وزارة التعليـــم العـــالي والبـحث العـلمي
المركـــز الجـــامعي لميـــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
ميدان: علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية المؤسسة

المرجع : ...../2013

مذكرة بعنـــــــــوان:

العوامل المحددة للهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة: مؤسسة سوناريك " وحدة فرجيوة "

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص مالية المؤسسة

إعداد الطالبة:

- **كنزة بلدي**

إشراف الأستاذ:

فاروق بوالريحان

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: حراق مصباح.....رئيسا

الأستاذ: سيف الإسلام مخناش.....عضوا مناقشا

الأستاذ: فاروق بوالريحان.....مقررا مشرفا

السنة الجامعية: 2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة التوبة الآية 105.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي للّذي فطرني ومنّ عليّ بنعمه الجمّة وفضله العظيم الأحد الصمد، له الحمد حمدا كثيرا ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه فله الحمد حتى يرضى.

كما أهديه لسيد هذه الأمة القائل :« طلب العلم فريضة على كل مسلم » محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي هذا العمل إلى أبي الذي كان سببا في نتيجة هذا الجهد وأمي التي سعت تكليلا فيه.

أهدي هذا العمل إلى كل الإخوة والأخوات، الأهل والأقارب، الصديقات والزميلات بدون استثناء.

أهدي هذا العمل إلى من اختاره الله ليكون شريك حياتي.

أهدي هذا العمل إلى كل طالب علم.

كلمة شكر

بادئاً أحمد وأشكر المولى جل شأنه بديع السموات والأرض أن شق سمعي وبصري بحوله وقوته وفضله وتوفيقه في إخراج هذا الجهد والعمل إلى النور، والذي يعد قطرة من بحر.

كما أتفضل بشكري الخالص وجزيل الامتنان إلى الأستاذ المشرف: **فاروق بوالريحان** الذي لم يبخل عليّ بجهده المتواصل وأفكاره النيرة وتوجيهاته وإرشاداته السديدة وآرائه القيمة وطريقته المثلى في إدارة التحفيز المعنوي وذلك بتخصيصه لي الأوقات الثمينة من أجل إثراء هذا العمل، فشكراً لك أيها الأستاذ الرمز.

دون أن يفوتني أن أشكر أختي في الله هاجر جمعة على المجهودات الجبارة والمعلومات القيمة التي ساهمت في إنجاح هذا العمل.

أتقدم بشكري أيضا إلى كل الأساتذة الكرام الذين ساهموا ولو بكلمة طيبة من أجل تشجيع هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذ ربيع قرين، والأستاذ كمال زموري، الأستاذ عقبة قطاف، الأستاذة مريم باي.

الشكر الجزيل إلى كل عمال مكتبة المركز الجامعي ميلة، وأخص بالذكر محافظ المكتبة.

ولا أنسى عمال وحدة سوناريك بفرجيوة، وأخص بالذكر منهم السيد يحياوي نجيب، والسيد مريج صالح.

وكذا أزف خالص شكري إلى لجنة المناقشة لقبولها مناقشة هذه المذكرة.

وأختم شكري المبجل إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد، لكم جميعا كل شكري.

-بارك الله فيكم -

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....	
الإهداء.....	
فهرس المحتويات.....	أ–ج
فهرس الأشكال.....	ح
فهرس الجداول.....	ط
فهرس الملاحق.....	ي
مقدمة.....	أ– ج
طرح الإشكالية.....	أ
فرضيات البحث.....	ب
دوافع إختيار الموضوع.....	ب
أهمية البحث.....	ت
أهداف البحث.....	ت
منهج البحث.....	ت
الدراسات السابقة.....	ت
حدود الدراسة.....	ج
محاور الدراسة.....	ج
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد.....	2
المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	3
المطلب الأول: صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	3
الفرع الأول: اختلاف درجة النمو الاقتصادي.....	3
الفرع الثاني: اختلاف فروع النشاط الاقتصادي.....	4
الفرع الثالث: تنوع الأنشطة الاقتصادية.....	4
الفرع الرابع: تعدد معايير التعريف.....	4
المطلب الثاني: معايير تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	5
الفرع الأول: المعايير الكمية.....	5
الفرع الثاني: المعايير النوعية.....	7
المطلب الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والمنظمات.....	8

الفرع الأول: تعريف الاتحاد الأوروبي..... 9
الفرع الثاني: تعريف في القانون الفرنسي..... 9
الفرع الثالث: تعريف البنك الدولي..... 10
الفرع الرابع: تعريف الولايات المتحدة الأمريكية..... 10
الفرع الخامس: تعريف في القانون 10
الياباني..... 11
الفرع السادس: تعريف منظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها..... 11
الفرع السابع: تعريف البلدان العربية.....
المبحث الثاني: أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة 14
والمتوسطة..... 14
المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة 15
والمتوسطة..... 15
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة 15
والمتوسطة..... 17
الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية..... 17
الفرع الثاني: الأهمية 18
الاجتماعية..... 18
المطلب الثالث: دوافع وأهداف المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة.....
الفرع الأول: مظاهر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
الفرع الثاني: دوافع إنشاء المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة.....
الفرع الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة.....
المبحث الثالث: خصائص وتصنيف المؤسسات الصغيرة 19
والمتوسطة..... 19
المطلب الأول: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة 19
والمتوسطة..... 19
الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس 20
توجهها..... 21
الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة 22
22

الإنتاج.....	22
الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل.....	23
الفرع الرابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس الشكل القانوني.....	23
الفرع الخامس: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي.....	24
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	24
الفرع الأول: سهولة التأسيس والإدارة والتسيير.....	25
الفرع الثاني: قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين.....	27
الفرع الثالث: التجديد والإبداع وإمكانيات محدودة للتوسع.....	27
الفرع الرابع: المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق.....	
الفرع الخامس: ضآلة رؤوس الأموال المستعملة.....	
الفرع السادس: المرونة العالية.....	
المطلب الثالث: عوامل نجاح ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	
الفرع الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	
الفرع الثاني: معوقات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	
خلاصة الفصل الأول.....	
الفصل الثاني: عموميات حول الهيكل المالي	
تمهيد.....	29
المبحث الأول: ماهية الهيكل المالي.....	30
المطلب الأول: مفهوم الهيكل المالي.....	30
المطلب الثاني: مكونات الهيكل	30
	34

المالي..... 40
الفرع الأول: الأموال المملوكة..... 40
الفرع الثاني: أموال الاستدانة..... 46
المطلب الثالث: تكلفة مكونات الهيكل
المالي.....
الفرع الأول: تكلفة التمويل.....
الفرع الثاني: التكلفة الكلية للهيكل
المالي.....
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للهيكل 47
المالي..... 47
المطلب الأول: المنظور 47
التقليدي..... 48
الفرع الأول: مدخل صافي الربح..... 49
الفرع الثاني: النظرية التقليدية..... 49
المطلب الثاني: نظرية مودقيلياني 49
وميلر..... 52
الفرع الأول: فرضيات النموذج..... 52
الفرع الثاني: محتويات النموذج..... 53
المطلب الثالث: نظرية 54
التوازن..... 54
الفرع الأول: تكلفة الإفلاس.....
الفرع الثاني: تكلفة الوكالة.....
الفرع الثالث: عدم تماثل
المعلومات.....
الفرع الرابع: نظرية التمويل السلمي.....
المبحث الثالث: محددات الهيكل 55
المالي..... 55
المطلب الأول: العوامل المحددة في تركيبة الهيكل 55
المالي..... 57
الفرع الأول: المخاطر (RISK) 57
..... 57

الفرع الثاني: العوائد..... 58
المطلب الثاني: العوامل المحددة في اختيار الهيكل المالي..... 59
الفرع الأول: حجم المؤسسة..... 59
الفرع الثاني: هيكل الأصول..... 60
الفرع الثالث: مردودية المؤسسة..... 61
الفرع الرابع: معدل نمو المؤسسة.....
الفرع الخامس: طبيعة القطاع.....
خلاصة الفصل الثاني.....
الفصل الثالث: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
تمهيد..... 63
المبحث الأول: واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 64
المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 64
الفرع الأول: المرحلة الأولى 1962–1982م..... 65
الفرع الثاني: المرحلة الثانية 1982–1988م..... 66
الفرع الثالث: المرحلة الثالثة 1988– 2001م..... 67
المطلب الثاني: حركة وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001–2012م..... 68
الفرع الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 69
الفرع الثاني: المكونات الرئيسية للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 70
الفرع الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات..... 71
الفرع الرابع: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التوزيع الجغرافي..... 72
المطلب الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري..... 72
الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل..... 73
73

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.....	
الفرع الثالث: المساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.....	
المبحث الثاني: آليات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	74
	74
المطلب الأول: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	74
	75
الفرع الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	83
الفرع الثاني: الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	83
	84
المطلب الثاني: البرامج المطبقة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	85
	86
الفرع الأول: برنامج التأهيل الصناعي.....	86
الفرع الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	86
الفرع الثالث: برنامج التأهيل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.....	
الفرع الرابع: التعاون مع البنك العالمي والإسلامي للتنمية.....	
الفرع الخامس: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.....	
الفرع السابع: التعاون الثنائي.....	
المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها في الجزائر.....	87
	87
المطلب الأول: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	87
	88
الفرع الأول: مشكلة العقار.....	88
الفرع الثاني: صعوبة الإجراءات الإدارية والتنظيمية.....	90
الفرع الثالث: مشكلة التمويل.....	90
الفرع الرابع: مشكلة التسويق.....	91
الفرع الخامس: ثقل العبء الضريبي والجمركي.....	91
الفرع السابع: غياب فرص التكوين والتدريب.....	92

الفرع الثامن: عدم حماية المنتوج.....	93
المطلب الثاني: أفاق وتحديات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	
خلاصة الفصل الثالث.....	
الفصل الرابع: محددات الهيكل المالي لمؤسسة سوناريك "وحدة فرجيوة"	
تمهيد.....	95
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة.....	96
المطلب الأول: لمحة عن مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية ميلة.....	96
	96
المطلب الثاني: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية.....	97
	97
المطلب الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة.....	98
الفرع الأول: توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية.....	
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة.....	
المبحث الثاني: تقديم مؤسسة سوناريك محل الدراسة.....	99
المطلب الأول: تقديم مؤسسة سوناريك "المؤسسة الأم".....	99
	99
الفرع الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الاشتراكية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة.....	99
	100
الفرع الثاني: منتوجات المؤسسة.....	100
	100
المطلب الثاني: تقديم مؤسسة سوناريك "وحدة فرجيوة ".....	101
الفرع الأول: التعريف بمؤسسة سوناريك "وحدة فرجيوة" مجال الدراسة.....	104
الفرع الثاني: منتوجات وحدة فرجيوة.....	104
الفرع الثالث: الهيكل العام لوحدة فرجيوة.....	104
المطلب الثالث: أداء وحدة فرجيوة للفترة (2009-2012م).....	105
الفرع الأول: رقم أعمال وحدة فرجيوة خلال الفترة (2009-2012م).....	105
الفرع الثاني: إنتاج وحدة فرجيوة خلال الفترة (2009-2012م).....	106

المبحث الثالث: الهيكل المالي ومحدداته لمؤسسة سوناريك.....	108
المطلب الأول: المطلب الأول: التحليل المالي للهيكل المالي لمؤسسة سوناريك.....	109
الفرع الأول: تحليل التوازنات المالية.....	109
الفرع الثاني: التحليل باستعمال النسب المالية.....	110
المطلب الثاني: الهيكل المالي لوحدة فرجيوة للفترة (2009-2012م).....	111
الفرع الأول: أموال الملكية.....	119
الفرع الثاني: أموال الاستدانة.....	121
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في بناء الهيكل المالي لمؤسسة سوناريك.....	
المطلب الرابع: اختبار الفرضيات.....	
خلاصة الفصل الرابع.....	
الخاتمة	
الخلاصة العامة.....	123
نتائج البحث.....	123
قائمة المراجع.....	126
الملاحق.....	136

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	العلاقة بين تكلفة رأس المال وبين الاقتراض وفقا لمبدأ صافي الربح	48
02	الهيكل التمويلي الأمثل حسب النظرية التقليدية	49
03	نموذج مودقيلياني وميلر في حالة انعدام الضرائب	50
04	نموذج مودقيلياني وميلر في حالة وجود الضرائب	51
05	تأثير تكلفة الإفلاس على الهيكل المالي	52
06	قيمة المؤسسة في ظل خضوع المؤسسة إلى الضريبة ووجود كلفة الإفلاس والوكالة	53
07	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة من 2001م-2012م	68
08	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة ملكيتها في الجزائر من سنة 2001م-2012م	70

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور مجلس الاتحاد الأوروبي	09
02	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
03	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	13
04	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة 2001م-2012م	68
05	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة ملكيتها في الجزائر من 2001م-2012م	69
06	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات للفترة من 2001م-2012م	71
07	مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات للفترة من 2001م-2012م	72
08	تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2001م-2012م	73
09	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة 2010م-2012م	96
10	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية	97
11	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر الولاية	98
12	رقم أعمال وحدة فرجيوة خلال الفترة(2009م-2012م)	104
13	إنتاج وحدة فرجيوة خلال الفترة(2009م-2012م)	104
14	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سوناريك جانب الأصول للفترة (2009م-2012م)	105
15	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سوناريك جانب الخصوم للفترة (2009م-2012م)	106
16	حساب رأس المال العامل	106
17	حساب الاحتياج من رأس المال العامل	107
18	حساب الخزينة الصافية	107
20	أموال الملكية لمؤسسة سوناريك وحدة فرجيوة للفترة(2009م-2012م)	109
21	الديون طويلة الأجل لوحدة فرجيوة للفترة (2009م-2012م)	110
22	الديون قصيرة الأجل لوحدة فرجيوة للفترة (2009م-2012م)	110
23	نسب المديونية للفترة(2009م-2012م)	112
24	معدل المردودية الاقتصادية للفترة(2009م-2012م)	112
25	مستوى الضمانات للفترة(2009م-2012م)	113

26	تغير رقم الأعمال للفترة (2009م– 2012م)	113
27	صافي الأصول للفترة (2009م– 2012م)	114
28	حساب علاقة الارتباط بين المردودية الاقتصادية للمؤسسة ونسب المديونية الثلاث	116
29	حساب علاقة الارتباط بين مستوى الضمانات ونسب المديونية الثلاث	117
30	حساب علاقة الارتباط بين معدل نمو المؤسسة ونسب المديونية الثلاث	118
31	حساب علاقة الارتباط بين حجم المؤسسة ونسب المديونية الثلاث	119

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية للفترة 2001م–2012م	137
02	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التوزيع الجغرافي للفترة من 2001م–2012م	138
03	تطور المنتوج الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني 2001م–2012م	139
04	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة	140
05	الميزانية المالية جانب الأصول سنة 2009	141
06	الميزانية المالية جانب الأصول سنة 2010	142
07	الميزانية المالية جانب الأصول سنة 2011	143
08	الميزانية المالية جانب الأصول سنة 2012	144
09	الميزانية المالية جانب الخصوم سنة 2009	145
10	الميزانية المالية جانب الخصوم سنة 2010	146
11	الميزانية المالية جانب الخصوم سنة 2011	147
12	الميزانية المالية جانب الخصوم سنة 2012	148
13	مخرجات الـ spss	149

المقدمة

تمهيد:

تغير الاتجاه من الاعتماد على المؤسسات الكبرى والصناعات الثقيلة نحو التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من صغر حجمها وقلة رأسمالها فهي تعد عنصر أساسيا في أي اقتصاد وتعتبر الحجر الأساس في التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، إلا أن نمو هذا النوع من المؤسسات وارتفاع عددها يضل مرتبط بمدى تجاوزها لمشكلة التمويل التي أصبحت المميز الأهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لمحدودية قدرتها على تعبئة الأموال الخاصة بحيث تكون دوما في حاجة مستمرة إلى مختلف أشكال التمويل الخارجي، لكن في غالب الأحيان قد تفرض على مصادر التمويل الخارجية مجموعة من القيود تحول دون القدرة على استغلالها فلا يكون أمام المؤسسة إلا المصادر الداخلية، فاختلاف المصادر التمويلية يضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مجموعة من المزايا والمخاطر لذلك عليها العمل على الموازنة بين العائد والخطر، وباعتبار المؤسسة مركزا للقرار فإنها تقوم بإرساء جملة من القرارات المالية لغرض المفاضلة بينهما حيث تعمل على إحداث نوع من التركيب المالي بهدف توجيه مختلف الموارد المالية إلى إستخدمات ذات مردودية، هذا التركيب المالي تحكم فيه عوامل محددة منها ما تفرضه طبيعة المحيط الخارجي للمؤسسة ومنها ما يتعلق بطبيعة المؤسسة نفسها إلى جانب خصائص مصادر التمويل في حد ذاتها، هذه المحددات ترسم المعالم الأساسية للهيكل المالي للمؤسسة لذلك تصبح قضية تكوين هيكل مالي مناسب يوفق بين الأموال الخاصة وأموال الاستدانة من جهة وبين العائد والمخاطر من جهة أخرى من أهم المشاكل التي تواجه المدير المالي للمؤسسة.

1. إشكالية البحث

من خلال ما تقدم يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الجوهري الأتي:

ما هي العوامل المتحكمة في بناء الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

بناءا على ما سبق ولغرض الإلمام بموضوع البحث نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- بما أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص تميزها عن غيرها، فهل هيكلها المالي يتميز عن غيره من الهياكل المالية الأخرى؟
- ما هي المعايير التي على أساسها يتم الاختيار بين مكونات الهيكل المالي؟
- هل بنفس المعايير تتم المفاضلة بين أنماط الهياكل المالية؟
- هل مؤسسة سوناريك تعتمد على نفس المعايير المدروسة في اختيار الهيكل المالي الأنسب؟

2. فرضيات البحث

بناءا على ما تقدم يمكن وضع الفرضيات التالية:

- يختلف الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيره من الهياكل المالية في المؤسسات الأخرى.

– المعايير التي على أساسها يتم الاختيار بين مكونات الهيكل المالي هما معيارين، معيار الخطر ومعيار العائد.

– ليس بنفس المعايير تتم المفاضلة بين أنماط الهياكل المالية لأن الهيكل المالي للمؤسسات يتأثر بمجموعة من العوامل التي تحدد سلوك المؤسسة اتجاه الاقتراض من أهمها :معدل المردودية الاقتصادية، معدل حجم الضمانات، معدل نمو المؤسسة، حجم المؤسسة.

– تعتمد مؤسسة سوناريك على نفس المعايير المدروسة في اختيار الهيكل المالي الأنسب ويمكن إبراز العلاقة التي تربط هذه العوامل بالهيكل المالي وذلك وفقا لدراسات ميدانية سابقة فيما يلي:

* من المتوقع وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الهيكل المالي والمردودية الاقتصادية للمؤسسة.

* من المنتظر وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الهيكل المالي ومستوى الضمانات.

* من المتوقع وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الهيكل المالي ومعدل نمو المؤسسة.

*من المنتظر وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الهيكل المالي وحجم المؤسسة.

3. دوافع اختيار الموضوع

يرجع اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

أ. أسباب موضوعية:

– كون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح يعرف انتعاشا ملحوظا في الجزائر.

– موضوع تحديد الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أصبح مسألة مهمة خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية المتتالية.

ب. أسباب ذاتية:

– حداثة الموضوع وارتباطه بالتخصص العلمي الذي تدرسه الطالبة.

– توطيد المعرفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

– التعرف على الهيكل المالي لهذا النوع من المؤسسات وما العوامل المحددة لبناءه.

4. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في:

– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في اقتصاديات دول العالم عامة والجزائر الخاصة.

– موضوع الهيكل المالي للمؤسسة من المواضيع الحديثة التي تتميز بالتنظير المستمرة.

5. أهداف البحث

إن الغاية من هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

- بيان مدى اختلاف الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الهياكل المالية الأخرى.
- التعرف على أسس بناء الهيكل المالي.
- التعرف على المعايير التي يتم الاعتماد عليها للمفاضلة بين أنماط الهياكل المالية.
- معرفة واقع اختيار نمط الهيكل المالي في مؤسسة سوناريك.

6. منهج البحث

أعتمد في هذا البحث على المناهج العلمي الوصفي التحليلي والذي يتناسب مع طبيعة الموضوع وذلك فمن خلال ما يلي:

أ. المنهج الوصفي التحليلي: أعتمد عليه خاصة في الجانب النظري من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيكلها المالي والعوامل المحددة له.

ب. منهج دراسة حالة: أعتمد عليه في الجانب التطبيقي باختيار مؤسسة سوناريك – ولاية ميلة– للقيام بالدراسة وقد استخدم في ذلك القوائم المالية والتي حصل عليها من المؤسسة.

7. الدراسات السابقة

أعتمد في إنجاز هذا البحث على دراسات سابقة والتي أفادت الطالبة في تحديد الإشكالية وبالتالي توضيح الطريق العام للبحث ككل، كما ساعدتها في بناء هيكل للدراسة وكذا وجهتها إلى المراجع التي ستخدمها في بحثها وبالتالي سهولة البحث عن المراجع وأماكن تواجدها، بشكل عام أفادتها في جميع مراحل البحث، واعتمدت على أربع دراسات سابقة باعتبارها الأكثر أهمية وعلى علاقة مباشرة مع موضوع الدراسة تتمثل ما يلي:

– الدراسة الأولى: وهي مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، عنوانها كالتالي محددات الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء– قامت بإنجازها الباحثة عدوي هاجر بجامعة منتوري قسنطينة في فترة 2010م-2011م تمحورت إشكاليتها في التساؤل الرئيسي التالي: ما هي العوامل المؤثر على تحديد الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

ومن أجل الوصول إلى حل للإشكالية صاغت ثلاثة فرضيات وبعد الدراسة النظرية والتطبيقية حددت العوامل المحددة للهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية بصفة عامة ومؤسسة سونلغاز بصفة خاصة وكانت النتائج المتوصل إليها كما يلي: وضعية مالية جيدة وتوازن مالي محقق، أموال خاصة في ارتفاع مستمر، يعتمد الهيكل التمويلي للمجمع بالدرجة الأولى على الأموال

الخاصة وبصفة ضئيلة على الديون وأما الإجابة على الفرضيات الثلاثة توصلت إلى أن المتغيرين الذين يحددان الهيكل المالي لمجمع هما حجم المؤسسة بتأثير إيجابي ومعدل المردودية بتأثير سلبي.

– **الدراسة الثانية:** وهي أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية بعنوان سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"دراسة ميدانية" قام بانجازها الباحث قريشي يوسف بجامعة الجزائر لخص إشكالية بحثه في التساؤل الرئيسي التالي: ما هي الخصائص العامة المحددة لسياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ أي ما هي طبيعة ومميزات السلوك التمويلي لهذه المؤسسات؟

بينت الدراسة أن الهيكل المالي للمؤسسة هو إجابة دقيقة لسياسة التمويل في الجزائر، ومن خلال ذلك أكدت إن إشكالية التمويل تظهر من خلال صعوبة الاستدانة وهو ما يعكس ضيق قنوات التمويل في الجزائر من جهة وتكيف أنظمة التمويل في الدول المتقدمة مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة ثانية وخلصت الدراسة إلى أن هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعبر عنه بواسطة ثلاثة نسب للاستدانة تحكمه عدة عوامل هي المردودية، وقطاع النشاط، والحجم، معدل النمو، معدل الاقتراض، ونوع القطاع.

– **الدراسة الثالثة:** وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قام بانجازها الباحث العايب ياسين بجامعة منتوري قسنطينة في فترة 2010م-2011م وانحصرت إشكالية بحثه في التساؤل الرئيسي التالي: أين يكمن جوهر مشكلة التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ هل في خصوصيتها المالية؟ أم في محيطها الخارجي؟

ومن خلال الدراسة والتحليل استخلص أن إشكالية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناتجة عن هشاشة خصائصها التي تساعدها على الحصول على التمويل من المصادر الحالية في الجزائر ويخص بالذكر البنوك التجارية. حيث تظهر هذه الأخيرة غير متخصصة في معالجة المخاطر الناتجة عن خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاه عدم تماثل المعلومات ومختلف المخاطر.

– **الدراسة الرابعة:** وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر قام بانجازها الباحث لخلف عثمان بجامعة الجزائر في فترة 2003م-2004م وانحصرت إشكالية بحثه في التساؤل الرئيسي التالي: هل يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب الدور الاقتصادي الحقيقي لها وتبرز مكانتها في ظل المتغيرات العالمية، خاصة مع السياسة الخاصة بالمعاملة التفضيلية والحوافز والتسهيلات والأفضليات الممنوحة.

ومن خلال الدراسة والتحليل استخلص الباحث الأهمية التي أكدتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وأساليب تنشيطها وتوصل إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر منفذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول عامة ودول النامية خاصة وأن التحولات الاقتصادية وما صحبه من عولمة للاقتصاد أثرا إيجابيا على تنافسية المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة كما توصل إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر مع بداية التسعينات قد أعطت دفعا جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة التابعة منها للقطاع الخاص ليتوصل ففي الخير إلى أنه يبقى تدخل الدولة في مجال سياسة تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دون المستوى المنتظر منه.

8. حدود الدراسة

بغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية المقترحة، وبغية تحقيق أهداف البحث تم وضع حدود وأبعاد للبحث، والمتمثلة في التركيز على دراسة الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف عناصره والعوامل المحددة لبناء هيكل مالي للمؤسسة، ومن تم حصر حدود الدراسة المكانية في ولاية ميلة حيث ارتئينا أن تكون الدراسة في مؤسسة سوناريك بفرجيوة باعتبارها مؤسسة صغير ة ومتوسطة، أما الحدود الزمنية إذ امتدت الدراسة على أربع سنوات الأخيرة أي الفترة الممتدة من سنة 2009م إلى غاية 2012م وذلك راجع لبداية تطبيق "وحدة فرجيوة" للنظام المحاسبي المالي.

9. هيكل الدراسة

إن طبيعة هذا الموضوع، استدعت أن يتم تقسيمه إلى ثلاث فصول من الجانب النظري، إضافة إلى فصل يشمل الجانب التطبيقي للدراسة.

تضمن الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تطرق المبحث الأول منه إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما المبحث الثاني أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المبحث الثالث تضمن خصائص وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تضمن الفصل الثاني: الإطار النظري للهيكل المالي وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تطرق المبحث الأول منه إلى ماهية الهيكل المالي، أما المبحث الثاني إلى نظريات الهيكل المالي، المبحث الثالث تناول محددات الهيكل المالي.

تضمن الفصل الثالث: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ولقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تطرق المبحث الأول منه واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما المبحث الثاني آليات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المبحث الثالث تضمن مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها في الجزائر.

خصص الفصل الرابع: لدراسة الحالة التطبيقية، وقد تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما في ولاية ميلة، أما المبحث الثاني تقديم مؤسسة الدراسة، المبحث الثالث تضمن الدراسة التطبيقية على الهيكل المالي للمؤسسة ثم تناول تقييم النموذج والعينة ونتائج الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوطة

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: خصائص وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

إن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من المواضيع الحساسة والهامة في اقتصاديات الدول، نظرا لما تشكله من أهمية في تعزيز الجانب الاقتصادي وكذا لما تتمتع به من مزايا وخصائص كون إقامة هذه المؤسسات يساعد في تحقيق العديد من الأهداف لأنها المحرك الأساسي للتنمية، لذلك تزايد الاهتمام العالمي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصبحت تشكل ظاهرة لافتة للنظر، ومن أبرز ملامح هذا الاهتمام هو النمو الكثيف والواسع بسبب دعمها أو عند طريق إنشاء المزيد منها لتقوم بالدور المطلوب منها أو عن طريق التقليل من العراقيل التي تقف أمامها.

قبل الدخول في صلب الموضوع أُشير أن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثار جدلا كبيرا في المجال الاقتصادي، إذ لم يحسم إلى حد الآن في وضع تعريف متفق عليه عالميا يحدد بدقة ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لاختلاف المعايير بين الدول، وقد تختلف داخل الدولة الواحدة، بما يؤدي إلى التداخل فيما بينها وبين الصناعات الحرفية أو الصناعات الكبيرة.

ومن هنا يكون من الملائم الوقوف من خلال هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني: أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثالث: خصائص وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الأهمية البالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي العالمي جعلته يستقطب اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الذين اجمعوا على دور القطاع في تحريك عجلة التنمية، إلا أن تحديد تعريف جامع لهذا القطاع قد خلف نوعا من الاختلاف ومغزى هذا الاختلاف، هو اختلاف البيئات الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم فهناك من يعرفها على أساس المعيار الكمي، وهناك من يعرفها على أساس المعيار النوعي فكل حسب المعايير، والمحددات التي يراها مناسبة في تحديد معالم هذا التعريف، ولهذا سيتم في هذا المبحث تقديم الصعوبات التي تواجه الباحث لتحديد مفهوم واضح وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد حتى الآن تعريف محدد وواضح لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى اختلاف المعايير والمقاييس والأسس التي يقوم من خلالها تصنيف المؤسسات إلى كبيرة وصغيرة ومتوسطة في كل دولة، حيث أن هذا الاختلاف تابع من اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمرحلة من التطور التي بلغتها كل دولة،[1] يمكن إيجاز أهم الصعوبات التي تقف أمام محاولات وضع تعريف مشترك جامع ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي في عاملين أساسيين هما: العامل الاقتصادي، وعامل اختلاف المعايير المعتمدة بين الدول والهيئات:

الفرع الأول: اختلاف درجة النمو الاقتصادي

يعتبر معيار النمو الاقتصادي من المؤشرات الاقتصادية التي تأخذ بها الباحثين والدارسين والمحللين في الحكم على مدى التقدم والتخلف الاقتصادي لأي دولة كانت،[2] فمن خلاله يمكن تقسيم دول العالم إلى دول متخلفة وأخرى متقدمة، وهذا ما ينعكس على المستوى التكنولوجي لهذه الدول،[3] وأيضا على وزن الهياكل الاقتصادية ويترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى أخر فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها متوسطة وكبيرة في الجزائر أو المغرب، فانطلاقا من هذه النظرة يتم التوصل إلى أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى أخر، الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول.[4]

---

[1] كريمة سلطان وأمال يوب: **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة، 27-28 أفريل 2008م، ص: 3.

[2] عبد الكريم الطيف: **واقع وأفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات حالة الاقتصاد الجزائري**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2002-2003م، ص: 3.

[3] محمد الناصر مشري: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة "دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008-2011م، ص: 12.

[4] أحمد غبولي: **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011م، ص. ص: 3-4.

الفرع الثاني: اختلاف فروع النشاط الاقتصادي

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، إذ ينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية وكل منها يضم عددا من الفروع الصناعية، منها المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية والصناعات الأساسية وصناعة الورق وصناعة الخشب ومنتجاته،[1] وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعة الغذائية.[2]

الفرع الثالث: تنوع الأنشطة الاقتصادية

أمام اختلاف النشاط الاقتصادي وتنوعه يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية، فهناك مثلا مؤسسات صناعية تحتاج في عملية إنتاج السلع والخدمات إلى استثمارات ضخمة وطاقات مالية وعمالية كبيرة مؤهلة، بينما توجد مؤسسات اقتصادية أخرى تفرض طبيعة نشاطها الخدماتية إلى استثمارات بسيطة وطاقات عمالية محدودة مع هيكل تنظيمي وتسييري بسيط جدا،[3] لهذا من الصعب أمام اختلاف أوجه النشاط الاقتصادي الوصول إلى مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الرابع: تعدد معايير التعريف

توجد عدة معايير يسترشد بها لوضع الحدود الفاصلة، بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف طبيعة نشاطها والقطاعات التي تنتمي إليها، ولكن بسبب تعددها وتنوعها أصبح أمر اختيار المناسب منها يتم بصورة تحكمية أي يتم في ظل عدة محددات، سواء كانت خاصة بالمؤسسة أو بالمستوى الكلي، ونجد أن تلك المعايير منها ما يعتبر الخصائص الكمية ومنها ما يعتبر الخصائص النوعية كمعيار لتمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الكبيرة.[4]

في الأخير يتم التوصل إلى أنه يستحيل إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أنه لا يمكن وضع حدود فاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع وأخر، إذ باختلاف النشاط تختلق الحدود الفاصلة فالأمر إذن يتعلق بتركيبة الإنتاج والنشاط الصناعي، ودرجة النمو، ومعايير التصنيف وغيرها.

---

[1] شوقي شادلي: **أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الجزائر"**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007-2008م، ص:49.

[2] موسى جديدي: **ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي حالة الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة دالي إبراهيم، 2009-2010م، ص: 12.

[3] عبد الكريم الطيف: المرجع السابق، ص: 4.

[4] إبراهيم قعيد: **دور الترويج في إنجاح السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة مؤسسة روائح الورود الوادي"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009م، ص: 4.

المطلب الثاني: معايير تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا انه يوجد اتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف الأحجام المخلفة للمؤسسات، هاته المعايير التي قد تساعد في الوصول إلى مفهوم مشترك نسبيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي، المعايير الكمية تقوم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من المقاييس الكمية التي تبرز الفروقات بين الأحجام المختلفة للمؤسسات، في حين تهتم المعايير النوعية بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية، وفي مايلي استعراض لأهم هذه المعايير.

الفرع الأول: المعايير الكمية

يتحدد كبر أو صغر حجم المؤسسة استنادا إلى جملة من المؤشرات الاقتصادية والتقنية، فالمؤشرات الاقتصادية تشمل عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة وغيرها، أما المؤشرات التقنية فتتمثل في رأس المال المستثمر ورقم الأعمال وغيرها.[1]

ورغم كثرة هذه المعايير إلا أن أكثرها استخداما معيار حجم العمالة ومعيار المالي.[2]

أولا– المعيار البشري (حجم العمالة): يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة بحكم سهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات، ويمثل أبسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها شيوعا لسهولة القياس والمقارنة في الإحصائيات الصناعية، رغم ذلك فهذا المعيار له بعض النقائص فاختلافه من دولة لأخرى، فضلا عن أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج.[3]

تعرض هذا المعيار إلى العديد من الانتقادات من أهمها أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود متغيرات اقتصادية ذات اثر كبير على حجم المؤسسة،[4] كما انه لا يعكس الحجم الحقيقي لها، وحسب هذا المعيار تنقسم المؤسسات إلى ثلاث أنواع هي:[5]

– المؤسسات الاقتصادية الكبرى: إن هذه المؤسسات توظف أعدادا هائلة من العمال قد يتجاوز الآلاف قياسا بكمية الإنتاج الهائلة التي تنتجها، وقد تنقسم إلى مؤسسات كبرى دولية النشاط كالشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات كبرى محلية النشاط؛

– مؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفردي: تشمل كافة أوجه النشاط الاقتصادي والمدير في هذه المؤسسة يستعين بعدد من العمال شرط أن لا يزيد عددهم عن عشر عمال، وأما الأصناف التي تندرج ضمن هذا النوع فتتمثل في: الصناعة الحرفية والتقليدية والصناعات المنزلية والأسرية؛

---

[1] شهرزاد زغيب وليلى عيساوي: **المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر واقع وافاق**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، 8- 9 أفريل 2002م، ص: 171.

[2] فضيلة فني: **دور تكنولوجيا والإعلام والاتصال في تسيير المعارف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة مؤسسة فتح لصناعة الإسفنج"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008م، ص: 4.

[3] صلاح الدين يحي مداح: **أثر الشراكة الأورو–متوسطة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2009-2010م، ص: 60.

[4] جمال بوثلجة: **دور التسويق الدولي في بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة ميدانية بمدبغة الميلية"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012م، ص: 88.

[5] عياشة عثماني: **دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة شركة سيتيفيس للمشروبات(بيبسي كولا) بولاية سطيف"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010م-2011م، ص: 114.

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتواجد هذا النوع من المؤسسات في معظم دول العالم ويركز على القطاعات الاقتصادية التالية زراعية وصناعية وخاصة الخدمات.

ثانيا– المعيار المالي: إلى جانب المعيار العددي أو البشري يوجد المعيار المالي والذي يسند إلى كل من رأس المال، رقم الأعمال، حجم المبيعات.

1.معيار رقم الأعمال: يعتبر من المعايير الحديثة ويصنف المؤسسة من حيث الحجم ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستعمل بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية، غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص نظرا لتأثره المباشر بأسعار السلع المباعة، أي خضوعه للمبيعات،[1] إضافة إلى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تكمن في خضوع قيمة المبيعات في كثير من الأحيان إلى التغير حسب الفترات الموسمية، وهذا ما يؤكد بأن هذا المعيار ضروري ولكنه غير كاف.[2]

2.معيار رأس المال: يستخلص هذا المعيار تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قيمة رأس المال المستثمر فيها، وما يقصد به أن أي مؤسسة تستثمر رأس مال منخفض فهي تدخل ضمن خانة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة،[3] وهنا يظهر خلل هذا المعيار الذي تعرض لانتقادات كاختلاف العملات، وأسعار الصرف، ومفهوم رأس المال المستخدم ويتطلب الاعتماد على هذا المعيار إدخال تعديلات مستمرة تتواكب مع التغير المستمر في قيمة النقود والتضخم في الأسعار، لذلك يفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده.[4]

3.معيار معامل رأس المال: هو مزيج بين معيار العمالة ومعيار رأس المال، وقد وجد نظرا لنقائص كلا المعيارين، يمثل هذا المعيار حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل ويحسب بقسمة رأس المال الثابت (K) على عدد العمال (L)، والناتج يعني كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة، وغالبا ما يكون هذا المعيار (K/L) منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال كقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرتفعا في القطاعات الصناعية للمؤسسات الكبرى والعملاقة ذات التقدم التقني العالي والتي تحتاج إلى رأس مال كبير.[5]

4.معيار كمية الإنتاج أو حجم المبيعات: وفقا لهذا المعيار، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بصغر إنتاجها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، كما أن تسويقها لمنتجاتها يتم في الأسواق المحلية وذلك لعدم قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وهذا المعيار كباقي المعايير الأخرى لا يصلح استخدامه منفردا، لأنه يتطلب تعديلا وفقا لتغيرات الأسعار ومعدلات التضخم، هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يصلح استخدامه للمقارنة بين الدول وحتى ما بين قطاعات الدولة الواحدة.[6]

---

[1] السعيد بريبش وعبد اللطيف بلغرسة: **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006م، ص: 320.

[2] أحمد غبولي: المرجع السابق، ص: 7.

[3] ليلى بن عاشور: **محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة "دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008–2009م، ص: 29.

[4] جمال بوثلجة: المرجع السابق، ص: 88.

[5] السعيد بريبش وعبد اللطيف بلغرسة: المرجع نفسه، ص: 320.

[6] ليلى بن عاشور: المرجع السابق، ص: 30.

5.معيار القيمة المضافة: يصلح هذا المعيار للتطبيق في مجال النشاط الصناعي، حيث يمكن حساب قيمة الإنتاج أو المبيعات السنوية وقيمة الخامات والمستلزمات الداخلة في الإنتاج، ولكنه لا يصلح في إجراء المقارنة بين الأنشطة والقطاعات المختلفة، هذا إلى جانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات والقيمة المضافة في حالة الأعمال الصغيرة.[1]

ومن مجمل هذه المعايير التي تحدد الإطار الذي تصنف حسبه المؤسسات إلا انه من الصعب أن يتم تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناءا على هذه المعايير الكمية فقط ذلك أنه وبالرغم من أهميتها إلا أنها تبقى تفتقد للدقة والحصر لذلك يجب أن تضاف إليها المعايير النوعية.

الفرع الثاني: المعايير النوعية

لا يكفي الاعتماد على المعايير الكمية لتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، لذا فان تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد أيضا على المعايير النوعية، التي تسمح بإبراز خصائص هذا النوع من المؤسسات وموضحا لطبيعتها ومقوماتها واختلافها مع باقي التنظيمات الأخرى،[2] حيث يعتمد في ذلك على جملة من المعايير النوعية منها:

أولا– المعيار القانوني: يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد، وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات الأفراد، المؤسسات العائلية أو التضامنية، شركات التوصية البسيطة بالأسهم، شركات المحاصة، المهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية، صناعات منتجات(الألبان، الخضر، الفواكه، الحبوب، الخشب والأثاث، المنسوجات بأنواعها) والمحلات التجارية، المطابع، الأسواق المركزية، المزارع، مكاتب (السياحة، السفريات، والشحن)، بالإضافة إلى ورشات الصيانة، الإصلاح وكذا أعمال البناء والأشغال العمومية.[3]

ثانيا– المعيار التنظيمي: تصنف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصتين أو أكثر من الخواص التالية:[4]

- الجمع بين الملكية والإدارة؛
- قلة مالكي رأس المال؛
- ضيق نطاق الإنتاج وتخصصه في سلعة أو خدمة معينة؛
- الاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل والتموين.

ثالثا– معيار الاستقلالية والمسؤولية: تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت على الأقل مستقلة ماليا بنسبة 50%،[5] بالتمعن في الهيكل التنظيمي لهذا النوع من المؤسسات تجد أن المالك هو المسير والمشرف على تنفيذ وتسيير معظم وظائف المؤسسة دون تدخل من الهيئات الخارجية، وهو الذي يتولى اتخاذ القرارات ويتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه الغير بالنيابة عن المؤسسة وله الاستقلالية التامة في الإدارة والتسيير وفي العمل.[6]

---

[1] صلاح الدين يحي مداح: المرجع السابق، ص: 61.

[2] إبراهيم قعيد: المرجع السابق، ص: 09.

[3] السعيد بريبش وعبد اللطيف بلغرسة: المرجع السابق، ص.ص: 320- 321.

[4] نادية أبعزيز: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية "دراسة ميدانية لولاية بومرداس"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير قسم علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، جامعة الجزائر2، 2009-2010م، ص.ص: 31- 32.

[5] السعيد بريبش وعبد اللطيف بلغرسة: المرجع السابق، ص: 322.

[6] محمد الناصر مشري: المرجع السابق، ص: 5.

رابعا– معيار الحصة السوقية: تكون الحصة السوقية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة ضعيفة بسبب محلية نشاطها وإمكانيتها وضيق الأسواق التي توجه إليها منتجاتها، بالإضافة إلي المنافسة بين هذه المؤسسات بسبب تشابه الإمكانيات وظروف العمل على غرار المؤسسات الكبيرة التي تكون حصتها السوقية مرتفعة وكبيرة، إذا معيار الحصة السوقية يعتبر من المعايير النوعية التي يتم بها التفرقة بين المؤسسات على اعتبار الترابط الذي يجمع بين مخرجات هذه المؤسسات والسوق.[1]

خامسا– معيار طبيعة الصناعة: يتوقف حجم المؤسسة على مدى استخدام الآلات في الإنتاج، فنجد بعض الصناعات تحتاج في سبيل إنتاج سلعها إلى وحدات كبيرة نسبياً من العمل ووحدات صغيرة نسبياً من رأس المال، كما هو الحال في الصناعات الخفيفة، وهذا عكس ما يحدث في الصناعات الثقيلة تماماً.[2]

سادسا– معيار مستوى التكنولوجيا: وفقا له المؤسسة التي تعتمد على الآلات والمعدات البسيطة تعتبر صغيرة، أما الكبيرة التي تستعمل التكنولوجيا المتطورة والمعقدة.[3]

كخلاصة تم التوصل إليها من خلال المعايير الكمية والنوعية اتضحت الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، ولكن كيف يتم التوصل إلى استخدام هذه المعايير، ولهذا من الأفضل عدم الاقتصار على استخدام معيار واحد لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن استخدام معيار معين قد يصنفها تحت قائمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستخدام معيار أخر فانه يرتبها تحت قائمة المشروعات الكبيرة.

المطلب الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والمنظمات

يعتبر تعريف المؤسسة صغيرة ومتوسطة عنصرا هاما وعاملا أساسيا في فهم ووضع السياسات والقواعد والتشريعات المناسبة لهذا القطاع، مما يسهل عملية التعامل معها ومعرفة مدى تأثرها وتأثيرها بمختلف المتغيرات الاقتصادية، ومع ذلك فان وضع مفهوم لهذه المؤسسات ليس بالأمر الهين وهذا راجع إلى إنفراد كل دولة بتعريف خاص بها يتماشى مع حجم نموها الاقتصادي ومكانة هذه المؤسسات داخل محيطها الاقتصادي، والتعريف إما أن يكون قانونيا أو إداريا وهناك بعض التعاريف متفق عليها مقدمة من طرف بعض المنظمات الدولية، وأختصر بعض تعاريف الدول المتقدمة والنامية وبعض الهيئات الدولية، ثم نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر.

[1] محمد الناصر مشري: المرجع السابق، ص.ص: 5– 6.

[2] رؤوف عثامنية: **التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2000– 2001م، ص: 36.

[3] إبراهيم قعيد: المرجع السابق، ص: 11.

الفرع الأول: تعريف الإتحاد الأوروبي

في الاتحاد الأوروبي واستنادا إلى تصريح مجلس الإتحاد الأوربي، لا يمكن إعطاء تعريف عام وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن المفهوم يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، لذلك البنك الأوروبي للاستثمار وضع تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يرى البنك أنه لا يمكن اعتبار مؤسسة ما كمؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا كانت تضم أكثر من 500 عامل وحجم استثماراتها أكبر من 75 مليون أورو، ورأس مالها أكبر من 14 مليون أورو.[1]

في حين أن اللجنة الأوروبية تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها كل مؤسسة توظف أقل من250 عامل وتتمتع بالاستقلالية ولا تنتسب إلى أي مؤسسة اقتصادية أخرى، رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو، وميزانيتها التقنية لا تتجاوز 27 مليون أورو.[2]

الجدول رقم (01): يوضح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور مجلس الاتحاد الأوروبي

	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال (مليون أورو)	الحد الأقصى للموازنة (مليون أورو)
مؤسسة متوسطة	249	40	43
مؤسسة صغيرة	49	7	5
مؤسسة مصغرة	9	2	2

المصدر: شوقي شادلي: المرجع السابق، ص: 48.

التعليق:

فتعتبر المؤسسة إما مصغرة أو صغيرة أو متوسطة بناء على معايير الموظفين (العمالة)، ثم أحد المعيارين الماليين (رقم الأعمال أو الحد الأقصى للموازنة)، بالإضافة إلى معايير الاستقلالية، أي أن لا تزيد مساهمة مؤسسة أخرى في رأسمال المؤسسة قيد التعريف عن 25% كحد أقصى، ويتضح مما سبق أن تحديد حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تعريفها قانونيا ومن ثم اقتصاديا يرتكز على ثلاثة معايير أساسية يتعلق أولاها بعدد الموظفين وثانيها برقم الأعمال أو إجمالي الأصول في حين يرتبط ثالثها بموازنة المؤسسة.

[1] صلاح الدين يحي مداح: المرجع السابق، ص: 65.

[2] وهيبة بوعنينبة: **الإبداع وانعكاساته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة، 27-28 أفريل 2008م، ص: 2.

الفرع الثالث: تعريف البنك الدولي

يميز البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:[1]

المؤسسات المصغرة: وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 ومجموع أصولها اقل من 100.000 دولار أمريكي ونفس الشروط السابقة تنطبق على حجم المبيعات السنوية؛

المؤسسات الصغيرة: وهي التي تظم اقل من 50 موظفا وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية؛

المؤسسات المتوسطة: ويبلغ عدد موظفيها 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

الفرع الرابع: تعريف الولايات المتحدة الأمريكية

عُرفت سنة 1953م بكونها تلك المؤسسات الذي تمتلك وتسير بصفة مستقلة ولا يسيطر علي مجال العمل الذي تنشط فيه، وقد اعتمد على كل من معيار عدد العمال وحجم المبيعات في التعريف بها، إذ هي المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 500 عامل، ولا تتعدى مبيعاتها السنوية مبلغ 20 مليون دولار أمريكي.[2]

الفرع الخامس: تعريف في القانون الياباني

عرف القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدّل في الثالث من ديسمبر من سنة 1999م، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الشكل الذي يوضحه الجدول التالي:[3]

الجدول رقم(02): يوضح التصنيف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاع	رأس المال(مليون ين)	عدد العمال
الصناعات والقطاعات الأخرى	**300 أو أقل**	**300 عامل أو أقل**
مبيعات الجملة	**100 أو أقل**	**100 عامل أو أقل**
مبيعات التجزئة	**50 أو أقل**	**50 عامل أو أقل**
الخدمات	**50 أو أقل**	**100 عامل أو أقل**

المصدر: عثمان لخلف: المرجع السابق، ص: 16.

التعليق:

حسب الجدول يأخذ اليابان في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معيارين معا هما: رأس المال وعدد العمال، ويختلف ذلك من نشاط لآخر، وعلى سبيل المثال في قطاع الصناعة تعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة رأسمالها يساوي أو يقل عن 300 مليون ين وعدد عمالها يساوي أو يقل عن 300 عامل.

---

[1] عثمان لخلف: **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003- 2004م، ص: 11.

[2] كمال قاسمي: **معوقات تأهيل نظام إدارة الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة علمية دولية متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، العدد17، المجلد 2، 2008م، ص: 137.

[3] جاسر عبد الرزاق النسور: **المنشآت الصغيرة الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006م، ص. ص: 4- 5.

الفرع السادس: تعريف منظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها

تفرق هيئة الأمم المتحدة ما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية وتلك الموجودة في الدول المتقدمة، ففي الدول النامية تعتبر هذه المنظمة كل مؤسسة يعمل بها أقل من 90 عامل مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون المؤسسات مؤسسات صغيرة ومتوسطة إذا كانت تشغل أقل من 500 عامل وفقا لتصنيف هذه الهيئة.[1]

كما يستند برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة " الاونكتاد " في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى معيار حجم العمالة، حيث يعرف المؤسسات الصغيرة على أنها تلك المؤسسات التي يعمل بها ما بين 20 إلى 100 عامل، أما المؤسسات المتوسطة فهي التي يتراوح عدد العمال بها من 100 إلى 500 عامل.

في حين أن لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فتعرف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك المؤسسات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10– 50 عاملا.[2]

الفرع السابع: تعريف البلدان العربية

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية وهذا ما توضحه التعاريف التالية:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن حسب المعيار العددي على أن المؤسسة الصغيرة عدد عمالها مابين 2 و10 عمال والمؤسسة المتوسطة عدد عمالها مابين 10 و25 عامل أما المؤسسة الكبيرة عدد عمالها أكثر من 25 عاملا.[3]

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق حسب المعيار العددي ورأس المال على أن المؤسسة الصغيرة عدد عمالها مابين 1 و9 عمال والمؤسسة المتوسطة عدد عمالها مابين 10– 29 عاملا أما رأس المال المستثمر للمشروعات الصغيرة في حدود 100 ألف دينار.[4]

تم تعريف المؤسسات الصغيرة بتلك التي توظف أقل من (10) عمال، ولا تتجاوز موجوداتها الإجمالية مليون ريال سعودي، المشروعات المتوسطة هي التي يعمل فيها ما بين 10– 49 عاملا، أما المؤسسات الكبيرة فهي التي توظف أكثر 50 عاملا.[5]

وفي قانون المصري رقم 04 لسنة 2004 م يحدد فيه تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة كما يلي:

"كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطًا اقتصاديًا إنتاجيًا أو خدميًا أو تجاريًا، لا يقل رأس مالها عن 50 ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه، ولا يزيد عدد العاملين فيها على 50 عاملا ".[6]

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت حسب المعيار العددي على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز عدد العمال فيها عشرة عمال، أما المؤسسات المتوسطة فهي محصورة بين 10 و499 عاملا.[7]

تم وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف مؤسسة البحوث الاستشارية في البحرين على النحو التالي:[8]

---

[1] صلاح الدين يحيى مداح: المرجع السابق، ص: 66.

[2] فضيلة فني: المرجع السابق، ص: 7.

[3] سليمة عزيرو: **بورصة المناولة والشراكة وعلاقتها بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة "حالة البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة ناحية الوسط"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2008–2009م، ص: 21.

[4] أحمد غبولي: المرجع السابق، ص: 12.

[5] مناور حداد: **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006م، ص: 12.

[6] المرجع نفسه، ص: 12.

[7] فضيلة فني: المرجع السابق، ص: 7.

[8] سليمة عزيرو: المرجع السابق، ص: 22.

المؤسسة الصغيرة: مابين 5- 19 عامل؛

المؤسسة المتوسطة: مابين 20- 100 عامل.

أما في الجزائر لم يكن هناك تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل سنة 2001م، ولكن حاول بعض الباحثين الجزائريين إبراز مجموعة من المحاولات لتعريف هذه المؤسسات حيث جمعت في ثلاث محاولات سبقت التعريف الرسمي.[1]

أولا- المحاولة الأولى: جاءت ضمن التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يرى أن هذه المؤسسات: هي كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا، تشغل أقل من 500 عامل، تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج ويتطلب لإنشائها استثمارات أقل من 10 مليون دج، وقد تأخذ هذه المؤسسة أحد الأشكال التالية:

1) المؤسسات التابعة للجماعات المحلية (مؤسسات ولائية وبلدية)؛
2) فروع المؤسسات الوطنية؛
3) الشركات المختلطة؛
4) المؤسسات المسيرة ذاتيا؛
5) التعاونيات؛
6) المؤسسات الخاصة.

ثانيا- المحاولة الثانية: تقدمت بها المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية المؤسسات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يرتكز التعريف المقترح على المعيارين الكميين وهما اليد العاملة ورقم الأعمال، فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسة التي تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج.

ثالثا- المحاولة الثالثة: المقترحة أثناء الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية في إطار الدراسة التي تقدم بها رابح محمد بلقاسم تحت عنوان عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي يرتكز على المعايير النوعية، بحيث نظر الباحث إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها "كل وحدة إنتاج و/أو وحدة الخدمات الصناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسات خاصة أو عامة، وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية (ولائية أو بلدية)" كما يعتبر هذا القطاع اشمل بحيث يضم إلى جانب الوحدات الصناعية والخدمات الصناعية وحدات الإنجاز التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية وباقي الوحدات الخدمية الأخرى.[2]

أصدر المشرع الجزائري التعريف الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فصدر القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ، والموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر، فحسب المادة الرابعة من القانون المشار إليه تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي: تشغل من 1 إلى 250 شخص، رقم أعمالها السنوي أقلها من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج، تستوفي معيار الاستقلالية، حيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فأكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بينما تمت الإشارة في المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا، ويكون رقم أعمالها مابين 200 مليون و2 مليار دج، أو أن تكون إيراداتها ما بين 100 و500 مليون دج.

[1] شوقي شادلي: المرجع السابق، ص: 51.
[2] عثمان لخلف: المرجع السابق، ص.ص: 23- 24.

أما المادة السادسة من ذات القانون فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة تشغل مابين 10إلى 49شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 100 مليون دج.

وفي الأخير تعرضت المادة السابعة إلى تعريف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل واحد إلى تسعة عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية عشرة ملايين دج.[1]

ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	1 – 9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10 – 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50 – 250	من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	بين 100 و500 مليون دج

المصدر: صلاح الدين يحي مداح، المرجع السابق، ص: 68.

التعليق:

يوضح الجدول بدقة المعايير الكمية المعمول بها في الجزائر في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعرف كالتالي:

المؤسسة المصغرة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 عمال، ولها رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري أو أن يكون مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 10 ملايين دينار جزائري.

المؤسسة الصغيرة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار جزائري.

المؤسسة المتوسطة: بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية بين 100 و 500 مليون دينار جزائري.

تم التوصل إلى أنه يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على مجموعة من المعايير كمية كانت أو نوعية إلا أن أغلب البلدان والمنظمات ركزت على معيار حجم العمال كمقياس لتمييز، و الملاحظ عادة ما يستخدم ازدواجية المعايير التي غالبا ما تكون رأس المال المستثمر، وحجم العمالة المستخدمة لكن الأمر المؤكد أنه مهما كان المعيار المعتمد فهو قابل للجدل ويختلف من مؤسسة إلى أخرى، وتم التوصل إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشير إلى الأعمال التي تمارس نشاطاتها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية، وقد تشمل عدد من العمال أو لا تشمل وهي تتميز بصغر حجمها.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد77، الصادر بتاريخ 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001 م، ص: 5.

المبحث الثاني: أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اختلفت الآراء حول تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المعايير التي على أساسها يتم هذا التعريف، ولكن هناك اتفاق على أهميتها ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الأولويات التي تعطيها الحكومة أهمية كبيرة لما لها من أهداف ودوافع تسعى إلى تحقيقها وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدوارا أساسية في المرحلة الانتقالية التي يعيشها الاقتصاد الوطني وذلك من خلال:[1]

– **إرضاء الحاجات الآنية للشعب:** إن الهدف الأساسي من خلال إنشاء برنامج تنموي يتركز على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، هو إنتاج سلع وسيطية وسلع استهلاكية فأحد أهم المبادئ المسيطرة على الصناعات المحلية هو إرضاء الحاجات الآنية للمستهلكين سواء بإنتاج مواد تعوض المنتجات المستوردة أو بتوسيع سلسلة منتجات استهلاك النهائي.

– **توزيع المداخيل:** المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تشكل مصدر الدخل من خلال الأجور المقدمة للمستخدمين فيها وتساهم في توسيع الوعاء الضريبي الذي يهم الجباية وبالتالي تعتبر مصدرا جديدا لتنمية إيرادات الدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة ودفع فوائد القروض فيما يخص البنوك.

– **خلق مناصب شغل:** تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بشكل إيجابي في توظيف مناصب الشغل دائمة وتوزيعها على مختلف القطاعات المختارة عند الاستثمار.

– **خلق توازن جهوي:** تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إحدى العوامل التنمية الاقتصادية الريفية وذلك لأن التنمية الاقتصادية الاجتماعية تتطلب توجيه عدد من الاستثمارات نحو المنطق الريفية، ومن التجارب التي صارت مضرب الأمثال عند الاقتصاديين بين الرأسماليين التجربة اليابانية التي تقوم عنها بأنها أمثال التعاون بين الريف والمدن، فالمصنع في هذه الأخيرة يصنع تصميمات اعتماد على المواد الأولية التي يتحصلون عليها من هذا المصنع الكبير، ويعتبر ذلك تكاملا اقتصاديا جغرافيا واضحا أثبت نجاحه من خلال إتقان العمل الصناعي على المستوى التنافسي الدولي بين الصناعات.

– **خلق القيمة المضافة:** وذلك من خلال مبادلات السلع وإنتاجها وتقديم خدمات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تخلق قيمة مضافة معبر عنها بالفرق بين التكلفة المحتملة والأرباح والإيرادات المحققة.

[1] أحمد بوسهمين وآخرون: المرجع السابق، ص.ص: 6- 7.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية وفيمايلي يتم تبيين مدى أهميتها من الناحتين الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية اقتصادية ندرجها فيمايلي:

أولا– إسهامها في تنمية الصادرات والتقليل من الاستيراد: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم الصادرات، من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة، أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة، حيث تسهم بذلك بتوفير العملة الصعبة،[1] وكذلك يحسن من وضعية ميزان المدفوعات لدول النامية، كما تساهم بصورة محسوسة في إنتاج القيمة المضافة وتزايد حصتها في إجمالي الناتج الداخلي الخام.[2]

ثانيا– تكوين الإطارات المحلية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات، وتعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم لوظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة وفي فترات زمنية قصيرة حتى تكبر وتتنوع المهام والمسؤوليات التي يقومون بها وبذلك تتسع مداركهم ومعارفهم وتزداد خبراتهم.[3]

ثالثا– تعبئة الموارد المالية: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية.[4]

رابعا– تقديم منتجات وخدمات جديدة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة، والملاحظ أن كثير من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت وأنتجت داخل هذه المؤسسات، وهذا يرجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة وكمحاولة تقديم الجديد ومواكبة التجديد.[5]

خامسا– مساهمتها في الاستثمار: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بارتفاع معدل دوران رأس المال بما يجعل هذه المؤسسات نواة المؤسسات الكبيرة خاصة في ء مجال الصناعة بما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني وهذا ما يضمن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من خلال عمل مضاعف الاستثمار والعمل.[6]

سادسا– دعم المؤسسات الكبيرة: لقد استنتجت بعض الدراسات أنه نتيجة لسرعة التغيرات الاقتصادية الحاصلة سواء محليا أو إقليميا أو دوليا ولكثرة الصعوبات التي تواجه سبيل الشركات الكبرى فإن هذا النوع الأخير من الشركات غالبا ما تستعين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد من المخاطرة.

---

[1] أحمد غبولي: المرجع السابق، ص: 28.

[2] فضيلة فني: المرجع السابق، ص: 15.

[3] رابح خوني ورقية حساني: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، بدون دار النشر، مصر، 2008م، ص: 49.

[4] فضيلة فني: المرجع نفسه، ص: 15.

[5] رابح خوني ورقية حساني: المرجع نفسه، ص:50.

[6] كريمو دراجي: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع التجارب، المستقبل، في ظل التحولات الاقتصادية العالمية "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011-2012م، ص:30.

فالشركات الكبرى تسعى في اغلب الأحيان الحصول على نوع من المرونة والليونة الضرورية إلى عقد شراكة مع المؤسسات الصغيرة للحصول على بعض الخدمات أو بعض الأجزاء من الموارد الضرورية والتي كانت تنتج داخليا، وبالتالي فإن هذا النمط من الشراكة والمناولة يفسر خلق ما لا يقل عن ربع الشركات الصغيرة والمتوسطة في ميدان الصناعات التحويلية ببلد كفرنسا.[1]

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية

كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية اجتماعية نذكر منها مايلي:

أولا– توفير مناصب الشغل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إتاحة فرص عمل كثيرة في الوقت الذي تعاني معظم دول العالم ولاسيما النامية منها من مشكلة البطالة، وتتمثل أهم الأسباب التي جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر استقطابا لليد العاملة في أنها مشروعات كثيفة العمالة، حيث تتميز بصغر رأس المال المتاح مما يجعلها تعتمد على استخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل، هذا فضلا عن نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية والمهارة الفنية لدى مستخدميها مما يجعلها تتجنب زيادة الكثافة الرأسمالية، كما أنها تقبل توظيف الأشخاص الذين لم يتلقوا التكوين والتدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة، حيث أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشغلون الأقارب والأصدقاء دون اشتراط مؤهلات إدارية وعلمية معينة.[2]

ثانيا– أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي: إن إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتطلب مهارات إدارية متواضعة واستثمار بسيط، تعتبر مكانا هاما يسمح للمرأة فيه، من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة على أن تظل متابعة لما يحدث من حولها، وذلك من خلال المشاركة بمدخراتها المتواضعة في مشروع صغير والمساهمة أيضا في العملية الإنتاجية.[3]

ثالثا– تنمية المناطق الريفية: لقد اهتم العديد من الرجال الاقتصاد خلال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن الماضي بالتنمية الجهوية فأبرزوا فشل المؤسسات الكبيرة في خلق ظروف تنمية جهوية ومحلية شاملة ومستديمة، فأسرعوا بمطالبة الرفع وتعدد الإجراءات المساندة لخلق وبعث الشركات الصغرى الضامنة أكثر من غيرها لتنشيط التنمية الجهوية والرفع من نسب النمو الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا عوضت فكرة الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الجهوية نظرية التنمية المرتكزة على المؤسسات الكبيرة والسائدة طوال الستينات من القرن الماضي، نظرا لما لهذه المؤسسات من خصائص تجعلها تتلاءم مع خصوصيات المناطق خاصة الريفية منها.[4]

رابعا– زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعظم إحساس الأفراد بالحرية والاستقلال، وذلك عن طريق الشعور بالانفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية، والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود أو شروط، والإحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات، من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها.

---

[1] مرزوقي مرزوقي: **دور الابتكار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007– 2008م، ص: 34.

[2] جمال بلخباط: **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006م، ص.ص: 634–635.

[3] نبيل جواد: **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائرية للكتاب، الجزائر، 2006م، ص: 91.

[4] صلاح الدين يحي مداح: المرجع السابق، ص.ص: 79– 80.

خامسا– تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم قربها من المستهلكين، تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرًا والتعرف على طلباتهم بشكل دوري، وبالتالي تقديم الخدمة لهم، وهو ما يؤدي إلى ربط علاقات وثيقة بين المستهلك والمنتج.[1]

خدمة المجتمع تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته وزيادة قدراته الاستهلاكية وتحسين مستوى معيشته وتحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعية.[2]

من كل هذا تم التوصل إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر اليوم أحد أهم القطاعات الاقتصادية بالنسبة للكثير من الدول نظرا لما تشكله من أهمية، هذه المؤسسات تقوم بالدور الأساسي والمحرك للتنمية والتشغيل وتساهم في الاستخدام الأمثل للموارد المحلية بالإضافة إلى ذلك فان لها دورا ملحوظا في زيادة الإنتاج المحلي الخام والصادرات وكذلك التجديد والإبداع هذا عدا دورها في التكامل مع المؤسسات الكبيرة.

المطلب الثالث: دوافع وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مما لا شك أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوافع وأهداف تسعى إلى تحقيقها وهما ما سنعرفه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: مظاهر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أخذ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهر ويبرز ابتداء من الخمسينات من القرن الماضي، وتزامن هذا الاهتمام مع تطور الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية والذي تميز بعدة مظاهر خصت أساسا البلدان المتطورة نذكر منها:[3]

– مسألة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتبني أسرع وأحسن السبل لذلك، فبرز النقاش في تلك الفترة حول تجنيد الطاقات والإمكانات المتاحة؛

– التطور غير المتساوي للبلدان الرأسمالية وبداية بروز تباين في النمو الاقتصادي فيما بينها، واعتماد أساليب تسيير حديثة وتكنولوجيا متطورة كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تحقيقها بفضل الديناميكية والقدرة على الإبداع والابتكار التي تتميز بها؛

– أدت حركة التصنيع الحديثة إلى تطور النشاط الصناعي وتنوعه، وكانت دافعا لظهور نشاطات جديدة، توسعت معها النشاطات التكاملية والتعاون بين المؤسسات عن طريق المقاولة الباطنية التي لعبت فيها المؤسسات الصغيرة المتوسطة دورا كبيرا؛

– بروز حركة صناعية حديثة مشابهة لما حدث في البلدات الأوروبية واليابان تتزعمها بلدان جنوب شرق آسيا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية التي تعرف بالبلدان المصنعة حديثا التي حققت قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية بفضل الإستراتيجية الصناعية التي اعتمدتها والتي كانت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا فيها كذلك.

---

[1] كريمو دراجي: المرجع السابق، ص: 32.

[2] رابح خوني ورقية حساني: المرجع السابق، ص: 55.

[3] محمد يعقوبي: **مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "عرض بعض التجارب"**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006م، ص.ص: 46-47.

الفرع الثاني: دوافع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من الأسباب التي دفعت بعدد كبير من دول العالم بشكل عام وبالدول العربية بشكل خاص إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والاهتمام بها، ومن هذه الأسباب ما يلي:[1]

– الأزمات الاقتصادية التي يمكن أن يصاحبها تدهور في الأوضاع المالية مما يؤدى إلى ضعف القدرات الاستثمارية وعدم التمكن من إنشاء المؤسسات الكبيرة وحتى المحافظة على القائمة منها؛

– التحولات الاقتصادية العالمية والتي تطلبت برامج التعديل الهيكلي في الاقتصاد مما يدفع إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة لمعالجة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة وامتصاص المسرحين من مناصبهم؛

– تعاظم دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية؛

– الاهتمام المتزايد بهذه المؤسسات من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية للتخفيف من عبئ الفقر والبطالة؛

– تشجيع المناولة من قبل المؤسسات الكبيرة وذلك لتخفيف تكاليف إنتاجها.

الفرع الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:[2]

– تعتبر الدعامة الرئيسية للمؤسسات الكبيرة خاصة الصناعية منها؛

– المساهمة في توازن هيكل النشاط الإنتاجي، حيث نجد أن اقتصاديات أغلب الدول النامية تعاني من خلل بسبب انعدام قاعدة قوية تستند عليها؛

– القدرة العالية على توفير مناصب العمل، حيث أن تكلفة فرصة العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون منخفضة بما يناسب الإمكانيات المحدودة للدول النامية؛

– توسيع وتنويع تشكيلة المنتجات المقدمة وتوفيرها في المناطق النائية والأقل نموا، حيث غالبا ما تتركز الصناعات أو المؤسسات الكبيرة في المدن الكبرى؛

– توفير فرص للأفراد والعائلات لزيادة الدخل من خلال فرص الاستثمار الرأسمالي المحدود، وبالتالي إحداث تراكم رأسمالي في المجتمع ونقل الأفراد إلى مستوى معيشي أفضل؛

– تجنيب الاقتصاد الوطني الخسائر المفاجئة، حيث تكون درجة المخاطرة محسوبة ومحدودة.

---

[1] عبد الرزاق خليل ونورالدين هناء: **دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006م، ص: 608.

[2] عبد الرزاق حميدي وعبد القادر عويناان: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة مع الإشارة لبعض التجارب العالمية**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنظم من قبل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2011، ص: 3.

المبحث الثالث: خصائص وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتنوع وتتعدد أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لطبيعة نشاطها وتوجهها وشكلها القانوني وكذا تنظيم عملها، وتتميز بمجموعة من الخصائص التي تجعلها تلقى المكانة التي تبوأتها في الوقت الحالي وهذا ما سيدرج في هذا المبحث.

المطلب الأول: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال العائلية(المنزلية)، المؤسسات التقليدية، المؤسسات المتطورة وشبه متطورة.

أولا– المؤسسات العائلية: تتميز المؤسسات العائلية بكون مكان إقامتها هو المنزل، وتنتج منتوجات تقليدية للسوق بكميات محدودة ، وهي المؤسسات التي تكون العائلة فيها متضامنة مباشرة في الملكية أو الوظائف، حيث يملكها عضوان أو أكثر من العائلة نفسها مشتركين في الحياة والوظائف.[1]

ثانيا– المؤسسات التقليدية (الحرفية): يشبه هذا الصنف من المؤسسات النوع السابق، حيث أنها تعتمد على اليد العاملة العائلية، وتنتج منتوجات تقليدية وتعتمد على العامل الأجير وهو ما يميزها عن المؤسسات العائلية، إضافة إلى أن مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل، حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.[2]

ثالثا–المؤسسات المتطورة والشبه المتطورة: تتميز هذه المؤسسات باستخدامها لفنون إنتاج متطورة سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية التكنولوجية المستعملة أو تنظيم العمل أو من ناحية المنتوج الذي يتم صنعه بالاعتماد على طرق عصرية منظمة، وتختلف درجة التكنولوجيا المستعملة بين كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة المتطورة والشبه المتطورة.[3]

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على طبيعة الإنتاج الذي تنتجه والذي يتنوع حسب تنوع النشاط الاقتصادي إلى:

أولا– مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: وهي المؤسسات التي تنتج سلعا توجه للاستهلاك المباشر كالملابس الجاهزة، المنتجات الغذائية، منتجات الجلود والأحذية والنسيج وغيرها من السلع الاستهلاكية الأخرى، وهذا النوع من المنتجات ملائم لخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تعتمد على المواد الأولية المتوفرة وتستعمل تجهيزات وتقنيات الإنتاج بسيطة ذات كثافة في اليد العاملة.[4]

---

[1] فايز جمعة صالح النجار وآخرون: **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2008م، ص: 61.

[2] فضيلة فني: المرجع السابق، ص: 12.

[3] عبد الكريم الطيف: المرجع السابق، ص: 11.

[4] صلاح الدين يحيى مداح: المرجع السابق، ص: 75.

ثانيا– مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: وهي المؤسسات التي تنتج سلعا توجه لمؤسسات أخرى من أجل إتمام عملية تصنيع منتجات أخرى في شكل أخر، مثل إنتاج الأدوات الميكانيكية، الكيماوية، البلاستيكية، مواد البناء.[1]

ثالثا– مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: إن أهم ما تتميز به صناعة سلع التجهيز عن الصناعات السابقة، احتياجها إلى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجية عالية للإنتاج وكثافة رأس مال كبير، الأمر الذي قد لا يتماشى مع إمكانيات أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال والذي قد ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة كإنتاج وتركيب بعض الآلات والتجهيزات البسيطة التي تدخل في النشاطات المنزلية أو معدات البناء ويكون هذا في البلدان المتقدمة، أما في الدول النامية فإن نشاط هذه المؤسسات قد لا يتعدى مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل وآلات الشحن أو الآلات الفلاحية والتجهيزات الكهربائية، وتجميع بعض الآلات والتجهيزات انطلاقا من قطع غيار أغلبها مستوردة كتركيب الآلات الكهرومنزلية وأجهزة التلفاز مثلا.[2]

الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل إلى المؤسسات المصنعة والمؤسسات غير المصنعة.

أولا– المؤسسات غير المصنعة: تجمع المؤسسات غير المصنعة بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، ويعتبر الأول موجه للاستهلاك الذاتي وهو أقدم شكل من أشكال تنظيم العمل، إلا انه لا يزال يحافظ على مكانة مهمة في الاقتصاديات الحديثة، أما الثاني الذي يقوم به حرفي لوحده أو مجموعة من الحرفيين يبقر نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتوجات حسب احتياجات الزبائن.[3]

ثانيا– المؤسسات المصنعة: يجتمع ضمن هده المؤسسات كل من المصانع المتوسطة والصغيرة والمصغرة والمصانع الكبيرة وتتميز على الصنف الأول (المؤسسات الغير مصنعه) من حيث تقسيم العمل وتعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، وكذلك من حيث طبيعة المنتج واتساع السوق والحصة السوقية.[4]

ثالثا– المؤسسات المقاولة: تعتبر المقاولة الباطنية من أهم أشكال التعاون الصناعي، وهو عبارة عن نوع من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية، تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبيرة، ومؤسسات أخرى مقاولة تكون صغير وديناميكية وقدرة على التكيف وشروط التعاون.

تأخذ الصناعة الصغيرة والمتوسطة المقاولة أشكال عديدة من المقاولة الباطنية تتمثل في:[5]

تنفيذ الأشغال: يتمثل هذا النوع في إقدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاولة، على تنفيذ أشغال معينة لصالح جهة أخرى، وذلك في وقت عمل محدد مسبقا؛

الإنتاج: تقوم المؤسسات الصناعية في هذا الشكل من المقاولة الباطنية بإنتاج وصناعة قطع الغيار، والمكونات، وبعض الأدوات حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها مع الجهة المستفيدة من هذه العملية؛

[1] مرزوقي مرزوقي: المرجع السابق، ص: 32.
[2] عثمان لخلف: المرجع السابق، ص: 36.
[3] فضيلة فني: المرجع السابق، ص: 13.
[4] محمد الناصر مشري: المرجع السابق، ص: 15.
[5] كريمو دراجي: المرجع السابق، ص: 20.

تقديم الخدمات: تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الخدمات في شكل تعاون مع الغير، حيث تقوم بالتكوين والبحث والدراسة والاستشارة الفنية والاقتصادية.

الفرع الرابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس الشكل القانوني

ويمكن أيضا أن نميز نوع أخر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويصنف على أساس الشكل القانوني إلى التعاونيات والمؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة:

أولا– التعاونيات: وهي مشاريع تؤسس من قبل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين، من أجل تأمين احتياجاتهم المادية والمعنوية الضرورية بأقل التكاليف.[1]

ثانيا– المؤسسات العامة: هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، أي تابعة للدولة وتخضع للتشريعات الخاصة به، تمتاز بإمكانيات مادية ومالية كبيرة، وتستفيد من مجموعة من التسهيلات القانونية والإدارية والإعفاءات المختلفة كذلك يوجد جهاز للرقابة بتمثل في الوصاية.[2]

ثالثا– المؤسسات الخاصة: هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، تصنف ضمن صنفين التاليين:

1. المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى لشخص واحد يشرف على جميع الأعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط، كما أنّه مسئول عن مختلف القرارات المتعلقة بالنشاط.[3]

2. مؤسسات الشركات: الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم بمشروع مالي، بتقديم حصة من مال أو عمل، على أنّ يقتسموا ما قد ينشأ عن هذا المشروع من المشروع من ربح أو خسارة وفق القانون المنظم لها، وتنقسم مؤسسات الشركات إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ. شركات الأشخاص: تسمى شركات أشخاص لأنها تقوم على الاعتبارات الشخصية بين الشركاء، وتشمل مايلي:

– شركات التضامن: تقوم شركات التضامن على أساس وجود عدد من الشركاء، اثنين أو أكثر ويكون جميع الشركاء متضامنين.[4]

– شركات المحاصة: وهي اتفاق كتابي أو شفهي بين شخصين أو أكثر من أجل القيام بعمل معين خلال فترة معينة من أجل هدف معين وتنتهي باقتضاء الغرض.[5]

---

[1] مرزوقي مرزوقي: المرجع السابق، ص: 32.

[2] سليمة عزيرو: المرجع السابق، ص: 29.

[3] أحمد غبولي: المرجع السابق، ص: 20

[4] محمد هيكل: **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003م، ص: 49.

[5] مرزوقي مروزقي: المرجع نفسه، ص: 33.

– **التوصية البسيطة:** تقريبا هي شركة التضامن مع اختلاف بسيط، وهي أن هذه الشركة تضم نوعين من الشركاء: شركاء متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، وشركاء موصون لا يسالون إلا في حدود حصصهم

ب. شركات الأموال: وتتضمن:

– **شركات المساهمة:** يقسم رأس مال شركة المساهمة إلى حصص متساوية تسمى بالأسهم تطرح في الأسواق العملية للاكتتاب، يمكن تداولها في بورصة الأوراق المالية دون الرجوع إلى الشركة وموافقة المساهمين، ويتحصل صاحب السهم على أرباح توزع بصفة دورية على المساهمين.[1]

– **شركة ذات مسؤولية المحدودة:** في هذا النوع كل شريك مسؤول حسب مساهمته في رأس المال، الذي يوزع بحصص متساوية يمكن لأي شريك شراء أكثر من حصة، كما يمكن له بيعها ويجب أن يكون الشركاء أشخاصا طبيعيين يحددون مدير الشركة الذي قد يكون من غير الشركاء.[2]

الفرع الخامس: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي

حسب هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستناد إلى النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه إلى:[3]

أولا– مؤسسات التنمية الصناعية: يقصد بمشروعات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز مواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها.

ثانيا– مؤسسات التنمية الزراعية: وتمس المؤسسات التي تمارس النشاطات الفلاحية من مشروعات الثروة الزراعية، ومشروعات الثروة الحيوانية، والثروة السمكية.

ثالثا– مؤسسات التنمية الخدمية والتجارية: وتشمل كل من مؤسسات التنمية الخدمية والمؤسسات التجارية وتشمل هذه الأخيرة المتاجر بجميع أنواعها.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتسم بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها بشكل عام، وأهمية كبيرة تفرضها طبيعتها نتيجة التطور الطبيعي للمجتمعات، فيما يلي بعض الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها يمكن اختصارها في:

الفرع الأول: سهولة التأسيس والإدارة والتسيير

يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير الغير معقدة ولا توجد بها اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكها فهي إذا تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها، وهذا ما يضمن التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.[4]

---

[1] كريمو دراجي: المرجع السابق، ص: 19.

[2] عثمان لخلف: المرجع السابق، ص: 39.

[3] سيدعلي بلحمدي: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير شعبة علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005م، ص:13.

[4] محمد الناصر مشري: المرجع السابق، ص: 18.

إن منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة يسهل إيجادها من الناحية القانونية والفعلية، وهذا الأمر نجده متجسد في أغلب الدول وقوانينها الخاصة بمزاولة الأعمال والأنشطة التجارية والخدمية، إن متطلبات التكوين أو التأسيس عادة ما تتسم بالبساطة والسهولة والوضوح والتحديد فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي الصغير أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة ومتوسطة تنطلق لاحقا إلى شركات ومنظمات كبيرة الحجم.[1]

الفرع الثاني: قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين

تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.

يرتبط الانخفاض المطلق في رأس مال هذه المؤسسات بأشكال معينة لملكيتها والتي تكون في غالب الأحيان ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركة الأشخاص، وهذا الشيء الذي يساعد على استقطاب الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها.[2]

الفرع الثالث: التجديد والإبداع وإمكانيات محدودة للتوسع

تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح.[3]

تعتبر هذه الميزة أو الخاصية من أهم النواتج الناجمة عن نقص وانخفاض الطاقة الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة وهو ما يلقي بأعباء كبيرة على الجهات المسئولة عن دعم وتنمية هذه المؤسسات، كما أن هذه المسؤوليات تتعاظم باستمرار لاسيما مع ازدياد التقدم والتطور التكنولوجي.

كما نجد إن المؤسسات المتوسطة والغيرة والمصغرة تتميز بانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة والموارد البشرية المؤهلة وهذا لكون أن بعض الصناعات التي تنتمي إليها هذه المؤسسات لا تتطلب استثمارات كبيرة فهي تعتمد على التكنولوجيات المحلية ولا تحتاج إلي استيراد التكنولوجيا العالية مثل :صناعة النسيج وتفصيل الملابس.[4]

الفرع الرابع: المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق

سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا، والمعرفة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات والرغبات، واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحديث المستمر، إذن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون في وضع أفضل بكثير من حيث القدرة على متابعة التطورات التي تحدث على رغبات واحتياجات العملاء.[5]

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي: **إدارة وإستراتيجية منظمات الاعمال المتوسطة والصغيرة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2009م، ص: 27.

[2] محمد الناصر مشري: المرجع السابق، ص: 19.

[3] نبيل جواد: المرجع السابق، ص: 80.

[4] محمد الناصر مشري: المرجع السابق، ص: 20.

[5] أحمد غبولي: المرجع السابق، ص: 19.

الفرع الخامس: ضآلة رؤوس الأموال المستعملة

تستخدم رؤوس أموال متواضعة سواء في الأصول الثابتة أم في رأس المال العام، كما تتيح الفرصة أمام الراغبين في العمل الذاتي من المنظمين لتلبي طموحاتهم في الاستثمار الفردي والتملك، وبهذا تتيح المؤسسات الصغيرة المجال لاستخدام رؤوس أموال جديدة لم تكن متوقعة للاستخدام في أنشطة منتجة، كما أنها تعمل على تعبئة المدخرات وتوظيفها لصالح المجتمع المحلي الذي تتولد فيه هذه المدخرات وهذا يتماشى مع ظاهرة ندرة رأس المال وظاهرة وفرة العمل، وبمقتضى ذلك تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور بارز في إحداث التراكم الرأسمالي وتوليد الشريحة العريضة من صغار رجال الأعمال في سوق الاستثمار.[1]

الفرع السادس: المرونة العالية

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة عالية وبقدرة كبيرة على التغير، هذه الميزة لا تتمتع بها المؤسسات الكبيرة، وذلك لأنها املك جهازا إداريا وتنظيميا أكبر يجعلها أقل قدرة تحسين الأخطاء ومعالجتها.[2]

كفكرة أساسية تستخلص أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة لأخرى لكن رغم ذلك هناك اتفاق على أهم خصائصها ومميزاتها السالفة الذكر والتي تبرز مدى أهمية هذه المؤسسات باعتبارها نوعا مستقلا عن المؤسسات، فلا بد أنها تتصف بمجموعة من الخصائص والتي تميزها عن غيرها من المؤسسات.

المطلب الثالث: عوامل نجاح ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم الأهمية التي تكتسبها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه تواجهها بعض المعوقات رغم النجاح الذي تحققه وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من العوامل التي ساعدت على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر مايلي:[3]

– تحديد الهدف ومنه يتم تحديد العمل حتى يتحقق نجاح المؤسسة إذ يجب أن يأخذ صاحبها أو الإدارة الناجحة بالهدف الأسمى وهو تلبية حاجيات الناس، ومنه يتم تحديد كافة الأهداف والطرق الأخرى لنجاح المؤسسة؛

– كما أن التخطيط واجب مطلق إذا كان إحلال السلع المناسبة في المكان المناسب والوقت المناسب بالجودة المناسبة والسعر المناسب هو الهدف المحدد للمؤسسة؛

– الرقابة أمر لا يمكن الاستغناء عنه وهي تشمل الرقابة المالية، الرقابة على المخزون، والرقابة على الإنتاج وذلك باستخدام كافة الأدوات الرقابية الجيدة، وبالتالي معرفة الجوانب السلبية في العمل وتقديم العلاج والحلول لها؛

– معرفة حجم رأس المال المناسب للتمويل والحصول عليه من مصادره المناسبة، وذلك بعد تحديد تكاليف الحصول عليه من تلك المصادر وبالتالي تحديد المصدر الأمثل ذو التكاليف الأقل؛

– اختيار الموقع الجيد لإنشاء المؤسسة من أبرز الأسباب التي تؤدي إليها نجاحها، ويتم ذلك بعد دراسة شاملة لمزايا ومساوئ المواقع المتاحة، ومن ثم القيام بعملية المفاضلة بين مزايا وعيوب جميع المواقع المحتملة وتحديد أفضلها؛

---

[1] سليمة عزيرو: المرجع السابق، ص: 24.

[2] أحمد غبولي: المرجع السابق، ص: 14.

[3] المرجع نفسه، ص.ص: 23- 24.

– تحديد السلعة والخدمة المطلوبة للقيام بذلك لابد من دراسة شاملة للسوق والمستهلك بتحديد رغباته، أوضاعه الاقتصادية، عاداته الشرائية، اهتماماته، والسلع البديلة في الأسواق؛

– القدرة على اكتساب ثقة الآخرين (المتعاملين) على كافة الأصعدة سواء المستهلكين أو الدائنين؛

– القدرة على استغلال الوقت فإن إدراك قيمة الوقت كأحد وأهم العوامل التي لا يمكن أن يتحقق بدونها أي عمل وأي نجاح في أي مؤسسة، فهو المورد الأول الذي يجب أن يستغل بأحسن شكل حيث أن الإساءة في استغلاله تؤدي إلى الفشل الحتمي؛

– الموازنة بين التدفقات النقدية، فالتدفق النقدي إلى الداخل وتحديد مصادر الأساسية والتدفق النقدي إلى الخارج في أوقاته المناسبة وأوجه الاتفاق المناسبة بين التدفقين، يساعد المؤسسة على الحفاظ في توفير السيولة المناسبة التي تجنبها العسر المالي والوقوف في أزمات مالية؛

– التمويل المناسب بأشكاله، سواء منه الداخلي أو الخارجي إذ يجب على إدارة المؤسسة أن تحافظ على توليفة مناسبة من مصادر التي تسمح لها بمواجهة التزاماتها المالية بأقل التكاليف وأكبر العوائد؛

– مواجهة التحديات التنافسية: إن تحديد مختلف منافسي المؤسسة، وتحديد ثقل ووزن كل منافس على حدا، أصبح عملية معقدة في ظل انفتاح باب المنافسة المحلية والعالمية على مصراعيه، وعليه فإن مواجهة التحديات التنافسية المستمرة والمتجددة أصبحت عملية ضرورية.

الفرع الثاني: معوقات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وصعوبات تعيق عملها، وفيما يلي أهم هذه المشاكل:

أولا– المشكلات الإدارية: تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة، التي تتطلب عددا من التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها، وتعتبر المشاكل البيروقراطية أهم حاجز التي تحطم إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

ثانيا– المشاكل التمويلية: تأتي مشكلة التمويل على رأس المعوقات التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عند تأسيسها أو أثناء نموها، وتتمثل مصادرها التمويلية في رؤوس الأموال الخاصة، الديون والقروض البنكية، ويبقى السبيل إلى التمويل من بين العوامل المعرقلة لمسار إنعاشها وتنميتها، ونذكر منها:[2]

– صعوبة الحصول على القروض البنكية بسبب إحجامها عن التعامل مع هذه المؤسسات لنقص الضمانات؛

– مركزية القرار لمنح القروض؛

– عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان الموجه لهذا القطاع وغيره من القطاعات حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية النشاط؛

---

[1] محمد بن زهية: **التسيير الأمثل للمخزون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة ملبنة الحضنة بالمسيلة"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007– 2008م، ص: 12.

[2] سهام موسي: **تفعيل المواقع الالكترونية لتحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة مؤسسة قديلة لتعبئة المياه المعدنية الطبيعية بسكرة"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008م، ص.ص: 7-8.

– صعوبة تقييم وتقدير المخاطر الناجمة عن نشاطات هذه المؤسسات بالنسبة للبنوك التجارية، مما يؤدي بها إلى العزوف عن تمويلها.

ثالثا– الصعوبات الضريبية: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب هذه المؤسسات من حيث ارتفاع الضرائب، وهي كذلك مشكلة لإدارة الضرائب نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن تلك المؤسسات، مما يصعب عمل جهازها.[1]

رابعا– القدرة الضعيفة على المنافسة: يعتبر ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأسباب التي تؤدي إلى فشلها وهذا الضعف نتيجة مجموعة من المشاكل أهمها عدم القدرة على التغلب على التكاليف وكذلك الموقع السيئ الذي يتم تحديده في غالب الأحيان وكذا عدم فهم واستيعاب التغيرات التي تحدث بالبيئة المحيطة بهذه المؤسسات.[2]

سادسا– صعوبات تتعلق بالجهاز الإنتاجي: هناك أسباب عدة تؤثر في انخفاض الإنتاجية المشروع، منها سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية، وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى، مثل قطع الغيار والطاقة الكهربائية، وخدمات الإنارة والتبريد، فضلا عن قلة الخبرات الفنية، وكثرة توقفات العمل، وارتفاع نسبة العاملين الذين يتركون العمل.[3]

سابعا– المشكلات التسويقية: ويرجع السبب لارتفاع تكاليف النقل والإشهار وارتفاع تكاليف المنتج من جهة، إلى المنافسة غير الشريفة المفروضة من قبل الاقتصاد الموازي من جهة أخرى، وهو ما يضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو ما يجعلها ضعيفة لمواجهة عمليات الإغراق التي تمارسها المؤسسات الكبيرة، من أجل القضاء على المنافسين.[4]

ثامنا– مشاكل الخلافات بين الشركاء: في بعض الأحيان تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضحية النزاعات الشخصية لأصحابها، وعدم الاتفاق حول الكثير من الأمور والاختلاف حول طريقة تسيير العمل مما يؤثر بشكل أو بأخر على المؤسسة ويسبب مشاكل عديدة مثل نقص السيولة، تأخير السداد، عدم متابعة العمل وغيرها من المشاكل التي قد تتراكم إلى حد تهديد استمرارية المؤسسة ذاتها.[5]

---

[1] خالد إدريس: **فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007–2008م، ص: 36.

[2] محمد بن زهية: المرجع السابق، ص: 13.

[3] رقية سليمة: **تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006م، ص: 33.

[4] مجيد إدريس هلال ومعن ثابت عارف: **دور الحاضنات الإنتاجية في تنمية المؤسسات الصغيرة**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006م، ص: 1017.

[5] رابح خوني ورقية حساني: المرجع السابق، ص.ص: 81–82.

خلاصة الفصل:

انتشر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتشارا واسعا في مختلف أنحاء العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات بمختلف أنواعها وأشكالها، الوقوف عند هذا المصطلح ضرورة حتمية أنه يساعد على معرفة القيود الواقفة أمام تحديد مفهوم دقيق لهذا المصطلح يتفق عليه الجميع وإزالة الاختلاف الموجود الذي نرجعه إلى عوامل مختلفة أهمها العامل الاقتصادي وعامل اختلاف المعايير المعتمدة بين الدول والهيئات، لكن رغم تعدد هذه المعايير إلا أن أغلب البلدان والمنظمات ركزت على معيارين هما: معيار رأس المال المستثمر ومعيار حجم العمالة، رغم كل هذا لكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة تعمل في القطاعات الاقتصادية تحدد بعدد من العمال ورقم الأعمال وتتمتع بالاستقلالية في الإدارة والملكية وتستخدم الأساليب الجديدة في الإنتاج والإدارة، وهذا ما طرح عدة مشاكل أهمها صعوبة جمع المعلومات الإحصائية و إنشاء بنك معلومات حول هذا القطاع، إلا أنه في الجزائر تم إيجاد حل لهذا المشكل بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(القانون 18/01 الصادر في 2001/12/12) حيث أعطى هذا القانون التعريف الشامل لها.

وتظل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور وأهمية واحدة في الاقتصاديات باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي بسبب قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل، إلا انه رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها، كالصعوبات المالية والصعوبات الإدارية والتسويق والمنافسة.

الفصل الثاني

الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية الهيكل المالي

المبحث الثاني: نظريات الهيكل المالي

المبحث الثالث: محددات الهيكل المالي

تمهيد:

لكي تحقق المؤسسة أهدافها المرجوة لابد لها من دراسة معمقة وتقنيات متطورة وهذا يمكن إرجاعه إلى الإدارة المالية داخل المؤسسة ومدى كفاءتها في اختيار الهيكل المالي المناسب، باعتباره أحد عوامل الإستراتيجية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا إلى بعض الخصوصيات التي تتميز بها، ومن بينها محدودية موارد التمويل مقارنة بالمؤسسات الكبرى، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على إحداث نوع من التركيب المالي لان اختلاف وتباين مصادر التمويل يمنح هذه المؤسسات فرصة بناء المزيج التمويلي الأمثل الذي يوازن بين العوائد والمخاطر الناتجة عنه، وهذا يعتمد على مجموعة من العوامل التي تسمح باختيار هيكل مالي أمثل للمؤسسة وهو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كل مؤسسة.

ومن هنا يكون من الملائم الوقوف من خلال هذا الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الهيكل المالي؛

المبحث الثاني: نظريات الهيكل المالي؛

المبحث الثالث: محددات الهيكل المالي.

المبحث الأول: الهيكل المالي

من خلال هذا المبحث يتم التطرق إلى مفهوم الهيكل المالي وتركيبته وتكلفة كل مكون من مكونات الهيكل المالي للمؤسسة حتى يتم التوصل في الأخير إلى التكلفة الكلية، لأن تكلفة التمويل تمثل حجر الزاوية الذي ستدور حوله مجموعة كبيرة من القرارات، أهمها قرار التمويل.

المطلب الأول: مفهوم الهيكل المالي

يقصد بالهيكل المالي أو التمويلي للمؤسسة توليفة مصادر التمويل التي اختارتها المؤسسة لتغطية استثماراتها، ويتكون الهيكل المالي للشركة من مجموعة العناصر التي تشكل جانب الخصوم في الميزانية العمومية سواء كانت هذه العناصر طويلة الأجل أم كانت قصيرة الأجل، وسواء كانت أموال دين (اقتراض) أو أموال ملكية، ويختلف الهيكل المالي بالمفهوم المتقدم عن ما يسمى بمفهوم هيكل رأس المال الذي يتضمن فقط مصادر التمويل طويلة الأجل ممثلة في القروض طويلة الأجل والسندات إلى جانب حقوق الملكية.[1]

الهيكل المالي هو توليفة من الأموال التي تتم بواسطتها تمويل موجودات المؤسسة، وهو يتضمن التمويل المقترض، والتمويل الممتلك، وهما يشكلان الجانب الأيسر من الميزانية العمومية، أي أن الهيكل المالي يتكون من نوعين من التمويل هما: التمويل الممتلك والتمويل المقترض.[2]

المطلب الثاني: مكونات الهيكل المالي

يقصد بمكونات الهيكل المالي تشكيلة المصادر التي اعتمدت عليها المؤسسة في تمويل استثماراتها لقد تم تصنيفها إلى مصدرين أساسيين هما أموال ملكية وأموال استدانة، وهذا اعتمادا على معيار التصنيف القائم على أساس ملكية الأموال.

الفرع الأول: أموال الملكية

تمثل أموال الملكية أحد أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة لتمويل إنفاقها الاستثماري، كما تُعرف بأنها مجموع الموارد المالية التي توفرها المؤسسة لتمويل حاجياتها وهذا بطريقة ذاتية أي دون اللجوء إلى الغير و ينصرف مصطلح أموال الملكية إلى مصادر التمويل التي تستند إلى المال المملوك لصاحب المؤسسة، وعلى هذا الأساس نحاول التطرق إلى أهم أنواع أموال الملكية المتاحة للمؤسسة الاقتصادية على النحو الآتي: التمويل الذاتي، الأسهم.

أولا– التمويل الذاتي

تعتبر إشكالية التمويل من الإشكاليات ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها والتي غالبا ما تبدأ نشاطها باعتمادها على مواردها الذاتية أو الخاصة وهو ما يطلق عليه بالتمويل الذاتي الذي يعتبر من أهم مصادر التمويل الداخلية التي تلعب دورا هاما في تنمية المؤسسة وتطويرها.

[1] عاطف وليم أندراوس: **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007م، ص: 401.

[2] محمد علي أبراهيم العامري ومحمد علي أبراهيم العامري: **الإدارة المالية المتقدمة**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م، ص: 159.

1.تعريف التمويل الذاتي

التمويل الذاتي فهو المبلغ المتبقي لدى المنشأة من قدرة التمويل الذاتي بعد توزيع الأرباح على أصحاب هذه المنشأة، ومنه يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:[1]

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة.

التمويل الذاتي = الاهتلاكات + المؤونات + الأرباح الصافية غير الموزعة.

2.آثار استخدام التمويل الذاتي على المؤسسة

للتمويل الذاتي مزايا وعيوب تعود على المؤسسة ندرجها فيمايلي:

أ. مزايا استخدام التمويل الذاتي في عملية التمويل: لاستخدام التمويل الذاتي في عملية التمويل عدة مزايا يمكن إيجازها في النقاط التالية:[2]

– التمويل الذاتي يزيد من رأس المال الخاص للمؤسسة ويجنبها الوقوع في أزمات السيولة الطارئة، أو الناتجة عن زيادة الأعباء الثابتة، كتسديد فوائد وأقساط القروض؛

– يرفع من القدرة المالية و الاقتراضية للمؤسسة كما يكسبها حرية واسعة في التصرف في أموالها الخاصة؛

– يشجع المؤسسة على القيام باستثمارات جديدة وخاصة الاستثمارات التي تكون تكلفتها مرتفعة وإمكانيات إنجازها تتطلب خبرات فنية مما يجعل درجة المخاطرة فيها مرتفعة؛

– إن الطبيعة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمنعها من الدخول إلى السوق لهذا فهو يحقق لها درجة كافية من الاستقلالية وإدارة أعمالها بنفسها دون تدخل الشركات الأخرى والمؤسسات المالية والمصرفية؛

– تنظيم التدفقات النقدية الداخلية بشكل يمكن المؤسسة من مواجهة التزاماتها اتجاه الغير.

غير أنّ من أهم المزايا التيّ يحققها التمويل الذاتي، والتيّ تجعل أصحاب المنشآت الاقتصادية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها تفضل هذا النوع التمويلي بشكل خاص، واللجوء إليه بشكل نظامي، هو ما يوفره لها من استقلالية وحريّة يتمتع بها المسيّر في اتخاذ قراراته الاستثمارية والتمويلية، وعدم تحمل الأعباء التعاقدية وفوائد وأقساط القروض ويكسب هذا النوع من التمويلات مرونة عالية.

ب. عيوب استخدام التمويل الذاتي: غير أنّ هذا لا ينفي انه ينطوي على العديد من المساوئ والعيوب والتيّ نحاول عرض البعض منها فيما يلي:[3]

– يكون التمويل الذاتي عائقا لتطور المؤسسة عندما تعتمد عليه بصورة كبيرة، لأنه عادة لا يكفي لتغطية كل الاحتياجات المالية؛

– الاعتماد المفرط على هذا النوع من مصادر التمويل يؤدي إلى النمو البطيء وحرمان المؤسسة من الاستفادة من الفرص الاستثمارية المربحة؛

---

[1] صوراية قشيدة: **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فينانيب"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2011-2012م، ص: 80.

[2] أحمد بوراس: **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص.ص: 31-32.

[3] المرجع نفسه، ص: 32.

– لا يعتبر التمويل الذاتي حافزا للعمال لزيادة إنتاجيتهم حيث أنهم قد يحرمون من موارد مالية كانت قد توجه لتوزيع الأرباح، مما يضعف من القدرة الشرائية لهم، خاصة عند ارتفاع مستوى الأسعار، مما ينعكس سلبا على الأداء ومنه على المنشأة حيث تنخفض إنتاجيتها؛

–يتميّز التمويل الذاتي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتماده على مدخرات صغيرة جدا، غالبا ما لا يكفي لمواجهة احتياجات هذه المؤسسات من أجل تغطية نفقاتها المختلفة، وتتجلى المشكلة التمويلية خاصة لهذه المؤسسات إذا تعرضت إلى مشاكل سيولة نتيجة عدم قدرتها على بيع منتجاتها في فترة مناسبة أو إذا فوجئت بارتفاع شديد في أسعار المواد الأولية التي تحتاجها.

ثانيا– الأسهم:

وهو عبارة عن أوراق مالية تثبت امتلاك حائزها في جزء من رأس مال المؤسسة التي أصدرته مع الاستفادة من كل الحقوق وتحمل كل الأعباء التي تنتج عن امتلاك هذه الأوراق.[1]

1. الأسهم العادية:

أ. مفهوم الأسهم العادية: هي صكوك ملكية تعد بمثابة حق في ملكية الشركة، وتعطي لحاملها الحق في حضور الجمعية العامة السنوية للشركة، والحصول على توزيعات إذا ما حققت الشركة أرباحا، وقرر مجلس إدارة الشركة توزيع جزء منها أو كلها وفي حالة تصفية الشركة يتم صرف مستحقات حملة الأسهم العادية بعد صرف مستحقات حملة السندات وحملة الأسهم الممتازة، وللسهم العادي عدت قيم نذكر منها:[2]

القيمة الاسمية: هي القيمة التي ينص عليها عقد الإصدار وتظهر في شهادات السهم، وعلى أساسها يتم توزيع الأرباح؛

القيمة الدفترية: هي قيمة السهم حسب السجلات المحاسبية للمؤسسة، ويمكن إيجادها بقسمة حقوق الملكية (القيمة الاسمية للسهم + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة) على عدد الأسهم العادية؛

القيمة السوقية: يحددها السوق عن طريق قوى العرض والطلب، وتتميز هذه القيمة بعدم الاستقرار، فهي متقلبة خلال التعامل اليومي، وتتسم بعدم الاستقرار من فترة لأخرى؛

القيمة التصفوية: وهي قيمة السهم التي يتوقع المساهم الحصول عليها في حالة تصفية المؤسسة، بعد سداد حقوق حملة السندات والأسهم الممتازة، وكل أصحاب الحقوق ذوي الأولوية؛

قيمة السهم حسب العائد: هي القيمة التي يكون المستثمر على استعداد لدفعها مقابل حيازته للسهم الذي يعطيه العائد الذي يتطلع إليه مقابل استثمار أمواله.

[1] عبد القادر متولي: **الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2010م، ص: 147.

[2] عصام حسين: **أسواق الأوراق المالية (البورصة)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م، ص: 100.

ب. الآثار المترتبة عن التمويل بالأسهم العادية

تتميز عملية التمويل عن طريق الأسهم العادية بالعديد من المزايا بالنسبة للمؤسسة المصدرة، ورغم كثرة هذه المزايا إلا أن الأسهم العادية لا تخلو من العيوب والنقائص، نحاول تلخيص أهم الآثار الإيجابية والسلبية على المؤسسة المصدرة.

– مزايا التمويل عن طريق الأسهم العادية: يمكن تلخيص مزايا التمويل بالأسهم الممتازة فيمايلي:[1]

* لا تشكل كلفة ثابتة على المؤسسة، لأنه لا يستحق عليها عائدا إلا إذا تحقق الربح وتقرر توزيعه كله أو جزءا منه، هذا بالرغم من عدم الالتزام القانوني بتوزيع الأرباح إلا أن إدارة المؤسسة قد تجد نفسها ملزمة أدبيا بالمحافظة على مستوى التوزيع السابق، وحتى تحسينه؛

* تعطي الأسهم العادية كمصدر تمويلي للمؤسسة مرونة أكثر من تلك التي تقدمها الأوراق المالية ثابتة الكلفة مثل السندات والأسهم الممتازة، كما تكون اقل خطورة من غيرها؛

* مصدر تمويلي مناسب عندما تكون المؤسسة قد استخدمت كامل طاقتها على الاقتراض؛

* قد تكون أكثر سهولة في التسويق من أدوات الدين الأخرى، خاصة إذا كان مستقبل المؤسسة المصدر لها جيدا؛

* لا تتضمن تاريخ استحقاق محدد، كما هو الحال في السندات.

– عيوب التمويل عن طريق الأسهم العادية: يمكن تلخيص مزايا التمويل بالأسهم الممتازة فيمايلي:[2]

* يؤدي التمويل من خلال إصدار الأسهم العادية إلى توسيع قاعدة الملكية وينعكس ذلك على إدارة الشركة وبالتالي احتمالية السيطرة على الشركة من قبل ملاك جدد، وبالتالي تغيير مجلس إدارة الشركة وبما يتلائم مع الملاك الجدد للشركة؛

* لا تعتبر الأرباح الموزعة على حملة الأسهم من المصاريف المقبولة ضريبيا بعكس الفوائد المدفوعة على القروض والسندات المصرفية، وبالتالي فان الشركات لا تستفيد من تخفيض الأعباء الضريبية بل على العكس؛

* إن عملية طرح الأسهم للاكتتاب العام يحتاج إلى وجود مؤسسات وساطة مالية تتولى عملية إعداد نشرة الإصدار وطرح الأسهم للإصدار الأولي ويكون هذا مقابل عمولات ومصاريف الشركة المساهمة المصدرة لهذه الأسهم يتم دفعها مقدما أو طرحها من حصيلة الاكتتاب.

2. الأسهم الممتازة

أ. مفهوم الأسهم الممتازة

الأسهم الممتازة أداة هجينة تجمع بين صفات السند والسهم العادي، كونه يحصل على عائد ثابت سنويا يسمى مقسوم أرباح السهم الممتاز الذي يستقطع مع صافي الربح بعد الضريبة، ولذلك فهو يمثل التزاما ثابتا، كما أنه يمثل حق من حقوق الملكية لأنه يمثل جزء من المشاركة في رأس المال، اكتسبت هذه الأسهم صفة الممتازة كون لها حق الأولوية قبل حملة الأسهم العادية على دخل الشركة وأصولها ويتم تقييم هذه الأسهم على أساس ثابت العائد الذي يحصل عليه حملتها، والذي يمثل في الغالب نسبة مئوية من القيمة الاسمية، وبالتالي لا يوجد المحلل المال صعوبة في تحديد قيمة الأسهم الممتازة نظرا لوضوح تدفقاته النقدية المتوقعة وثباتها.[3]

---

[1] محمد عقل مفلح: **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م، ص: 111.

[2] محمد قاسم خصاونة: **أساسيات الإدارة المالية**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2011م، ص.ص: 160-161.

[3] أرشد فؤاد التميمي: **الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م، ص: 179.

ب.آثار التمويل بالأسهم الممتازة على المؤسسة

تتميز الأسهم الممتازة ببعض المزايا التي تميزها عن غيرها من الأسهم ولكن لها عيوب تتمثل فيما يلي:

– مزايا التمويل بالأسهم الممتازة: تتمتع المؤسسات التي تعتمد على الأسهم الممتازة في التمويل ببعض المزايا من أهمها:[1]

* أنها ليست ملزمة قانونا بإجراء توزيعات في كل سنة تحقق فيها أرباح، وان توزيعات السهم محدودة بمقدار معين، بصرف النظر عما وصل إليه مستوى أرباح المؤسسة؛

* انه لا يحق لحامل السهم التصويت إلا في حالات خاصة؛

* إن إصدار المزيد من الأسهم الممتازة يسهم في تخفيض نسبة الأموال المقترضة وهو أمر يترتب عليه زيادة الطاقة الإقتراضية المستقبلية للمؤسسة؛

* قرار إصدار تلك الأسهم قد يتضمن إعطاء المؤسسة الحق في استدعاء السهم، ويمثل هذا الحق ميزة للمؤسسة، إذ يمكننا الاستفادة من انخفاض أسعار الفائدة في السوق، وذلك بالتخلص من الأسهم الممتازة التي سبق إصدارها وإحلالها بسندات أو أسهم ممتازة ذات معدل كوبون منخفض.

– عيوب التمويل بالأسهم الممتازة: أما العيوب فيمكن حصرها في:[2]

* ارتفاع تكلفتها على المؤسسة المصدرة لعدم إمكانية خصم توزيعاتها من الوعاء الضريبي؛

* تصنيفها عند التصفية في المرتبة الثانية بعد السندات؛

* الاحتفاظ بحقها في الحصول على التوزيعات للسنة الحالية من أرباح السنوات اللاحقة؛

* الحق أحيانا في التصويت على بعض القرارات الصادرة عن الهيئة العامة.

الفرع الثاني: أموال الاستدانة

التمويل الداخلي لا يكفي لوحده لتغطية المتطلبات المالية للمؤسسة، مما يستوجب ضرورة اللجوء إلى التمويل الخارجي أي اللجوء إلى الاقتراض لتكميل ما عجزت عن تلبيته أموال الملكية، أو استجابة للسياسات المالية للمؤسسة.

ومن أجل الإحاطة بأهم أنواع أموال الاستدانة، نتطرق إلى العناصر التالية: السندات، التمويل بالقروض.

أولا– التمويل عن طريق السندات

1. مفهوم السند: التزام مالي تعاقدي مكتوب يتعهد بموجبه المقترض (المصدر للسند) تقديم مدفوعات إلى المقرض (المحتفظ بالسند) والتي تدفع خلال عدد محدود من السنوات بالإضافة إلى أصل المبلغ.[3]

السند: هو عبارة عن ورقة مالية تثبت دائنية حاملها للمؤسسة التي أصدرتها، وعلى هذا الأساس فالسند هو عبارة عن إثبات لعملية قرض ويستفيد حامل السند من كل الحقوق التي يستفيد منها دائنو المؤسسة الآخرين، وخاصة الاستفادة من الفائدة.[4]

---

[1] منير إبراهيم هندي: **أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية الأسهم والسندات**، منشأة المعارف جلال حزى وشركاه، مصر، الطبعة الثانية، 2006م، ص.ص: 7-8.

[2] فيصل محمود الشواوره: **الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأسس النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م، ص: 84.

[3] معروف هوشيار: **الاستثمارات والأوراق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م، ص: 109.

[4] الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م، الطبعة السابعة، ص: 87.

2.آثار التمويل بالسندات على المؤسسة

التمويل عن طريق السندات مزايا وعيوب نلخصها فيمايلي:

أ– مزايا التمويل عن طريق السندات: تكمن مزايا التمويل بالسندات فيمايلي:[1]

– استخدام السندات في التمويل تعطي المؤسسة حرية التصرف دون قيود لأن حامل السند لا يجوز له التصويت أو التدخل في الشؤون العمومية للمؤسسة؛

– يعد التمويل بالسندات البديل الأمثل للتمويل في حالة كون السوق المالية غير كفوءة كفاءة قوي؛

– المرونة في التمويل حيث تستطيع المؤسسة التي أصدرت السندات أن تستغل مصادر التمويل الأخرى مثل القروض المصرفية أو إصدار أسهم إضافية؛

– يعتبر السند أقل أنواع مصادر التمويل تكلفة، لما يحققه من وفرات ضريبية للشركة أو المستثمر حامل السند؛

– يمكن للشركة أو حامله إطفاء السند أو بيعه إلى مستفيد أخر.

ب– عيوب التمويل عن طريق السندات: أما عيوب التمويل بالسندات فتتمثل في النقاط التالية: [2]

– يعتبر التمويل بالسندات التزاما ماليا على المؤسسة أو المستثمر حامل السند ينبغي إيفاءه ضمن الفترة الزمنية المتفق عليها، وإلا تعرض للمساءلة القانونية وقد يؤدي ذلك إلى إشهار تصفيتها؛

– تشكل السندات تكلفة ثابتة على كاهل الجهة المصدرة لها مهما كانت النتيجة المحققة، مما يزيد من المخاطر المالية؛

– لجوء المؤسسة الاقتصادية إلى إصدار سندات يحدث تغيير على بنية هيكلها التمويلي، ما يتسبب في إضعاف قدرتها الاقتراضية؛

– إن الاعتماد على السندات كمصدر تمويلي غير متاح لجميع المؤسسات وتحديدا ذات المركز الائتماني الضعيف أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا– التمويل عن طريق القروض

من الممكن أن تتحصل المؤسسة على مصادر تمويلية من المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين أو من مؤسسات خارجية في شكل قروض، ومن الممكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من القروض وذلك اعتمادا على المعيار الزمني للتصنيف، حيث نجد قروض طويلة، متوسطة وقصيرة الأجل.

1. القروض طويلة الأجل:

تمثل إحدى الطرق المهمة التي تحصل بموجبها المؤسسة على الأموال لتمويل احتياجاتها وتكون هذه الأموال واجبة السداد خلال فترة تتراوح بين سنة وعدة سنوات وفقا للشروط والقواعد التي يتم الاتفاق عليها بين المؤسسة والمقرض، وتوجد العديد المصارف المتخصصة تقوم بإقراض المؤسسات بهذه النوع من القروض إضافة إلى شركات الأموال، هذا في النطاق المحلي، كما أنه توجد أيضا لمثل هذا النوع أسواق مالية إقليمية ودولية تعمل جميعا على تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة في المناطق ذات الاحتياج إلى القروض الطويلة.[3]

[1] محمد علي أبراهيم العامري: المرجع السابق، ص: 707.

[2] قاسم نايف علوان: **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2012م، ص: 322.

[3] قاسم نايف علوان: المرجع السابق، 2010م، ص: 322.

أ.آثار التمويل بالقروض طويلة الأجل على المؤسسة:

التمويل بالقروض طويلة الأجل مزايا وعيوب تعود على المؤسسة هي:

– مزايا التمويل بالقروض طويلة الأجل: التمويل بالقروض طويلة الأجل مزايا نذكر منها مايلي:[1]

* تجنب المؤسسة تكاليف اللجوء إلى الإصدار العام للجمهور؛

* عملية الحصول على القروض لا تستغرق وقتا طويلا مقارنة بالوقت الذي تتطلبه إجراءات عملية الإصدار العام إلى الجمهور؛

* سهولة التفاوض بين المؤسسة والجهة المقرضة خصوصا إذا كان المقرض طرفا وحيدا؛

* الاستعانة بالقروض الطويلة الأجل يجنب اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل وبالتالي تفادي مخاطر احتمال عدم التجديد أو مواعيد الاستحقاق القصيرة.

– عيوب التمويل بالقروض طويلة الأجل: أما عيوب هذا النوع من التمويل نذكر منها مايلي:[2]

* أنه يترتب عن هذه القروض الالتزام بدفع الفوائد؛

* زيادة المخاطر الناتجة عن التوسع بالتمويل بالمديونية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة الأسهم المتداولة؛

* أنها ذات تاريخ استحقاق محدد مما يفرض على المنظمة سداد هذه القروض أو إصدار قرض جديد لسداد قرض قائم؛

* إن خاصية المخاطر الناشئة عن طول الفترة مما يؤدي إلى تغير الظروف مما يزيد من التكلفة أو قد لا تستطيع المؤسسة مواجهة الأعباء المترتبة على هذا النوع من الالتزامات بسبب انخفاض الدخل.

2. القروض متوسطة الأجل:

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات وغيرها، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد، والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.[3]

أ. آثار التمويل بالقروض متوسطة الأجل على المؤسسة

التمويل بالقروض متوسطة الأجل أثار تعود على المؤسسة تلخص فيمايلي:

– مزايا التمويل بالقروض متوسطة الأجل: يرجع اهتمام المؤسسات بهذا النوع من القروض للعديد من الأسباب أهمها:

* إن القروض متوسطة الأجل تسمح للشركة بالحصول على الأموال من دون اشتراك أصحاب هذه الأموال في الإدارة؛

* تكلفتها المنخفضة تؤدي إلى زيادة الأرباح في أوقات الرواج؛

* الميزة الضريبية التي تمنحها القروض بشكل عام لأن الأقساط والفوائد تدخل في النفقات وبالتالي يخفض من الوعاء الخاضع للضريبة؛

* يمكن للمؤسسة أن تلجأ إليها كبديل مؤقت لمصادر التمويل الخارجية طويلة الأجل لحين تحسن الظروف وتوفير الأموال من المصادر الأخرى؛

---

[1] محمد بوشوشة: **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة "دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل بسكرة"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006-2007م، ص.ص: 22-23.

[2] عبد الغفار حنفي: **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007، ص: 624.

[3] الطاهر لطرش: المرجع السابق، ص: 74.

* تساهم في التقليل من مشكلة عدم اليقين عندما تكون المؤسسة غير متأكدة من حجم وطبيعة احتياجاتها المالية المستقبلية حيث يمكن للمؤسسة أن تلجأ إليه لحين البحث عن مصادر أكثر ملائمة لنشاطها؛

* يساعد في سد الفجوة التضخمية(فجوة الملكية)، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي التي تحدث عندما تصبح المؤسسة عاجزة عن الاستمرار في التمويل القصير الأجل، ولا يتاح لها إمكانية التعامل في أسواق رأس المال حيث يمكن للمؤسسة أن تلجأ إلى القرض المتوسط الأجل بشكل أساسي لسد هذه الفجوة؛

* يمكن استخدام هذه القروض في حالة عدم إمكانية تجديد القروض القصيرة الأجل خاصة في فترات ارتفاع أسعار الفائدة أو مواجهة الظروف الطارئة.

– عيوب التمويل بالقروض المصرفية متوسطة الأجل: قد يترتب على القروض المتوسطة الأجل العديد من العيوب من أهمها:[1]

* تعهد المؤسسة المقترضة بعدم إدخال تعديلات جذرية على أصولها والتي من شأنها أن تضعف قدرة المؤسسة على السداد كأن تتعهد المؤسسة بعدم بيع بعض الأصول الثابتة إلا بإذن من البنك المقرض؛

* عدم التعاقد على قروض أخرى مستقبلا، وكذلك عدم إمكانية رهن أي أصل من أصول المؤسسة مقابل قروض جديدة؛

* قد تضع الجهة المقرضة حد أقصى للقروض قصيرة الأجل التي تتعاقد عليها المؤسسة وأن تكون هناك ضمانات لتحويلها من قروض قصيرة إلى قروض متوسطة في حالة عدم القدرة على سدادها وبالتالي زيادة التكلفة؛

* قد تشترط الجهة المقرضة على المؤسسة عدم شراء أصول جديدة وذلك لأنها لا ترغب في إعادة توظيف أرباح المؤسسة المحققة في إجراء توسعات جديدة؛

* اشتراط الجهة المقرضة عدم الإعلان عن أية توزيعات للأرباح قبل سداد القرض.

3. القروض قصيرة الأجل

تتمثل القروض قصيرة الأجل في تلك الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من الغير، ولا تزيد مدة استحقاقها عن السنة الواحدة(12 شهرا)، وغالبا ما يستخدم هذا النوع من القروض في تمويل دورة الاستغلال، تتميز القروض قصيرة الأجل بتعدد أنواعها، ونحاول في بحثنا أن نصنفها في مجموعتين أساسيتين، وهما قروض تجارية وقروض مصرفية، ونعتمد في هذا التصنيف على الجهة المانحة للقرض.

أ. الائتمان التجاري

يمكن للمؤسسة شراء حاجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية والآلات والمعدات في فترة لاحقة من مؤسسة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء، وهذا الدين يعامل في دفاترها المحاسبية كحساب الدائنين(حساب الموردين) وحساب المدينين وهو ما يعرف بالائتمان التجاري وهو عبارة عن التسهيلات بالدفع التي يمنحها المورد للتاجر(المؤسسة) عند قيام الأخير بشراء بضاعة لإعادة بيعها أو شراء مواد خام لتصنيعها وبيعها، ويجب الإشارة هنا إلى أن البيع بالتقسيط لا يندرج ضمن الائتمان التجاري لأن الهدف من الشراء بالتقسيط هو لغاية الاستهلاك النهائي وليس بهدف إعادة البيع، كما أن بيع الأصول الثابتة بكمبيالات يندرج الائتمان التجاري.[2]

[1] محمد صالح الحناوي: **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998م، ص: 165.

[2] عبد الحليم كراجه وآخرون: **الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2006م، ص: 73.

– آثار التمويل بالقرض التجاري على المؤسسة

التمويل بالقرض التجاري مزايا وعيوب تلخص فيما يلي:

* **مزايا التمويل بالقروض التجارية**: تنحصر أهم المزايا التي ينفرد بها القرض التجاري، بوصفه مصدراً لتمويل الاحتياجات المالية الآنية للمؤسسة في ما يلي:[1]

– يمثل القرض التجاري إعانة مالية للمؤسسة من جهة، كما يعتبر وسيلة ترويج لمبيعات المورد من جهة أخرى، وقد يكون هذا الأخير متحمساً لإيجاد وكيل لمبيعاته في منطقة معينة، لدرجة أنه يعرض على مؤسسة جديدة في تلك المنطقة أن يقدم لها قرضاً لتغطية نفقات التشغيل في المراحل الأولية من العمليات، وفي بعض الأحيان بدون قيود للتسديد؛

– تتصف القروض التجارية بالسهولة والبساطة في الحصول عليها، وهذا بخلاف القروض المصرفية، في بعض الأحيان قد يؤدي التأخير في تسديد القروض المصرفية إلى إفلاس المؤسسة، بينما تمنح تسهيلات إضافية من قبل الموردين في حالة التأخر في تسديد القروض التجارية؛

– تتطلب بعض أنواع القروض التجارية في بعض الأحيان ضرورة وجود ضمانات قانونية كبيرة، كاستعمال الأوراق التجارية كضمان للبنك على استرجاع مبلغ القرض؛

– يعتبر التمويل بواسطة القروض التجارية مصدر تمويل قليل التكلفة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى، وفي بعض الأحيان تكون تكلفته منعدمة، وهذا عندما تسدد المؤسسة قيمة القرض قبل الفترة المحددة لمنح الخصم النقدي، بالتالي تعتبر هذه الفترة بمثابة قرض تجاري عديم التكلفة؛

– قد يتعذر على المؤسسات الصغيرة وأيضاً حديثة النشأة في بعض الأحيان، إمكانية الحصول على قروض مصرفية من المؤسسات المالية، مما يجعل من القروض التجارية المصدر الوحيد والمتاح أمام هذه المؤسسات لتغطية احتياجاتها التمويلية.

عيوب التمويل بالقروض التجارية

في حالة غياب الخصم النقدي، يعتبر القرض التجاري في حكم التمويل المجاني، غير أنه قد ينقلب إلى تمويل مكلف جداً إذا لم تحسن المؤسسة استخدامه، إذ قد يترتب على عدم تسديد المؤسسة لمستحقات الموردين في الآجال المحددة الإساءة إلى سمعتها في السوق، بشكل يمكن أن يفقدها مركزها التنافسي إلى درجة الإفلاس والخروج من السوق.[2]

ب. الائتمان المصرفي:

يعتبر الاقتراض من البنوك التجارية من أهم المصادر قصيرة الأجل بعد الائتمان التجاري ويدخل هذا النوع من الافتراض في الميزانية العمومية للمؤسسة في بند قروض مصرفية قصيرة الأجل أو بنود سحب على المكشوف، وتحتل البنوك التجارية مركزا هاما في أسواق النقد قصيرة الأجل لأنها توفر للشركات الأموال الضرورية لتسيير الأنشطة التجارية والصناعية بشكل مستمر.

تعتبر البنوك التجارية بطبيعتها مؤسسات مانحة للقروض قصيرة الأجل التي يحتاجها المستثمرون لتمويل عملياتهم التشغيلية، وبما أن البنوك التجارية يقتصر دورها غالبا على تقديم الأموال للعمليات الجارية فهي بالمقابل تبتعد ما أمكنها ذلك عن منح القروض طويلة الأجل، إلا أن هناك بنوكا أخرى متخصصة في هذا المجال، وعادة ما تأخذ مثل هذه القروض شكل

[1] عبد القادر بوعزة: **التأثير الجبائي على اختيار مصادر تمويل المؤسسة "دراسة حالة مؤسسة صيدال"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية، الجامعة المركزية بالجزائر، 2003-2004م، ص.ص: 54-55.

[2] منير إبراهيم هنيدي: **أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية الأسهم والسندات**، المرجع السابق، ص: 07.

الكمبيالة، وهي وثيقة تحدد شروط ومدة القرض، بما في ذلك المبلغ وسعر الفائدة وجداول السداد وأية ضمانات أخرى للبنك يتفق عليها مع المقترض.[1]

ج. القرض(الائتمان) الإيجاري:

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا، أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.[2]

بمعنى أن الائتمان الإيجاري هو عقد يبرم بين طرفين يسمى الأول بالمؤجر (مالك الأصل) والثاني المستأجر (مستخدم الأصل)، حيث يقوم الأول بمنح الثاني حق استخدام الأصل خلال فترة زمنية معينة، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنهما وذلك مقابل قيمة ايجارية محددة يتم تسديدها في شكل أقساط لنفس الفترة المتفق عليها في العقد المبرم، نشير أن اللجوء إلى استئجار الأصول بدلا من تملكها يحقق مرونة كبيرة على مستوى عمليات الاستغلال للمؤسسة، خاصة إذا تعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقدراتها المالية المحدودة أكثر استخداما للتمويل عن طريق الاستئجار لما له من مزايا منها مايلي:

– آثار اعتماد المؤسسة الاقتصادية على القرض الإيجاري

المؤسسة التي تعتمد في تمويلها على القرض الإيجاري أثار هي:

* **مزايا التمويل بالقرض الإيجاري:** تتلخص أهم المزايا التي يحققها التمويل بالاستئجار فيلما يلي:[3]

– يحقق للمؤسسة المستفيدة إمكانية توفير الموارد المالية دون المساس باستقلالها المالي؛

– الدفع المتدرج والتنازلي للأقساط يحقق للمؤسسة مرونة ويسر في التسديد؛

– حيازة وسائل الإنتاج الضرورية دون اكتساب ملكيتها، وتحمل مسؤولية هذه الملكية، وبالتالي فإن هذا النوع من الائتمان يغير مفهوم ملكية رأس المال كهدف إلى ملكية كتوظيف وانتفاع؛

– مرونة توزيع الموارد المالية وتخصيصها والاستفادة من ميزات كل مصدر؛

– توثيق العلاقة بين المؤسسات الصناعية سواء المنتجة للآلات أو المستخدمة لها والمؤسسات المالية، أي تحقيق علاقة مباشرة بين رأس المال المالي ورأس المال الصناعي؛

– إيجاد توظيف للإدخارات على أساس العائد الحقيقي (الدخل) وليس العائد الافتراضي (سعر الفائدة)؛

– وجود ضمان قوى، عكس ما لو تم التمويل من خلال البيع الآجل أو المنجم، حيث إن الأصل المؤجر مازال على ملكيته؛

– الاستفادة من بعض الميزات الضريبية.

---

[1] علي عباس: **الإدارة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م، ص.ص: 263-264.

[2] الطاهر لطرش: المرجع نفسه، ص: 76.

[3] ليلى قطاف وسعيدة بوسعدة: **الائتمان الإيجاري كطريقة حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "دراسة لمؤسسة (BCR) بسطيف"**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 25و28 ماي 2003م، ص: 5.

* **عيوب التمويل بالقرض الإيجاري:** رغم هذه المزايا التي يتميز بها التمويل بالاستئجار، إلا أنه لا يخل من العيوب التي تذكر فيمايلي:[1]

- ارتفاع تكلفته، وهو أهم عيب يؤخذ على هذه الطريقة التمويلية؛
- يقيد من حرية اختيار المستفيد للآلات والأجهزة في حالة ارتباط الممول بمجموعة صناعية معينة؛
- قد يجبر المورد على التخفيض في ثمن بيع الأجهزة عندما يكون الدفع فوري ونقدي؛

وبهذا يمكننا القول أن مقارنة هذا النوع من الائتمان بالأنواع الأخرى لا ينبغي أن يقوم على أساس التكلفة، بل على أساس المزايا الأخرى التي يحققها والتي تذلل ارتفاع تكلفته.

المطلب الثالث: تكلفة مكونات الهيكل المالي

يعتمد الهيكل المالي للمؤسسة على مفهومين (اقتصادي ومالي) والذي لا يقتصر فقط للتعرف على مصادر التمويل الموظفة لتمويل أصول الميزانية بل أيضا يستوجب التوصل إلى التوليفة المثالية للهيكل المالي الذي يحقق هدف المؤسسة وهو تعظيم قيمتها وهذا من خلال تكلفة كل مصدر،[2]من خلال هذا المطلب يتم التعرف على تكلفة أهم مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة الاقتصادية، وكذا التكلفة الكلية للأموال المستخدمة بالتطرق إلى عدد من المداخل لحسابها.

الفرع الأول: تكلفة التمويل

هي التكلفة المرجحة لكل مصدر من مصادر التمويل، ومن هنا يتضح لنا بأن تمويل المؤسسات يأتي من مصادر متعددة، لكل مصدر منها كلفة معينة قد تختلف عن كلفة مصادر التمويل الأخرى.[3]

أولا– تكلفة أموال الملكية

تتمثل تكلفة الأموال الملكية بتكلفة التمويل الذاتي وتكلفة التمويل بالأسهم يتم التعرف عليها فيمايلي:

1. تكلفة التمويل الذاتي

يمكن حساب تكلفة الأرباح المحتجزة باستخدام ثلاثة من الأساليب هي: نموذج تسعير الأصل الرأسمالي(CAPM)، وأسلوب عائد السند زائد علاوة المخاطرة، وأسلوب التدفق النقدي المخصوم(DCF).[4]

أ. **نموذج تسعير الأصل الرأسمالي (Model The Capital Asset Pricing):** من الجدير بالذكر أن المستثمر يطلب معدل عائد يعوضه عن كل من القيمة الزمنية للنقود والمخطرة، وعن المقدار الذي يمكن أن يعوضه عن المخاطر يدفعنا لأن نفهم أولا ما هو المقصود بالمخاطر التي نتكلم عنها، ويربط نموذج تسعير الأصل الرأسمالي(CAPM) بين معدل العائد المطلوب من السهم العادي، أي كلفته، وبين مخاطرته، حيث أنه يفترض بان المستثمر الرشيد يعمل على تشكيل محفظة منوعة، وتضم المحفظة المذكورة استثمارات ذات عوائد غير متزامنة مع بعضها البعض، أي أن العوائد المتحققة من الأصول المكونة للمحفظة المنوعة لا تتحرك بنفس الاتجاه ولا بنفس الوقت ولا بنفس المقدار، عليه ونتيجة لهذا التنويع فانه

---

[1] محمد شعبان: **نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009-2010م، ص: 30.

[2] المهدي حجاج: **تحليل أثر الإهتلاك على الهيكلة المالية في المؤسسات الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع المالية والمحاسبة، جامعة يحي فارس بالمدية، 2007-2008م، ص: 38.

[3] قاسم نايف علوان: **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م، ص: 329.

[4] عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي: **الإدارة المالية المتقدمة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م، ص.ص: 374-376.

تتبقى مخاطرة واحدة فقط في المحفظة هي المخاطرة المرتبطة بالتحركات في السوق بشكل عام، التي يطلق عليها مصطلح مخاطرة السوق أو المخاطرة النظامية، التي تقاس بمعامل بيتا، ويمكن تصوير هذه العلاقة التي يتضمنها النموذج المذكور أدناه:

تكلفة الأرباح المحتجزة= المعدل الخالي من المخاطرة + (عائد السوق– العائد الخالي من المخاطر) بيتا

$$Ks = Krf + (Km - Krf)\beta$$

ب. أسلوب ناتج السند زائدا علاوة المخاطرة (Bond-Yield-Plus Risk- Premium):[1]

يستخدم بعض المحللين إجراء خاصا شخصيا لتقدير تكلفة حقوق الملكية المعتادة للشركة، فهم يضيفوا علاوة مخاطرة حكيمة ببساطة من 3 إلى 5 معدل الفائدة على دين المؤسسة طويل المدى، ومن المنطقي التفكير في أن المؤسسات التي لها دين محفوف بالمخاطر وتقديره منخفض، بالتالي له معدل فائدة مرتفع ستكون لها حقوق ملكية مرتفعة التكلفة ومحفوفة بالمخاطر، وتكون المعادلة كالتالي:

كلفة الأرباح المحتجزة = عائد السند + علاوة المخاطرة

K= Bond Yield+ Risk Premium

ونظرا لكون أن تحديد علاوة المخاطرة يعتمد على الاعتبارات الذاتية للمحلل الأمر الذي يجعل من كلفة الأرباح المحتجزة تعتمد على الاعتبارات الذاتية أيضا.[2]

ج. أسلوب التدفق النقدي المخصوم (Discounted cash flow): كل من السعر ومعدل العائد المتوقع للسهم العادي يعتمدان بشكل كبير على دفعات المقسوم المتوقعة من السهم، وان قيمة السهم العادي تكتب كمايلي:

[$P = (D/k-g)$] وبالاستفادة من المعادلة المذكورة يمكن اشتقاق المعادلة أدناه لحساب كلفة الأرباح المحتجزة.

تكلفة الأرباح المحتجزة =(المقسوم المتوقع/ قيمة السهم العادي) + معدل النمو

$$Ks = (D1/P0) + g$$

2. تكلفة الأسهم

لكل مصدر من مصادر التمويل تكلفة خاصة به، ومن خلال هذا الفرع نحاول التطرق إلى التكلفة الخاصة بأهم مصدر من مصادر أموال الملكية وهي الأسهم، ولما كانت الأسهم تتنوع ما بين أسهم عادية وأخرى ممتازة، سنستعرض تكلفة كل نوع منها على حدى.

[1] أوجين بريجهام وآخرون: **الإدارة المالية النظرية والتطبيق العملي**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009م، ص: 489.

[2] عدنان تايه النعيمي، واخرون: **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011م، الطبعة الرابعة، ص: 417.

أ. تكلفة الأسهم العادية

تكلفة الأسهم العادية عبارة عن معدل الخصم الذي يستخدمه المستثمرون لخصم توزيعات أرباح السهم العادي المتوقعة لتحديد سعر السهم في السوق وهناك نموذج جوردن لتقييم توزيعات الأرباح النامية الثابتة فحسب هذا النموذج قيمة السهم العادي تساوي القيمة الحالية لتوزيعات الأرباح المستقبلية مفترضين نمو توزيعات الأرباح نمو ثابتا للأبد هذا هو نموذج جوردن أو نموذج توزيعات الأرباح النامية نمو ثابتا والذي يمكن اشتقاقه من النموذج الرئيسي لتقييم سعر السهم في السوق، حيث يتكون سعر السهم في السوق من جزأين، الأول هو العائد على توزيعات الأرباح والثاني معدل الربح(أو الخسارة) الرأسمالية الناتج عن تحسن (أو انخفاض) سعر السهم المتوقع في السوق، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:[1]

$$\mathbf{Ks = \frac{D1}{P0} + \frac{P1 - P0}{P0}}$$

حيث أن:

Ks تكلفة السهم العادي؛

D1 الأرباح بالسهم المتوقعة في الفترة المقبلة؛

P0 سعر شراء السهم من السوق؛

P 1 سعر بيع السهم المتوقع في السوق في نهاية الفترة.

ويمكن استبدال معدل الربح الرأسمالي بالمعادلة السابقة بمعدل النمو المتوقع السنوي لسعر السهم في السوق، على اعتبار أن السعر المتوقع للسهم يساوي سعر الشراء مضروبا بواحد زائد معدل النمو المتوقع g كما يلي:

$$\mathbf{P1 = P0(1 + g)}$$

وبتعويض قيمة P في المعادلة السابقة تصبح تكلفة السهم العادي كمايلي:

$$\mathbf{Ks = \frac{D1}{P0} + g}$$

– تكلفة الأسهم العادية الجديدة: يمكن استخدم نموذج الذي تم استخدامه لحساب تكلفة الأسهم العادية كنقطة بداية لحساب تكلفة الأسهم العادية الجديدة K وذلك على النحو التالي:[2]

$$\mathbf{Ks = \frac{D1}{N} + g}$$

حيث N: المبالغ المحصلة من بيع الأسهم العادية الجديدة بعد طرح الانخفاض في السعر والتكاليف العائمة.

[1] فايز سليم حداد: **الإدارة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2009م، ص.ص: 245-246.

[2] المرجع نفسه، ص: 249.

المبالغ المحصلة من بيع الأسهم العادية الجديدة N ستكون أقل من سعر السوق P ولهذا فان تكلفة الأسهم العادية الجديدة ستكون دائما اكبر من تكلفة الأسهم العادية والمساوية لتكلفة الأرباح المحتجزة ومن الطبيعي أن تكون تكلفة الأسهم العادية الجديدة اكبر من أي مصدر آخر من مصادر التمويل الداخلية ولان توزيعات أرباح الأسهم العادية تدفع بعد الضريبة.

ب. تكلفة الأسهم الممتازة[1]

تكلفة السهم الممتاز هي عبارة عن نسبة توزيعات أرباح السهم الممتاز إلى المبلغ المتحصل عليه نتيجة لبيع السهم الممتاز، وهو عبارة عن المبلغ الذي تم استلامه ناقص التكلفة العائمة، والمعادلة التالية تبين كيفية حساب تكلفة السهم الممتاز K والتي تساوي توزيعات أرباح السهم الممتاز بالدينار D مقسومة على المبلغ الذي تم تحصيله نتيجة لبيع السهم الممتاز N.

$$\mathbb{K} = \frac{\mathbb{D}1}{\mathbb{N}} \times 100$$

تكلفة الأسهم الممتازة = (مقدار التوزيع المحدد للسهم الممتاز/ القيمة السوقية للسهم الممتازة)× 100

وفي حالة إذا كانت الشركة ترغب في الحصول على زيادة في رأس المال من خلال طرح أسهم ممتازة، فإن تكلفة الأسهم الممتازة الجديدة يجب أن تأخذ في الاعتبار تكاليف إصدارها، طبقا للمعادلة التالية:[2]

$$\text{تكلفة الأسهم الممتازة الجديدة} = \frac{\text{التوزيعات الممتازة}}{\text{سعر السهم الممتازة – تكلفة الإصدار}} \times 100$$

ثانيا– تكلفة الأموال المقترضة

تلجأ المؤسسات الاقتصادية عادة إلى الاقتراض، في حالة عدم كفاية أموالها الخاصة، ومن بين أهم أموال الاستدانة نجد السندات، قروض طويلة، متوسطة وقصيرة الأجل، ولأموال الاستدانة تكلفة متمثلة في معدل العائد الذي يجب تحقيقه على الاستثمارات الممولة عن طريقها، حتى يمكن الاحتفاظ بالإيرادات المتوفرة لحملة الأسهم بدون تغيير.

1. تكلفة التمويل عن طريق السندات

تحسب تكلفة التمويل لإصدار السندات باستخدام العلاقة بين نسبة كل المصروفات التي تتحملها المؤسسة للحصول على الأموال الخاصة بالسند إلى صافي المبالغ التي يتم تحصيلها من الإصدار، أي أن:

$$\text{تكلفة التمويل بالسندات} = \frac{\text{إجمالي التكاليف السنوية للسند}}{\text{متوسط الاستثمار خلال المدة}}$$

[1] فايز سليم حداد: المرجع السابق، ص: 242.

[2] خالد إدريس: **فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستيرفي علوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007-2008م، ص: 43.

ومن هذه العلاقة يلاحظ أن تكاليف التمويل بالسندات يحكمها عاملين هما:

– إجمالي التكاليف السنوية للسند، وتتكون من النفقات التي تتحملها المنشأة لإصدار السندات، والتي تشمل رسوم الإصدار ورسوم الرهونات وغيرها من النفقات، كما تشمل هذه التكاليف السنوية للسند أيضاً كلاً من عمولة إصدار السندات، والمتوسط السنوي للفرق بين القيمة الاسمية للسندات والمبالغ التي حصلت عليها المنشأة المصدرة بعد استبعاد كافة النفقات.

– متوسط الاستثمار خلال مدة الإصدار، ويتم الحصول عليه بقسمة القيمة الصافية لإصدار السند مضافاً إليها القيمة الاسمية للسند والمدفوعة في نهاية المدة.

2. تكلفة التمويل عن طريق الإقراض

أ. تكلفة القروض طويلة الأجل[1]

تتمثل تكلفة القرض طويل الأجل في قيمة القرض إلى جانب الفوائد المدفوعة والتي دفعها بفترات محددة تضاف إليها المصاريف الأخرى أن وجدت في عقد القرض، تكلفة القرض تحسب كمايلي:

– **في حالة وجود ضرائب على دخل المؤسسة:** في هذه الحالة تكون تكلفة القرض تختلف تماما عما سبق تقديمه، لأن مبلغ الفائدة التي تدفعه المؤسسة على القرض يخصم قبل حساب الضريبة، ولهذا فإن تكلفة القرض تحسب كمايلي:

تكلفة القرض بعد الضريبة = تكلفة القرض قبل الضريبة× (1– معدل الضريبة)

ب. تكلفة القروض المتوسطة الأجل

تحسب تكلفة القروض المتوسطة الأجل بنفس الأسلوب الذي تحسب به تكلفة القروض قصيرة الأجل، أي أن التركيز فيها على سعر الفائدة التي تتحمله المؤسسة المقترضة، أخذين بنظر الاعتبار السعر الحقيقي للفائدة وليس السعر الظاهري المتفق عليه، إلى جانب أهمية قياس تكلفة الشروط الأخرى والتي توضع من قبل الجهة المقرضة.[2]

[1] قاسم نايف علوان: المرجع السابق، ص: 338.

[2] المرجع نفسه، ص: 307.

ج. تكلفة القرض قصيرة الأجل

تتضمن تكلفة القرض قصير الأجل تكلفة الإئتمان التجاري، المصرفي، الإيجاري يتم التطرق إلى كل تكلفة فيمايلي:

– تكلفة الائتمان التجاري

يمكن احتساب تكلفة الائتمان التجاري من المعادلة التالية:[1]

$$\text{تكلفة الائتمان التجاري} = \frac{\text{قيمة الخصم}}{\text{قيمة الفاتورة بعد الخصم}} \times \frac{\text{360 أو 365}}{\text{كامل مدة الائتمان – فترة الخصم}}$$

– تكلفة الائتمان المصرفي

إن تكلفة الائتمان المصرفي تتمثل في معدل الفائدة الفعلي الذي تدفعه المؤسسة مقابل حصولها على القروض قصيرة الأجل، وتختلف معدل الفائدة الفعلي حسب اختلاف شروط الائتمان المصرفي الممنوح.[2]

– تكلفة القرض الإيجاري

يتم تسيد تكلفة استخدام الأصل للمستأجر من طرف المؤسسة المستعملة وفقا لطريقة القرض الإيجاري في شكل أقساط دورية، ويتكون كل قسط من هذه الأقساط من جزئين، هما كالآتي:

الجزء الأول: جزء من القيمة الأصلية للأصل محل التعاقد؛

الجزء الثاني: يمثل العائد الذي تتحصل عليه المؤسسة المؤجرة، ضف إليه مجمل المصاريف الخاصة بالأصل محل التعاقد، التي تتحملها المؤسسة المستأجرة، مثل مصاريف نقل الأصل وتأمينه وصيانته في حالة نص العقد على ذلك.

يمكن كذلك التعبير عن تكلفة قرض الإيجار بالمعدل الأدنى الواجب تحقيقه على الاستثمارات الممولة بواسطته، الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للاستثمار(الأصل محل التعاقد) مع القيمة الحالية للدفعات(بعد خصم الضريبة) مضافا إليه ما تفقده المؤسسة المستأجرة من وفرات ضريبية في ما يخص الاهتلاكات، لأن الأصول المستأجرة لا تسجل في دفاتر المحاسبة للمؤسسة المستأجرة كأصول مملوكة خلال فترة العقد، بالإضافة إلى قيمة إعادة شراء الأصل في نهاية الفترة التعاقدية إذا تم الاتفاق عليه بين الطرفين (المؤجر،المستأجر).

[1] عبد الحليم كراجه وآخرون: المرجع السابق، ص: 77.

[2] خالد الراوي وعبد الله بركات ونضال الرمحي: **نظرية التمويل الدولي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2002م، ص: 53.

الفرع الثاني: التكلفة الكلية للهيكل المالي

قبل تحديد التكلفة المرجحة للأموال لابد أولا من التفريق بين مفهوم الهيكل المالي والذي يعني جميع مصادر التمويل بدون استثناء، وهيكل رأس المال الذي يعني مصادر التمويل الطويلة الأجل فقط فعند حساب التكلفة الوسطية المرجحة فإنه يؤخذ بعين الاعتبار هيكل رأس المال فقط أمّا مصادر التمويل قصيرة الأجل، واستنادا إلى نظرية التمويل فهي لا تؤخذ في الحسبان أثناء تقدير تكلفة الأموال على اعتبار أنها مصادر مؤقتة ولا تبقى على حال.

إن التكلفة المرجحة للأموال تتوقف على المزيج المكون لهيكل رأس المال وتكلفة كل عنصر فيه ونظرا لأن نسبة العناصر المكونة للهيكل ليست متساوية، وكذلك تكلفتها، يصبح من الضروري استخدام المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان.[1]

وتحسب التكلفة الوسطية المرجحة باستعمال العلاقة التالية:

$$K_c = t\frac{K}{K+D} + i\frac{D}{K+D}$$

حيث: K_c التكلفة الوسطية المرجحة للأموال؛

t: تكلفة الأموال الخاصة؛

K: قيمة الأموال الخاصة؛

D: قيمة الديون؛

i: تكلفة الديون (بعد التعديل الضريبي).

وهناك ثلاث مداخل من أجل حساب التكلفة الوسطية المرجحة للأموال من أهمها:[2]

1. حساب تكلفة الأموال على أساس الأوزان الفعلية أو التاريخية: في هذا المدخل تحسب تكلفة الأموال المرجحة إما على أساس القيمة الدفترية أو التاريخية التي يتكون منها الهيكل المالي أو على أساس القيمة السوقية.

2.مدخل الأوزان المستهدفة: ويقتضي هذا المدخل قيام المؤسسة على هيكل رأس مال مستهدف تسعى المؤسسة إلى تحقيقه وعدم الانحراف عنه قدر الإمكان، ويوضح هذا الهيكل المصادر التي سوف تعتمد عليه في التمويل والوزن النسبي لكل مصدر وعلى هذا الأساس يتم تقدير تكلفة الأموال بالنسبة للمؤسسة ككل.

3. المدخل الحدي: في ظل المدخل الحدي فإن تكلفة الأموال يتم حسابها على أساس أوزان العناصر التي ستستخدم في تمويل الاقتراحات الاستثمارية المعروضة ومعنى هذا أن تكلفة الأموال في هذا المدخل سوف تختلف من اقتراح لآخر إذا اختلفت المصادر المستخدمة في تمويله أو اختلفت أوزان تلك المصادر وذلك مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

لا يوجد مصدر تمويل عديم التكلفة أو مجاني سواء كان ضمن الأموال الخاصة أو الديون باستثناء الائتمان التجاري الذي يعد مجانيا في غياب الخصم النقدي، وتكلفة كل نوع من مصادر التمويل تختلف عن تكلفة غيرها.

[1] منير إبراهيم هنيدي: **الفكر الحديث في الاستثمار المالي**، منشأة المعارف، مصر، 1998م، ص: 85.

[2] منير إبراهيم هنيدي: المرجع نفسه، ص.ص: 85-86.

المبحث الثاني: نظريات الهيكل المالي

بعد التطرق لأهم مكونات الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية وكذا تكاليفها، الآن يتم التطرق لأهم النظريات المفسرة للهيكل المالي فيما يلي:

المطلب الأول: المنظور التقليدي

يُعد كل من مدخل صافي الربح والمدخل التقليدي إحدى أولى المحاولات لتحديد سلوك المؤسسة لاختيار هيكل المالي المناسب.

الفرع الأول: مدخل صافي الربح

نتعرف على مدخل صافي الربح من خلال التطرق إلى الفرضيات تم المحتوى كالتالي:

أولا– الفرضيات العامة: يقوم مدخل صافي الربح على الفرضيات التالية:[1]

1. عدم خضوع أرباح المؤسسة ودخل الأفراد للضرائب؛
2. سياسة التوزيعات لا تتغير بالإضافة إلى قيام المؤسسة بتوزيع كافة الأرباح أي لا توجد أرباح محتجزة، وهذا لما يترتب عليه من تغيير في هيكل رأس المال؛
3. إطار التحليل هو سوق مالية كاملة، وهذا يعني انعدام تكاليف المعاملات المالية، توفر المعلومات لكل الأشخاص وبشكل مجاني؛
4. ثبات القيمة الكلية لهيكل رأس المال مع إمكانية التغيير في تركيبته؛
5. ثبات القيمة المتوقعة لصافي ربح العمليات من سنة إلى أخرى؛
6. تجانس توقعات المستثمرين بشأن التوزيع الاحتمالي لصافي ربح العمليات.

ثانيا– محتوى مدخل صافي الربح: يرتكز هذا المدخل على مبدأ ثبات كل تكلفة الأموال الخاصة Ke وتكلفة الاقتراض Kd وذلك بغض النظر عن تغير نسبة الاقتراض إلى الأموال الخاصة في هيكل رأس المال وبما أن تكلفة الخاصة يسبب إمكانية التخفيض الجبائي للمصاريف المالية الناتجة عن الاستدانة، فإن زيادة نسبة الاقتراض يترتب عليها انخفاض في تكلفة رأس المال وارتفاع في قيمة المؤسسة.

[1] مصعب دعاس: **قرار التمويل في إطار محددات الهيكل المالي للمنظمات الأعمال "دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 2007-2010"**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة الجزائر3، 2011-2012م، ص: 40.

الشكل رقم (01): العلاقة بين تكلفة رأس المال وبين الاقتراض وفقا لمبدأ صافي الربح.

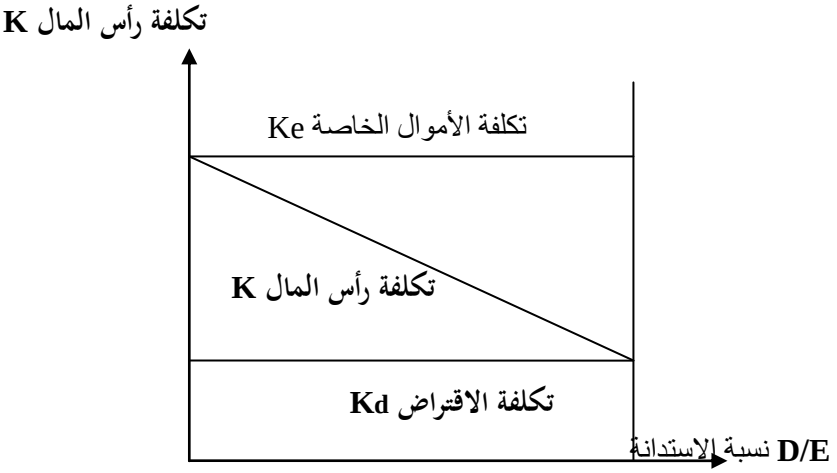

Source: Hafid Belghiti: **les déterminants de la structure du capital "application pour les entreprises canadiennes et américaines de 1995 à 2005"**, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en administration des affaires, université du Québec à Montréal, 2006, p: 13.

التعليق:

يتضح من الشكل أعلاه أن تكلفة رأس المال تنخفض كلما زادت نسبة الاقتراض إلى الأموال الخاصة وبالتالي فان أفضل هيكل مالي للمؤسسة في ظل هذا المدخل هو ذلك الهيكل الذي يتضمن أكبر نسبة ممكنة من الأموال الاقتراضية (حتى ولو كانت 100%).[1]

الفرع الثاني: النظرية التقليدية

تؤكد هذه النظرية على وجود هيكل مالي أمثل ينشأ عن نقطة استدانة مثلى ويتكون من تشكيلة مميزة من الأموال الخاصة والديون، هذه التشكيلة تجعل من تكلفة رأس المال في حدها الأدنى لتكون قيمة المؤسسة في حدها الأقصى، فحيث أن تكلفة الديون تضل ثابتة لمستويات عالية من نسبة الاستدانة بالهيكل المالي للمؤسسة، إلا أن هذه التكلفة تبدأ بالارتفاع التدريجي إذا ما تجاوزت المؤسسة الحدود المقبولة من نسبة المديونية وأن تكلفة الأموال الخاصة سوف تزداد مع كل زيادة في نسبة الاستدانة وذلك بسبب زيادة درجة المخاطر المالية التي يتعرض لها المساهمون، ينتج عن ذلك مجال أمثل تكون فيه تكلفة الأموال الخاصة وتكلفة الديون ثابتتين ونسبة الأموال الخاصة أكبر من نسبة الديون وبالتالي ارتفاع نسبة الاستدانة سوف يؤدي إلى انخفاض تكلفة رأس المال،[2] ويتضح ذلك جليا بالشكل التالي:

[1] Hafid Belghiti: **les déterminants de la structure du capital "application pour les entreprises canadiennes et américaines de 1995 à 2005"**, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en administration des affaires, université du Québec à Montréal, 2006, p: 13-14

[2] Javad Afrasiabishani: **A Comprehensive Review on Capital Structure Theories,** *School of Doctoral Studies (European Union) Journal – 2012, p-p: 38-39.*

الشكل رقم(02): الهيكل التمويلي الأمثل حسب النظرية التقليدية

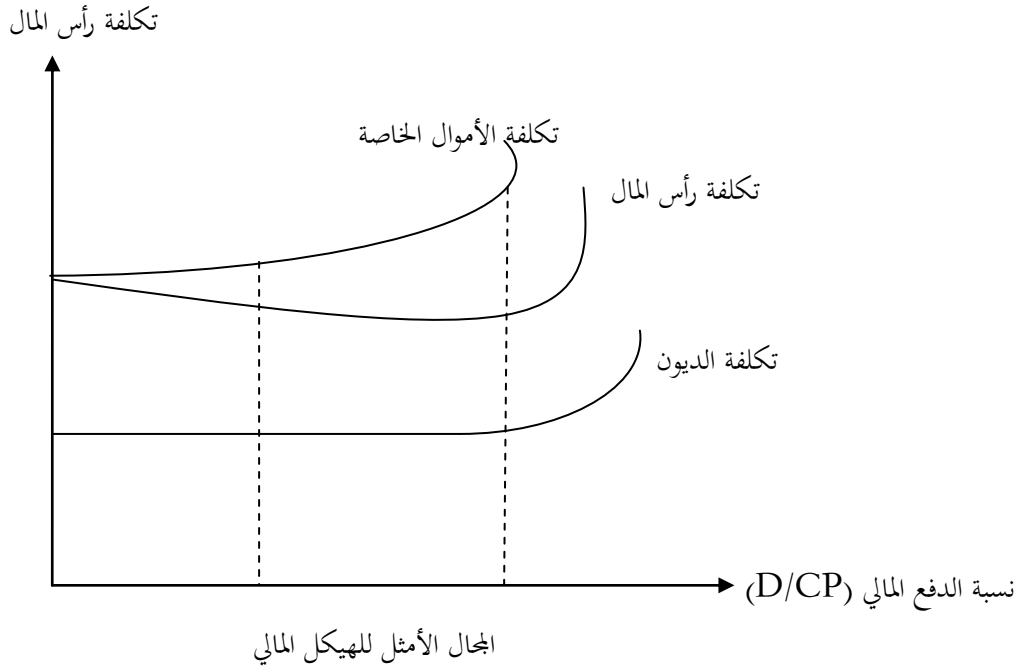

Source: Javad Afrasiabishani**,** **A Comprehensive Review on Capital Structure Theories,** School of Doctoral Studies (European Union) Journal, 2012, p: 38.

التعليق:

من الشكل يمكن استخلاص انه وفقا للمدخل التقليدي يوجد هيكل امثل للهيكل المالي أي نسبة الاقتراض مثالية تنخفض عندها تكلفة رأس المال إلى حدها الأدنى، و بالتالي تصل عندها قيمة المؤسسة إلى حدها الأقصى.

المطلب الثاني: نظرية مودقيلياني وميلر (MODGILIANI ET MILLER)

يتم التعرف على نظرية مودقيلياني وميلر من خلال التطرق إلى الفرضيات ثم المحتوى كالتالي:

الفرع الأول: فرضيات النموذج

لقد قام هذا النموذج بتفسير أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة بناءا على الفرضيات التالية:

- إتاحة المعلومات حول المؤسسات في السوق بشكل مجاني؛
- حرية شراء المستثمر للأوراق المالية حسب رغبته؛
- رشادة وعقلانية المستثمر؛
- ليس للديون مخاطر، كما أن تكلفتها متماثلة لكل المساهمين؛
- ثبات النتيجة قبل الضرائب والفوائد المقدرة في كل الفترات.

الفرع الثاني: محتويات النموذج

أولا– في حالة عدم وجود الضرائب: لقد قام العالمان بتفسير أمثلية الهيكل المالي في النموذج الأول عام 1958 م والذي يتميز بانعدام الضرائب كما أن المؤسسة تنشط في محيط يتميز بالكفاءة الكاملة للأسواق المالية وذلك كمايلي:

الشكل رقم (03): نموذج مودقلياني وميلر في حالة انعدام الضرائب

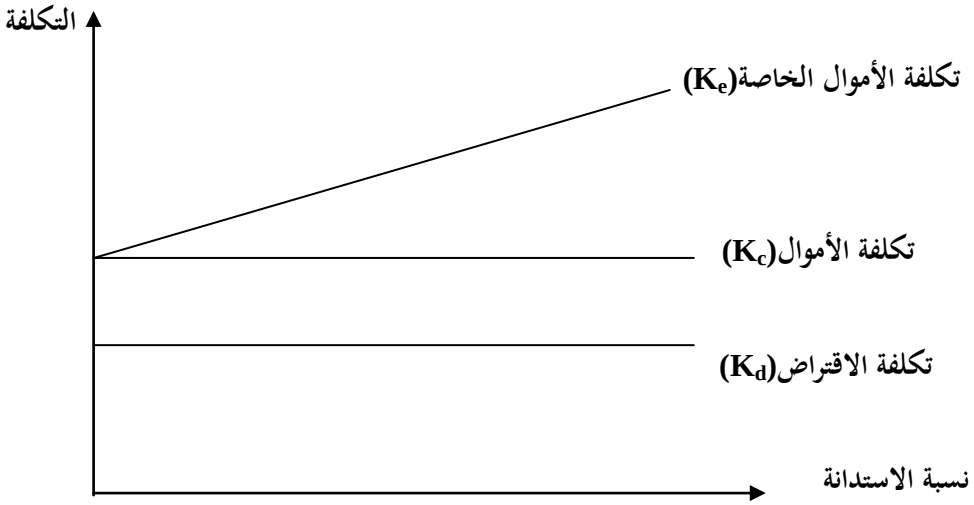

المصدر: حسين عطا غنيم: **دراسات في التمويل والتحليل المالي**، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2005م، ص: 507.

التعليق:

يرتكز هذا النموذج على أن قيمة المؤسسة تتوقف على مقدار العوائد المتأتية من استثمارات المؤسسة، بغض النظر عن هيكل رأس مال المؤسسة، وبالتالي لا يتحقق هيكل مالي أمثل وكذا المخاطر التي تعترض سبيل هذا الاستثمار وينبغي أن تتساوى كلا من قيمة المؤسسة، وقيمة الاستثمارات وزيادة أو نقصان.[1]

وبالتالي تحسب قيمة المؤسسة كما يلي:

$$V = \frac{EBIT}{K_c}$$

حيث:

V: قيمة المؤسسة؛

EBIT: العائد قبل دفع الفوائد والضرائب؛

K_c: التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال؛

أي أن تكلفة التمويل ثابتة لكل المؤسسات المتماثلة في المخاطر، وأنها مستقلة عن تحركات الهيكل المالي، فهي لا تستجيب لأي تغيرات في مستويات الديون أو الأموال الخاصة بالمؤسسة، ولكنها تمثل ذلك المتغير المستقل الذي يحدّد قيمة المؤسسة، لأنه بمعرفة العائد المتوقع قبل الفائدة والضريبة وكذلك تكلفة التمويل، فإنه يمكن التوصل لتحديد قيمة المؤسسة.

ثانيا– في حالة وجود الضرائب: في مقال نشره مودقلياني وميلر سنة 1963م، إعترفا بالدور المهم للمديونية في التمويل، نظرا لما تحققه من تخفيض في الضرائب، مستنتجين بذلك أن الهيكل المالي الأمثل يتمثل في تعظيم الإستدانة، وبما أن التكاليف المالية هي تكاليف تدرج في جدول حساب النتائج التي تخفض من المبلغ الخاضع للضريبة، ومن ثم تحقق اقتصادا في الضرائب الشيء الذي يحدث اختلافا في النتائج الجبائية لمؤسستين إحداهما تعتمد فقط على الأموال الخاصة والأخرى تضيف إلى ذلك الأموال المقترضة.

[1] حسين عطا غنيم: **دراسات في التمويل والتحليل المالي**، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2005م، ص: 507.

الشكل رقم(04): نموذج مودقلياني وميلر في حالة وجود الضرائب

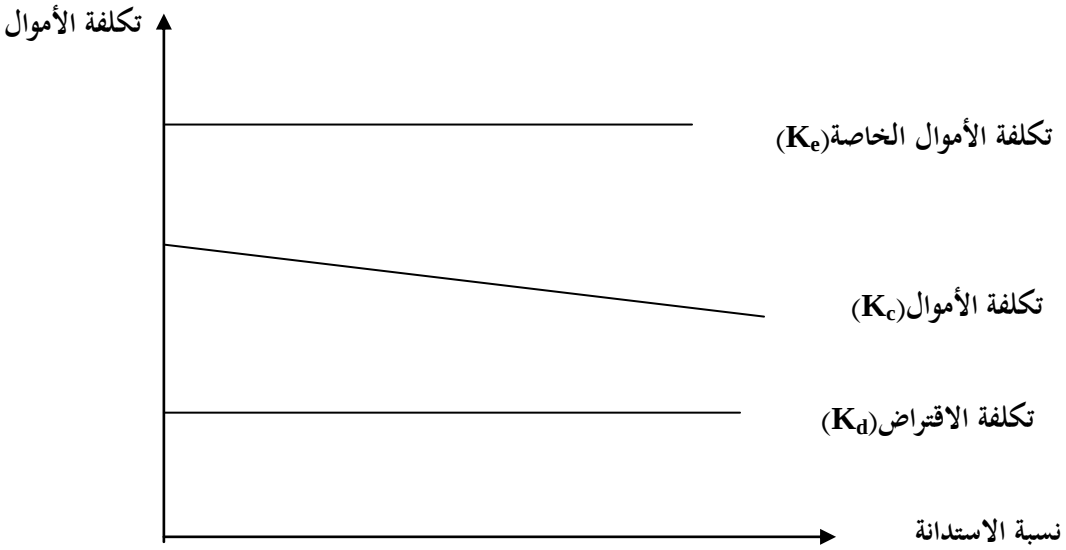

المصدر: محمد بشوشة: المرجع السابق، ص:66.

التعليق:

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ انه ابتداء من مستوى معين لنسبة الاقتراض، فان أي زيادة في الاقتراض تؤدي إلى انخفاض ضئيل في تكلفة رأس المال(K).

ففي حالة وجود الضريبة على أرباح الشركات فإنه:

- بالنسبة للمؤسسة التي لا تعتمد على القروض فإن قيمتها تكون كما يلي:

$$V_u = \frac{EBIT(1-T)}{K_e}$$

حيث T هو معدل الضرائب.

- بالنسبة للمؤسسة التي تعتمد على القروض في هيكل رأس مالها الربح قبل الفوائد وبعد دفع الضرائب (B) يساوي إلى:

$$B = EBIT-(EBIT-K_dD)T = EBIT(1-T) + TK_dD$$

وبالتالي تكون قيمة المؤسسة المقترضة تساوي:

$$V_L = \frac{EBIT(1-T)}{K_e} + \frac{TK_dD}{K_d} = V_u + TD$$

TD: القيمة الحالية للوفورات الضريبية الناجمة عن الاقتراض.

وعليه فإن الهيكل المالي المثالي هو ذلك الهيكل الذي تكون به أكبر نسبة اقتراض ممكنة وفي هذه الحالة سوف تنخفض تكلفة الأموال إلى أدنى حد ممكن.

لقد تعرض نظرية مودقلياني وميلر إلى النقد على أساس أنها تتجاهل احتمالات الإفلاس وما ينجر عنه من تكاليف حيث تزداد هذه الاحتمالات بزيادة الاقتراض، كما تتجاهل الضرائب الشخصية والتي قد تكون مرتفعة بالنسبة لفوائد القروض.[1]

المطلب الثالث: نظرية التوازن

نظرية التوازن تضم كل من تكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة تلخص كل منهما فيمايلي:

الفرع الأول: تكلفة الإفلاس

الإفلاس هو قيام المؤسسة ببيع أصولها من أجل أداء التزاماتها المترتبة عليها من خلال الحصول على القروض وبالتالي فالقروض ترفع من الخطر المالي للمؤسسة.

ليس لعملية الاقتراض دائما نفس الإيجابيات، فعند بلوغ نسبة الاقتراض حدا معينا في هيكل المالي المؤسسة تصل معها المؤسسة إلى إمكانية الإفلاس، ويترتب عن مخاطر الإفلاس هذه زيادة في معدل العائد المطلوب على الاستثمار في أسهم وسندات المؤسسة، وهو ما يعني ارتفاع تكلفة الأموال، وبالتالي انخفاض القيمة السوقية للمؤسسة، فعملية الإفلاس تنطوي على العديد من التكاليف منها تكاليف مرتبطة مباشر مثل: المصاريف الإدارية، والتكاليف الإضافية مثل ارتفاع تكاليف القروض، فقدان الثقة بالمؤسسة ضرورة بيع بعض أصول المؤسسة من أجل تغطية رأس المال العامل، الأمر الذي يخلق اضطرابات مالية لها تكلفة تفوق الفوائد المادية التي تعود من وراء الاقتراض.[2]

الشكل رقم(05): تأثير تكلفة الإفلاس على الهيكل المالي

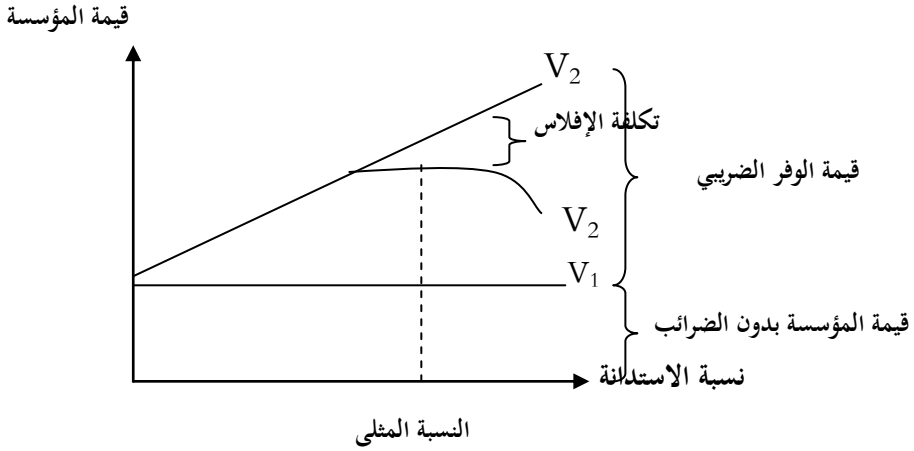

المصدر: خالد إدريس، المرجع السابق، ص:49.

V_1: قيمة المؤسسة قبل الاقتراض.

V_2: ارتفاع قيمة المؤسسة بسبب الاقتصاد في الضرائب.

V_3: قيمة المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الإفلاس.

فإذا اعتبرنا أن $V_a(F)$ هي القيمة الحالية لتكاليف الإفلاس، فإن قيمة المؤسسة المقترضة تتخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$V_t = V_u + T_D - V_a(F)$$

[1] محمد بشوشة: المرجع السابق، ص: 66.

[2] رفاع توفيق: **محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة "دراسة حالة مؤسسة الأوراسي"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001م، ص: 120.

أي أن زيادة نسبة الاقتراض سوف تترك أثرا عكسيا على القيمة السوقية للمؤسسة بمقدار القيمة الحالية للوفورات الضريبية، وعليه، تتحد نسبة الاقتراض المثالية في هذه الحالة بالنقطة التي تكون عندها تكلفة الإفلاس في حدها الأدنى، وقيمة المؤسسة في حدها الأقصى.[1]

الفرع الثاني: تكلفة الوكالة

تهدف نظرية الوكالة إلى تقديم خصائص التعاقد الأمثل بين الموكل والوكيل معتمدة في ذلك على أن كل عون اقتصادي يبحث على تعظيم مصلحته الخاصة قبل العامة، إن ظهور تكلفة الوكالة إلى جانب تكلفة الإفلاس سوف يؤثر على النسبة المالية للاستدانة إلى الأموال الخاصة أي سوف يؤثر على مكونات الهيكل المالي المثالي، فاللجوء الأمثل للمديونية هو ذلك الذي يسمح بتدنيه تكاليف الوكالة الإجمالية بما فيها التكاليف المرتبطة بالمديونية وتلك المرتبطة باللجوء لمساهمين آخرين، ويكون هذا الطرح مقبولا في الحالة التي يكون فيها المدراء مساهمين وبالتالي لهم نفس انشغالات الملاك، ومستوى المديونية الأمثل هو ذلك الذي يدني مجموعة تكاليف الوكالة المرتبطة بالتمويل الخارجي كما أنه يمكن في الحالة التي لا يكون فيها مدراء المؤسسة مساهمين حيث يكونون حساسون أيضا للمكافآت والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها، في هذه الحالة الهيكل المالي لا يغير بشكل مباشر من ثروتهم غير أن اللجوء إلى الاستدانة يزيد من مخاطر الإفلاس في المؤسسات ويدفع المدراء إلى محاولة تحسين أدائهم من أجل تفادي هذا الوضع الذي قد يؤدي إلى فقدان مناصب عملهم، أي أن هناك اعتماد متبادل غير مباشر بين مصالح المدراء والهيكل المالي الأمثل للمؤسسة.[2]

إن ظهور تكلفة الوكالة إلى جانب تكلفة الإفلاس سوف يؤثر على مكونات الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة وبالتالي سيترتب على ظهور تكلفة الوكالة تخفيض نسبة الديون في الهيكل المالي وحتى يتم تحقيق هيكل مالي أمثل يجب على مسيري المؤسسة العمل على جعل تكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة أدنى ما يمكن.

الشكل رقم (06): قيمة المؤسسة في ظل خضوع المؤسسة إلى الضريبة ووجود كلفة الإفلاس والوكالة

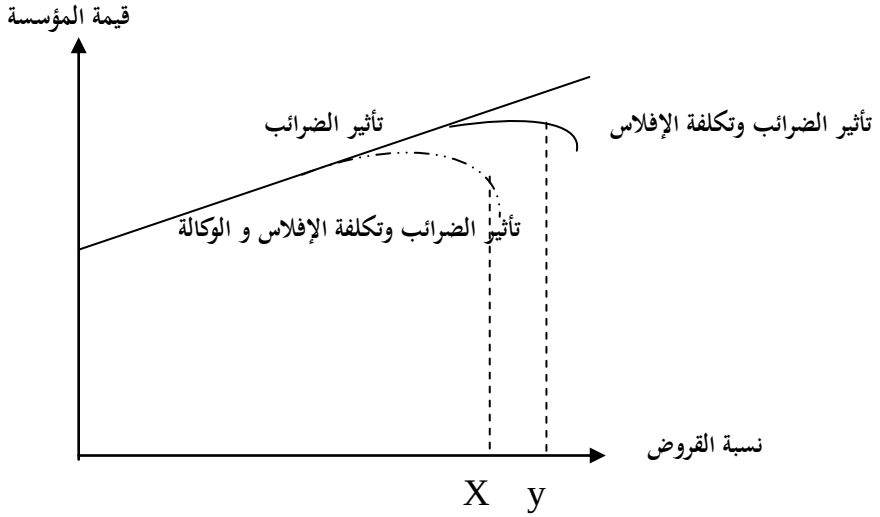

المصدر : خالد إدريس، المرجع السابق، ص: 49.

[1] تبر زغود: **محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام والخاص في الجزائر"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009م، ص: 87.

[2] Nicolas Aubertmm: **Théorie de l'agence et actionnariat salarié " l'exemple des actionnaires salariés du Crédit Agricole"**, université de droit, D'économe et des sciences d'Aix-Marseille institut d'administration des entreprises d'Aix-en-Provence des sciences de gestion, 2002, p-p: 12-13.

التعليق:

يشير هذا الشكل إلى أن النسبة المثلى للاقتراض إلى الأموال الخاصة قد انخفضت من y إلى x حيث النقطة x تعبر عن نقطة تعادل الوفرات الضريبية الناجمة عن الإقتراض مع تكلفة الوكالة والإفلاس وهو ما يطلق عليه نظرية التوازن، قبل أن تبلغ الاستدانة القيمة x يكون هناك وفورات ضريبية أكبر من التكاليف أم بعدها فالعكس.

الفرع الثالث: عدم تماثل المعلومات

نظرا للوضع المفضل والموقع الذي يتواجد فيه المسيرون، فإنه بإمكانهم الحصول على معلومات حول مشاريع المؤسسة دون وعلى الموقع، تحاول الفئة القائمة على الإدارة والتسيير احتكار بعض المعلومات ولا (Pouvoir) المساهمي، وحرصا على السلطة تصدر إلا المعلومات التي تخدم مصلحتها (كنشر معلومات حول جودة التسيير)، وهذا ما يحول دون اطلاع الأطراف الأخرى على الصورة الكاملة والحقيقية عن المؤسسة، وهذا ما يدعى بعدم تماثل المعلومات، ولتوسيع هذا المفهوم، فإن عدم تماثل المعلومات قد ينتج عن إصدار معلومات من جهة معينة نحو عدة أطراف أخرى ولكن لا تفهم بنفس الأسلوب، حيث يكون هذا الغموض أو الخطأ في الفهم مقصودا من قبل جهة إصدار المعلومة.

ومن بين أساليب التقليل من درجة عدم التماثل في المعلومة بين المسيرين والملاك، القيام بإجراء عرض عمومي للادخار أو لتوظيف خاص للأموال، مما يرفع من عدد المساهمين ويخفض، نظريا، من ممارسة المسيرين السلطة على التدفقات النقدية للمؤسسة، إلى جانب أسلوب احتكار تسيير وإدارة المؤسسة من قبل المساهمين الأكثر سيطرة على ملكية المؤسسة.[1]

الفرع الرابع: نظرية التمويل السلمي

يرى الباحث نورتن أن على عكس النظرية المالية، فان التفسيرات المرتبطة بالإفلاس، تكلفة الوكالة وعدم تماثل المعلومات ذات دور ضعيف في اختيار هيكل مالي معين ويبدوا أن المسيرين يتبنون غالبا ترتيبا في عملية التمويل حيث يستعملون إلى أقصى حد ممكن التمويل الداخلي وفي حالة عدم كفاية هذا الأخير يتم اللجوء إلى الاستدانة قبل الأموال الخاصة.

لقد استبعدت هذه النظرية فرضية وجود نسبة مثلى للهيكل المالي واستندت هذه النظرية إلى فرضية عدم التناظر في المعلومة ليس فقط بين المؤسسة (المسيرين) والأطراف الخارجية المهتمة بمستقبل المؤسسة، وإنما أيضا بين الأطراف داخل المؤسسة لذلك فإن المؤسسة تعتمد تمويلا بحسب الترتيب والأولوية وليس السعي إلى تحقيق هيكل مالي أمثل، والواقع أن هذه الأولوية في الترتيب تتحدد بدلالة الأهداف الموضوعية من قبل مسيري المؤسسة.[2]

[1] عبد الوهاب دادن، **الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الباحث، عدد07، 2009-2010، ص: 319.

[2] مصعب دعاس، المرجع السابق، ص: 85.

المبحث الثالث: محددات الهيكل المالي

بعد التعرف على الهيكل المالي ومكوناته وأهم النظريات المفسرة له يتم التطرق الآن إلى محدداته من خلال هذا المبحث الذي يتم التطرق فيه أولا على العوامل المحددة لتركيبة الهيكل المالي وذلك من خلال عنصران ثم بعد ذلك التطرق إلى العوامل المحددة في بناء الهيكل المالي للمؤسسات عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا.

المطلب الأول: العوامل المحددة لتركيبة الهيكل المالي

تصادف المؤسسة لدى رغبتها في تبني هيكل مالي معين العديد من العوامل التي تحدد معالم هذا الهيكل، وأهم البنود الداخلة في تركيبه وفق تصور محدد للمؤسسة لهذا الهيكل، إذ تؤدي تغير هذه العوامل إلى التأثير على الهيكل المالي وتغيره هو الأخر، لذا على المؤسسة أن تراعي الحذر في عملية تخطيط الهيكل المالي، مما يتوجب ضرورة إعادة النظر فيه كلما احتاجت المؤسسة إلى تمويل إضافي، وذلك من خلال الموازنة بين الخطر والعائد، ومن أهم هذه المحددات:

الفرع الأول: المخاطر (RISK)

المخاطرة تعريفا هي احتمال أو توقع حدوث نتائج سلبية وعليه فإنها تستلزم تحليلها وقياسها عن طريق وضع تقنيات عملية تنبؤ والتي يتم بواسطتها اختيار الطرق المثلى للتخلص من المخاطرة، وتعد المخاطرة عاملا مهما في تحديد مصدر وحجم ومدة التمويل حيث أنها تؤثر على الدورة الاستغلالية للمؤسسة كما تؤثر على مشاريعها الاستثمارية وأي تهاون في هذا الجانب قد يؤدي إلى الإفلاس وهذا خاصة عندما تفوق أعباء الدين قدرة المؤسسة على التسديد والذي يرجع إلى المبالغة في الاعتماد على الاقتراض أو عدم انتظام حجم نشاط المؤسسة والذي بدوره سيؤثر على قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وهما نوعان:

أولا– مخاطر النشاط: وتشير إلى درجة الخطورة المرتبطة بالعمليات التشغيلية للمؤسسة واستخدام القروض، حيث كلما ارتفعت مخاطر النشاط وجب تخفيض نسبة التمويل بالديون.[1]

ثانيا– المخاطر المالية: هي مخاطر إضافية على كاهل الشركة ونتيجة لقرار بالتمويل بالديون وترتبط بمدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها، فارتفاع المخاطر المالية بالضرورة يؤدي إلى تدنية الاعتماد على التمويل بالديون.[2]

يمكن قياس المخاطرة بطرق متعددة ونكتفي هنا بالإشارة إلى نموذجين هما الأكثر شيوعا واستخداما نظرا لبساطتهما:

1. الانحراف المعياري: يعتبر التباين أحد أفضل المقاييس المطلقة للمخاطرة، فكلما زاد التباين في النتائج المتوقعة لمتغير ما دل ذلك على عدم تجانسها وعلى تشتتها، والتباين وسيلة تسمح بحساب الانحراف المعياري الذي هو بدوره أحد مقاييس التشتت، فكلما زاد التشتت زاد الانحراف المعياري ويتم حسابه بـ:

$$\sigma = \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \mathrm{Pi}(xi - E(x))^2}$$

[1] عاطف وليم أندراوس: المرجع السابق، ص.ص: 402-403.

[2] Eugene F: **Fundamentals of Financial Management**, the United States of America, 2007, P: 444.

حيث:

σ: الانحراف المعياري؛

Pi: احتمال حدوث العوائد؛

Xi: العوائد المحتملة للسهم؛

$E(x)$: عائد السهم المتوقع؛

n: عدد العوائد المحتملة.

ويمكن تحديد الخطر المرتبط بطريقة تمويل معينة من خلال معرفة التغير في عوائد السهم، حيث كلما زاد التقلب في هذه المعدلات كلما زادت المخاطرة، فطريقة التمويل ذات الانحراف المعياري الأعلى تكون أكثر مخاطرة وأقل جاذبية، ونجد أنه كلما اعتمدت المؤسسة على القروض أكثر كلما زائد عائد السهم المتوقع وزاد الانحراف المعياري وبالتالي تزيد المخاطرة.

2. طريقة معامل الاختلاف: لا يكفي الانحراف المعياري للقيام بعملية مقارنة واختيار مجموعة بدائل متاحة خاصة إذا كانت عوائد السهم المتوقعة غير متساوية لطرق تمويل يراد المفاضلة فيما بينها وهنا يفضل الاعتماد على معامل الاختلاف، وهو مقياس للتشتت النسبي، ويحسب عن طريق مقارنة قيمة الانحراف المعياري إلى عائد السهم المتوقع:

$$\frac{\sigma}{E(x)} = C * V$$

حيث:

$C * V$: معامل الاختلاف.

σ: الانحراف المعياري.

$E(x)$: عائد السهم المتوقع.

فكلما ابتعد معامل الاختلاف عن الواحد دل ذلك على زيادة المخاطرة.

إن طريقة التمويل التي تعتمد على القروض أكثر يميزها عائد سهم مرتفع بالمقابل، تتحمل مخاطرة كبيرة، فالمسير المالي يواجه مشكل المفاضلة بين العائد والخطر، وهي مشكلة معظم القرارات المالية وهنا تظهر أيضا شخصيته، قد يكون محافظا فيبتعد عن القروض أو يتحمل المخاطرة وبالتالي يجازف بالاعتماد على هذا الأسلوب التمويلي.[1]

تختلف درجة الخطر الذي ينجر عن طريق التمويل باختلاف زاوية التحليل فمن زاوية نظر المؤسسة التي تعتمد على الاستدانة أكثر خطرا من الأموال الخاصة (الأسهم)، نظرا للتكاليف المالية الثابتة الناجمة عنها والتي تتحملها المؤسسة بالضرورة بغض النظر عن مستوى الأرباح/الخسارة المحققة، وفي حالة عدم التزام المؤسسة بتسديد مستحقات الجهات الدائنة، بإمكان هذه الأخيرة المطالبة بتصفية المؤسسة لاسترجاع الأموال الممنوحة مسبقا، أما من زاوية نظر الجهات الممولة، فإن خطر التمويل بالأسهم أكثر ارتفاعا من خطر التمويل بالقروض، كون هذه الأخيرة يكون فيها الخطر جد ضعيف، وإن وجد فهو متعلق بعدم التزام المؤسسة بالوفاء بديونها وفوائدها المالية، بينما في ظل ظروف عادية لا ينجر عن القروض أي خطر بالنسبة للطرف الممول، أما خطر التمويل بالأسهم فهو مرتفع بالنسبة للمساهم، كونه لا يجلب بالضرورة عوائد.

[1] مفيدة يحياوي: **تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية**، مقال في مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثالث، 2002، ص.ص: 11-12.

يصعب قياس الخطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولهذا يلاحظ الكثير من التحفظ من قبل المقترضين والمستثمرين في تمويل هذا النوع من المؤسسات، خصوصا تلك التي تواجه مصاريف جد مرتفعة أو الخاضعة لشروط تمويل جد قاسية.

وفي الحقيقة أن هذا الموقف التحفظي والحذر من الجهات الممولة للمؤسسة، تم تبريره من عدة بلدان صناعية من طرف عدة باحثين في بداية التسعينات وعادة ما يسند إلى إشكالية عدم التماثل في المعلومة في تفسير إشكالية وصعوبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن هذه الأخيرة في العادة عبارة عن شركة مغلقة، مما يعني أن المعلومة بخصوصها ليست متاحة بشكل صحيح إلا لفئة قليلة من الأفراد وهم في العادة ملاك مسيرون.[1]

الفرع الثاني: العوائد

تكمن قرارات التمويل في إيجاد توازن بين عوائد المؤسسة ومستوى الخطر الذي تواجهه، والواقع أنه توجد علاقة طردية بين درجة الخطر ومستوى العوائد المنتظرة، فكلما سعت المؤسسة إلى تحقيق عوائد أعلى كلما كانت درجة الخطر الذي تواجهه أكبر فإن كفاءة المؤسسة يمكن أن تحدد من خلال قدرتها غلى التوفيق بين الثنائية العوائد–خطر بمعنى محاولة الحصول على أكبر عوائد ممكنة بأدنى درجة خطر ممكنة.

المطلب الثاني: العوامل المحددة في اختيار الهيكل المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

باعتبار المؤسسة مركزا للقرار، فإنها تقوم بإرساء جملة من القرارات المالية لغرض المفاضلة بينها، حيث تعمل على إحداث نوع من التركيب المالي، من خلال المفاضلة بين مجموعة من الهياكل المالية التي قامت بتكوينها، هذا بحكم مجموعة من العوامل نتعرف عليها في هذا المبحث، فهذه العوامل التي تأخذها المؤسسة في الاعتبار عندما تقوم بوضع سياستها الأساسية المتعلقة بالهيكل المالي، يمكن أن نتطرق إليها فيما يلي:

الفرع الأول: حجم المؤسسة

تتوقف قابلية المؤسسة في اعتماد التمويل المقترض على حجمها،[2] حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن لحجم المؤسسة تأثير على نسبة الاقتراض داخل الهيكل المالي، وقد قدمت هذه الدراسات عدة أسباب لوجود علاقة إيجابية بين حجم المؤسسة والمديونية، أولها أن احتمالات الإفلاس تنخفض في المؤسسات ذات الحجم الكبير، كما أن المؤسسات الكبيرة تملك الإمكانية أكثر في اللجوء إلى الأسواق المالية وتستطيع الاقتراض بشروط أيسر،[3] على العكس المؤسسات صغيرة الحجم تعتمد على التمويل الممتلك بشكل أساسي، بينما يزداد اعتماد المؤسسات على التمويل المقترض كلما توسعت وكبر حجمها.[4]

وبهذا فإن حجم المؤسسة يلعب دورا كبيرا في مقدرة المؤسسة على الاقتراض أو الاعتماد على المصادر الداخلية، فالحجم يظهر ضمن العوامل التي لها أثر على نسبة الاستدانة وهو السبب الذي يجعل المؤسسات الصغيرة تتجه أكثر إلى الاقتراض قصير الأجل،[5] أما الدافع الذي يدفع المؤسسات كبيرة الحجم إلى التنوع مما يجعلها تتعرض لدرجة مخاطر أقل وهو ما

---

[1] عبد الوهاب دادن، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008م، ص: 113.

[2] محمد علي أبراهيم العامري: المرجع السابق، ص: 168.

[3] يوسف قريشي وإلياس بن ساسي: **خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أفريل 2006م، ص: 433.

[4] Amarjit Gill: **The Déterminants of capital structure in the service in distry "evidence from united states"**, The open business journal, 2009, p: 49.

[5] هاجر عدوي: **محددات الهيكل المالي للمؤسسة الإقتصادية "دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010–2011م، ص: 108.

يخلق لديها الدافع لزيادة الأموال المقترضة، وعلى النقيض من ذلك كشفت بعض الدراسات عن عدم وجود علاقة بين حجم المؤسسة ونسبة الاقتراض وتبريرهم في ذلك أن هناك علاقة لكن ضعيفة.

فيما يتعلق بالدراسات التي خصت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد توصلت إلى أن هناك علاقة موجبة بين حجم المؤسسة والمديونية.[1]

الفرع الثاني: هيكل الأصول

إن هيكل أصول المؤسسة أي طبيعة موجوداتها يؤثر بأشكال مختلفة على قرار اختيار المؤسسة لمصادر تمويلها،[2] ويؤثر هيكل الأصول على مصادر التمويل بصور عديدة، فالمؤسسات التي تتميز بأن أصولها الثابتة تعيش لفترة طويلة وخاصة في حالة أن الطلب على منتجاتها مؤكد إلى حد كبير، تستخدم القروض طويلة الأجل المكفولة بضمانات معينة بكثافة، ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات التي تتكون أغلبية أصولها من ذمم ومخزون والتي تتوقف قيمتها على استمرار تحقيق المؤسسات للأرباح تعتمد بصفة أساسية على القروض قصيرة الأجل وإن كانت تستخدم أيضا القروض طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة.[3]

في حين أن الدراسات التي أجريت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد خلصت إلى نتائج متباينة، فقد وجدت النتائج التالية:

- علاقة عكسية مع معدل المديونية؛
- علاقة عكسية مع معدل المديونية القصير الأجل؛
- علاقة طردية مع معدل المديونية الطويلة الأجل.

بينما كشفت دراسة على وجود علاقة طردية بين مستوى الضمانات التي تملكها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومستوى المديونية، على اعتبار أن هذه الدراسة استعملت مقياس واحد للمديونية ومعدل القروض المالية.

بينما نتوقع في الواقع الجزائري عن وجود علاقة طردية بين مستوى الضمانات ومستوى المديونية بمختلف أشكالها، قد يرجع إلى سببين: أولهما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك هامش كبير في عملية رفع رأس المال باعتبار أن من صنف المؤسسات العائلية مقفلة رأس المال، فهي تمول أصولها في الغالب بقروض بنكية وهو ما يفرض عليها تقديم ضمانات ترهن في غالب الأحيان، أما السبب الثاني أن النظام البنكي الجزائري الذي في غالبيته يتكون من بنوك عمومية لا يمنح قروضا دون ضمانات على الأقل محاسبية.[4]

---

[1] يوسف قريشي: **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية"**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005م، ص.ص: 188-189.

[2] هاجر عدوي، المرجع السابق، ص: 106.

[3] محمد صالح الحناوى وآخرون: **الإدارة المالية التحليل المالي للمشروعات الجديدة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009م، ص: 310.

[4] يوسف قريشي، إلياس بن ساسي: المرجع السابق، ص: 434.

الفرع الثالث: مردودية المؤسسة

هناك مجموعة من الدراسات أفادت أن مردودية المؤسسة لها تأثير على الهيكل المالي لأن ارتفاع مستوى المردودية يعطي المؤسسة قدرا أكبر من المرونة في تغطية التزاماتها المالية.

كما كشفت دراسة أخرى أنه بسبب ارتفاع تكلفة الوكالة المصاحبة لإصدار أسهم جديدة، فإن الأرباح المحتجزة تأتي في مقدمة مصادر التمويل من حيث الجاذبية، تتبعها القروض ولكن هذه الأخيرة يتولد عنها وفرات ضريبية، ثم بعدها التمويل بإصدار أسهم جديدة لكن لا يترتب على ذلك وفرات ضريبية، وبناء على ذلك يصبح من المتوقع أن تتجه المؤسسة التي تتميز بارتفاع معدل مردوديتها، إلى الاعتماد بدرجة أقل على الأموال المقترضة، وفي نفس السياق برهنت دراسة أخرى، حيث كان تبريرها أن زيادة مستوى مردودية المؤسسة عادة ما يرتبط به زيادة المخاطر العملية، وهم ما يجعل المؤسسة تتجنب الاعتماد على القروض، أو أن زيادة مستوى المردودية قد يرتبط به زيادة نسبة الأرباح المحتجزة وبالتالي اعتماد المؤسسة بدرجة اقل على الأموال المقترضة.[1]

وتدعم نتائج هذه الدراسات نظرية الالتقاط التدريجي حيث تلجأ المؤسسة أولا إلى التمويل الذاتي، ثم بعد ذلك إلى القروض وفي الأخير إلى إصدار الأسهم من أجل تمويل استثماراتها، فالمؤسسات الأكثر مردودية تعتمد بشكل اكبر على التمويل الذاتي، ومن ذاك تكون هناك علاقة عكسية بين المردودية والمديونية.

بينما في الدراسات التي أجريت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قد وجد أن هناك علاقة سالبة بين المردودية والمديونية.[2]

الفرع الرابع: معدل نمو المؤسسة

تتفق نظرية الإفلاس ونظرية الوكالة على وجود علاقة عكسية بين معدل نمو المؤسسة ومعدل الاقتراض، بينا تخالف نظرية الالتقاط التدريجي للتمويل هذه الفرضية.

ففي إطار نظرية تكلفة الإفلاس، وأمام وجود إمكانية النمو، يتوقع عزوف المؤسسة على اللجوء إلى الاقتراض.

أما فيما يتعلق بنظرية الوكالة، وفي حالة وجود تناقض في المصالح بين المساهمين والمدراء، فإن اختيار نمط التمويل الخارجي يكون يتأثر بهذه المتغيرة، فوجود إمكانية النمو يجعل مصالح جميع الأطراف متماثلة مما يجعل من التمويل بالأموال الخاصة النمط المفضل والعكس صحيح.

بالمقابل وفي ظل وجود التقاط تدريجي للتمويل، المؤسسات التي تملك إمكانيات النمو العالية يكون لديها احتياجات تمويل كبيرة مما يدفعها للجوء إلى الاستدانة بالمقام الأول وعلى العكس من ذلك فهناك الكثير من الدراسات الميدانية السابقة من كشفت عن علاقة طردية بين معدل النمو ومستوى الاقتراض في المؤسسة، تبريرهم في ذلك أن معدل نمو المؤسسة يؤثر بشكل جوهري في تحديد قدرتها على سداد التزاماتها المستقبلية، ومن ثم يحدد نسبة الاقتراض في الهيكل المالي.

فعادة ما يتم قياس نمو المؤسسة من خلال النمو في المبيعات يعتبر معدل نمو المبيعات في المستقبل مقاسا لمدى، التضاعف المحتمل في الإيرادات للسهم الناتج عن الرفع، فمثلا إذا كان معدل نمو المبيعات والإيرادات يتراوح بين 8% و20% في العام الواحد، فإن التمويل بالقروض–ذات الفائدة والثابتة– يؤدي إلى تحقيق أرباحا مضاعفة لحملة الأسهم العادية.[3]

غير أن هناك دراسات قد عارضت تأثير نمو المؤسسة على الهيكل المالي، فقد كشفت النتائج عن عدم وجود علاقة بين معدل نمو المؤسسة ونسبة الاقتراض.

---

[1] هاجر عدوي: المرجع السابق، ص: 110.

[2] يوسف قريشي، المرجع السابق: ص.ص: 190-191.

[3] محمد صالح الحناوى، نيهال فريد مصطفى، جلال إبراهيم العبد: المرجع السابق، ص: 309.

أما الدراسات السابقة التي كان موضوعها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد وصلت إلى نتائج معاكسة تماما لما سبق الإشارة إليه، فقد كشفت أن المؤسسات التي لها معدلات نمو مرتفعة وغير المصنفة في البورصة هي الأكثر استدانة سواء الاستدانة الإجمالية أو الاستدانة القصيرة الأجل وبالتالي هناك علاقة طردية عموما بين معدل النمو ونسبة الاقتراض.[1]

الفرع الخامس: طبيعة القطاع

تشير العديد من الدراسات إلى احتمال تأثير نوعية القطاع على نسبة الاقتراض بالهيكل المالي. حيث كشفت بعض الدراسات عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للتباين في الهياكل المالية للمؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع، بينما كشفت في ذات الوقت عن تباين في الهياكل المالية للمؤسسات التي تنتمي لقطاعات مختلفة وأوضحت أن طبيعة القطاع تعد محددا جوهريا لهيكل الأصول وبالتالي الهيكل المالي إذ كشفت نتائج الدراسة عن أن نسبة الأموال الخاصة في الصناعات الثقيلة كانت أكبر من مثيلاتها في الصناعات الخفيفة.

بينما كشفت دراسات أخرى عن نتائج متباينة في هذا الصدد، فقد أوضحت عن وجود علاقة طردية بين متغير نوعية كل القطاعات المدروسة ومعدل المديونية الإجمالية.[2]

[1] هاجر عدوي: المرجع نفسه، ص: 112.

[2] يوسف قريشي، إلياس بن ساسي: المرجع السابق، ص: 434.

خلاصة الفصل:

يوجد أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصادر تمويل متعددة تتباين في خصائصها وتختلف في تكاليف وشروط الحصول عليها لذلك وجب عليها تركيب مزيج تمويلي وهو ما يعرف بالهيكل المالي والطي يتكون من شقين هما التمويل عن طريق أموال الملكية والتمويل عن طريق الاستدانة وكل منهما ينقسم بدوره إلى أنواع حيث من بين أهم أشكال أموال الملكية نجد التمويل الذاتي، والذي يعتبر مصدرا هاما من مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعبر عن قدرة هذه المؤسسات على تمويل نشاطها دون اللجوء إلى الاقتراض ، نجد كذلك التمويل عن طريق الأسهم وهذا النوع من التمويل قليل ما تلجأ إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تحبب التمويل الذاتي، ولكن نظرا لعدم كفاية أموال الملكية تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاستدانة لأنها عادة ما تعاني من قصور على مستوى الموارد المالية، والاستدانة بدورها تأخذ أشكال عديدة أهما القروض السندية والقروض المصرفية إضافة إلى التمويل عن طريق الاستئجار، لكل من هذه المصادر تكلفة حيث تلعب التكلفة دورا رئيسيا في تحديد مجموعة المصادر التي يمكن للمؤسسة الاعتماد عليها في بناء هيكلها المالي الذي تهدف إلى تكوينه بأدنى تكلفة، هذا كله كان متفق عليه لكن النظريات المفسرة للهيكل المالي كان هناك اختلاف حيث صنفناها إلى ثلاث أصناف وذلك حسب منظور كل نظرية حيث كان المنظور الأول هو المنظور التقليدي والذي بدوره يضم مدخل صافي الربح والنظرية التقليدية ثم من منظور مودقلياني وميلر وأخيرا من منظور التوازن والذي بدوره يظم نظرية الإفلاس ونظرية الوكالة، رغم هذا الاختلاف لكن لا يزال اختلاف حول العوامل المحددة لاختيار الهيكل المالي الأنسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن حاولنا أن نتطرق إلى أهم العوامل المحددة للهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث

الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: آليات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثالث: مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها في الجزائر

تمهيد:

بناء على التجارب والدراسات التحليلية التي أجريت بشأن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية، تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى النهوض باقتصادها الوطني اعتمدت في ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كركيزة أساسية لما لها من دور حقيقي في تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وباعتبارها قطاعا منتجا للثروة وفضاء حيويا لخلق فرص العمل، وأهم مكونات النسيج الاقتصادي الوطني، لذلك سعت الحكومة الجزائرية إلى الاهتمام بهذا القطاع قصد تأهيله ودعمه ليتجاوز كل المشاكل والصعوبات التي تواجهه.

فقد حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير، تجلى بوضوح من خلال تبني الجزائر جملة من البرامج التطويرية هدفها تأهيل هذه المؤسسات وتحسين أدائها، إذ أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية برنامجا وطنيا لتأهيل هذه المؤسسات، خصص له غلاف مالي قدره مليار دينار جزائري سنويا، يمتد إلى غاية 2013م.

من أجل الإحاطة بالإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سيتم من خلال هذا الفضل التطرق إلى تقديم واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

المبحث الثاني: آليات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها في الجزائر.

المبحث الأول: واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تحتلّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موقعًا هاما في بيئة الاقتصاد الوطني، حيث نلمس ذلك من خلال الأعداد المتزايدة لها في السنوات الأخيرة في كافة أنحاء البلاد وفي مختلف القطاعات، لكن هذا الواقع الجديد لم يظهر بالصدفة وإنّما كان نتيجة لتطور طويل ومتسلسل.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

فرضت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وجودها بعد التطور البطيء الذي مرت به بسبب اعتماد النهج الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق المؤسسات الكبرى، أي في فترة تبني الفكر الاقتصادي الحر والذي أثبتت قدرتها على إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد وبروزها كقاطرة نمو حقيقية للتنمية الاقتصادية، هذا يدفع إلى محاولة التعرف على مسيرة تطور هذا النوع من المؤسسات الذي مر على ثلاث مراحل أساسية.

الفرع الأول: المرحلة الأولى 1962–1982م

بعد الاستقلال وحتى الثمانينات اعتمدت الجزائر سياسة اقتصادية ركزت أكثر على إنشاء المؤسسات الضخمة المنتجة لوسائل الإنتاج،[1] أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد اختصت في الصناعات التحويلية لبعض المواد خاصة منها الاستهلاكية والصناعات النسيجية وصناعة مواد البناء وحظيت هذه المؤسسات بمكانة ثانوية، إذ انحصر دورها على تلبية بعض احتياجات المؤسسات الكبيرة،[2] لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة لتظل المؤسسات الضخمة هي الأداة الرئيسية القادرة على تحقيق أهداف التنمية التي يرمي إليها التوجه الاشتراكي في الجزائر،[3] وباعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على إعطاء الأولوية للقطاع العام على القطاع الخاص فقد همش دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية ولم يصبح للقطاع الخاص دور بارز،[4] ولهذا قامت الحكومة الجزائرية آنذاك بإصدار القانون رقم63–277 الصادر في 26 جويلية 1963م، والذّي يعتبر كأول قانون عالج موضوع الاستثمار، حيث أقصى رأس المال الوطني الخاص وأعطى الأولوية في الاستثمار لرأس المال الأجنبي وللقطاع العام ولم يسجل في الفترة 1962–1965م إلا إنشاء استثمارين في شكل مؤسسات صغيرة خاصة، والسبب في ذلك يرجع إلى الرؤية السياسية للدولة الجزائرية آنذاك، والتي كانت تتّجه نحو اعتماد النهج الاشتراكي في تسيير الاقتصاد.[5]

وقد جاء القانون رقم 66–284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966م "قانون الاستثمار" لسد الثغرات التي تضمنها القانون رقم 63– 227، كان يهدف إلى تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص في إطار التنمية الاقتصادية الوطنية، وقد تضمن هذا القانون احتكار الدولة للقطاعات الاقتصادية الحيوية، مع إمكانية مشاركة رأس المال الخاص الوطني والأجنبي عند

---

[1] ليلى لولاشي: **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004–2005م، ص: 67.

[2] ميلود برني: **دور وظيفة التسويق في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية "دراسة حالة المؤسسة العامة للبسكويت (SGB) بسكرة"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007–2008م، ص: 15.

[3] سمية قنيدرة: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية قسنطينة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009–2010م، ص: 67.

[4] ميلود برني: المرجع نفسه، ص: 15.

[5] خالد طالبي: **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010–2011م، ص. ص: 141–142.

الضرورة،[1] لكن هذه القوانين الخاصة بالاستثمار شكلت عائقا أساسيا أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي ترتبط أساسا بالاستثمار الخاص.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية 1982– 1988م

في بداية الثمانيات بدا واضحا أن السياسة المنتهجة في الفترة السابقة قد حققت نتائج من الاستثمارات الضخمة متواضعة نسبيا (أي لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة) كما تميزت هذه المرحلة بصدور المرسوم 80-242 المؤرخ في 1980/10/4م والذي يتعلق بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات،[2] وقد شكل هذا المرسوم أولى بوادر اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تجزئة المؤسسات العمومية الكبيرة إلى وحدات أصغر.

خلال هذه الفترة وحسب الأهداف المحددة في المخطط ظهرت إرادة لتأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترجم بوضع إطار تشريعي وتنظيمي متعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني يهدف لإفادة النسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي أعطى للمؤسسات الخاصة حق ملكية التجهيزات والآلات وكذلك المواد الأولية ومنح تراخيص لبعض المؤسسات للاستيراد.

لكن الإجراءات المتخذة في إطار هذا القانون لم تكن كافية لتوسيع وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بل كان يحل في طياته عراقيل منها أذكر:[3]

- إجبارية الحصول على الاعتماد بالنسبة لكل الاستثمارات؛
- تحديد التمويل البنكي بنسبة 30% من مبلغ الاستثمار المعتمد؛
- عدم إمكانية تجاوز المشاريع الاستثمارية مبلغ 30 مليون دينار جزائري عند تأسيس شركات ذات مسئولية محدودة أو مؤسسات فردية أو باسم جماعي (SNG)؛
- منع الملكية الخاصة لعدة مشاريع.

فمع قانون الاستثمارات لعام 1982م فإن القطاع الخاص ولأول مرة بعد الاستقلال، اعترف به بأنه يقوم بدور في تجسيد أهداف التنمية الوطنية، إلا أنه يجب التذكير بأن هذه المواقف أو الترتيبات لها أثر محدد على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جديدة خاصة.

إن تحديد سقف الاستثمارات قد كان له عواقب على توجيه لجزء من التوفير الخاص نحو نفقات غير منتجة أو للمضاربة، أما فيما يخص الاستثمار المنتج، فإن طلبات الاعتماد ما بين 1983م و1987م قد جاءت لتأكيد الوتيرة السنوية بنمط معين لإنشاء مؤسسات لوحظت خلال العشريتين السابقتين.

إن استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة قد استمر في التوجه أساسا نحو فروع الأنشطة الكلاسيكية الإحلالية للواردات من السلع الاستهلاكية النهائية.

فخلال الفترة الممتدة من سنة1963م حتى سنة 1988م فهي لم تعرف أي تربط أو التحام للقطاعات العمومية والخاصة والذي لم يسمح لهما بتنمية علاقات الشراكة في مجالات المناوبة.

[1] سمية قنديرة: المرجع السابق، ص: 68.
[2] خالد طالبي: المرجع السابق، ص: 142.
[3] ليلى لولاشي: المرجع السابق، ص: 68.

وبصفة عامة، فإن كل قوانين الاستثمار كان نوعا ما لها قاسم مشترك واحد كتحديد الاستثمار والتوجيه نحو مجالات معينة حسب توجيه المخططين للمخططات.[1]

كما ركز المخطط الخماسي الأول (1980-1984م) على ضرورة ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز المسجلة في العشريتين السابقتين، ثم جاء قانون النقد والقرض عام 1990م الذي أعطى أهمية كبيرة للقطاع الخاص وفتح المجال أمام إنشاء المؤسسات الاقتصادية الخاصة في مختلف الميادين الاقتصادية والمعرفية وكذلك الشراكة المالية مع الخارج، وعلى هذا الصعيد أصبح القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، وجاء بعد ذلك قانون الاستثمار وخلق وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية عام 1993م، وهكذا ازداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بصفة خاصة بعد فشل سياسة التنمية الشاملة التي طبقتها الجزائر.[2]

يمكن القول أن القوانين التي كانت تسير الاستثمار الخاص عموما، في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا، تركز على تحديد سقفه للاستثمار وتوجيه نحو فروع اقتصادية معينة وشكل ذلك عائق كبير أمام تطور تلك المؤسسات واحتلالها المكانة اللازمة لها في الاقتصاد.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة 1988– 2001م

بعد الصدمة البترولية المعاكسة في سنة 1986م، وظهور بوادر الأزمة الاقتصادية وفشل الإصلاحات المطبقة، اتجهت الحكومة الجزائرية نحو الدخول في اقتصاد السوق وإعطاء دور أكثر أهمية للقطاع الخاص خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

في نهاية الثمانينات قامت الجزائر بتطبيق بإصلاحات الهيكلية (عضوية ومالية) على المؤسسات الاقتصادية ثم الشروع في عملية خوصصة المؤسسات العاجزة والمفلسة، وقد تم اختيار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز التي يعتمد عليها من أجل إنعاش الاقتصاد الجزائري،[4] وقد اعتبرت فترة التسعينات الفترة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،[5] حيث تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توجيه مبادرات القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعه إلى المشاركة في الكثير من النشاطات الاقتصادية الإنتاجية ومن أجل ذلك قامت بإصدار مجموعة من القوانين.

- إصدار قانون النقد والقرض في 4 أفريل 1990م اهتم هذا القانون بتوجيه وتشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية حيث شكل ذلك قاعدًة صلبة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الظّهور والنمو.[6]

---

[1] محمد بوهزة والطاهر بن يعقوب: **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "حالة المشروعات المحلية"**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص: 6.

[2] ليلى لولاشي: المرجع السابق، ص: 68.

[3] خالد طالبي: المرجع السابق، ص: 143.

[4] ميلود برني: المرجع السابق، ص: 17.

[5] سليمة غدير أحمد: **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقيمية لبرنامج ميدا"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007م، ص: 24.

[6] خالد طالبي: المرجع نفسه، ص: 144.

– صدور مرسوم تنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 19 فيفري 1991م المتعلق بتحرير التجارة الخارجية.[1]

– كما تم في هذه الفترة إصدار قانون جديد للاستثمار وفق المرسوم التشريعي رقم 93-12 في 5أكتوبر 1993م، ويهدف هذا القانون إلى تحقيق المساواة في الحقوق بين المستثمر المحّلي والأجنبي والاستقرار في النظام الضريبي بالشكل الّذي يسمح بحماية المستثمرين من أي تعديلات خاصة، كما تضمن هذا القانون إجراءات تتعلّق بتقليص الأجل الأقصى لدراسة ملفّات الاستثمار، ونص هذا القانون كذلك على إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات بهدف دعم التدابير التحفيزية والتشجيعية الصادرة في القانون 93-12.

– صدور قانون الخوصصة في سنة 1995م وفقا للأمر رقم 95 – 22 الصادر في 26 أوت 1995م، قد زاد من وتيرة الاستثمارات الخاصة، وخصوصًا الّتي تكون في شكل مؤسسات صغيرة أو متوسطة.[2]

– صدور الأمر رقم المتعلق 01- 03 في سنة 2001م الخاص بتطوير الاستثمار والقانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001م المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

حيث شكل صدور هذا القانون انطلاقة حقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بوضعه تعريف دقيق لهذه المؤسسات وتحديد التدابير اللازمة لدعمها وترقيتها وتطويرها في إطار منسجم، عن طريق وضع أطر تنظيمية وتشريعية وجبائية ملائمة وتشجيع الإبداع والتجديد وكذا تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية التي تحتاجها.[4]

المطلب الثاني: حركة وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012م

لقد تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة رغم تباين توزيعها بين جهات الوطن، والملاحظ طغيان المؤسسات التي تنتمي للقطاع الخاص على القطاع العام نتيجة لتوجيه الدولة سياساتها نحو هذا النوع بالذات، والذي تجلى في إنشاء مؤسسات ترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال نشاطها أو" و "إصدار مراسيم لمؤسسات قائمة لتساعد هذا النوع من المؤسسات.

لمعرفة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوجب معرفة نوع ملكيتها وهذا كي يتضح هذا التطور بصفة نستطيع من خلالها التركيز على النوع السائد في الجزائر.

شهدت قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا واتساعا واسعا مند صدور القانون التوجيهي حيث عكس هذا القانون الاهتمام الواسع الذي توليه الدولة لهذا القطاع ويمكن معرفة أهمية هذا القطاع في الجزائر من خلال بعض الإحصائيات في الفترة الممتدة من 2001م إلى 2012م لأنها تمثل المرحلة التي شهدت نموا حقيقيا وفعالا وهذا حسب مايلي:

[1] ميلود برني: المرجع السابق، ص: 17.
[2] خالد طالبي: المرجع السابق، ص: 144.
[3] ميلود برني: المرجع نفسه، ص: 17.
[4] سمية قنديرة: المرجع السابق، ص: 70.

الفرع الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا من 2001م إلى 2012م وهذا نظرا إلى الاهتمام الكبير الذي أولته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية لهذا القطاع إيمانا منها بأهمية هذا القطاع للاقتصاد الوطني، يمكننا تلخيص تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001م- 2012م في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة 2001م-2012م

السنة	مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	معدل النمو
2001	180 681	--
2002	190 340	0,053
2003	208 737	0,096
2004	226 227	0,084
2005	246 716	0,091
2006	270 545	0,096
2007	294 612	0,088
2008	392 639	0,333
2009	445 989	0,136
2010	619 072	0,388
2011	659 309	0,065
2012	687 386	0,043

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع

الشكل رقم(07): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة من 2001م-2012م

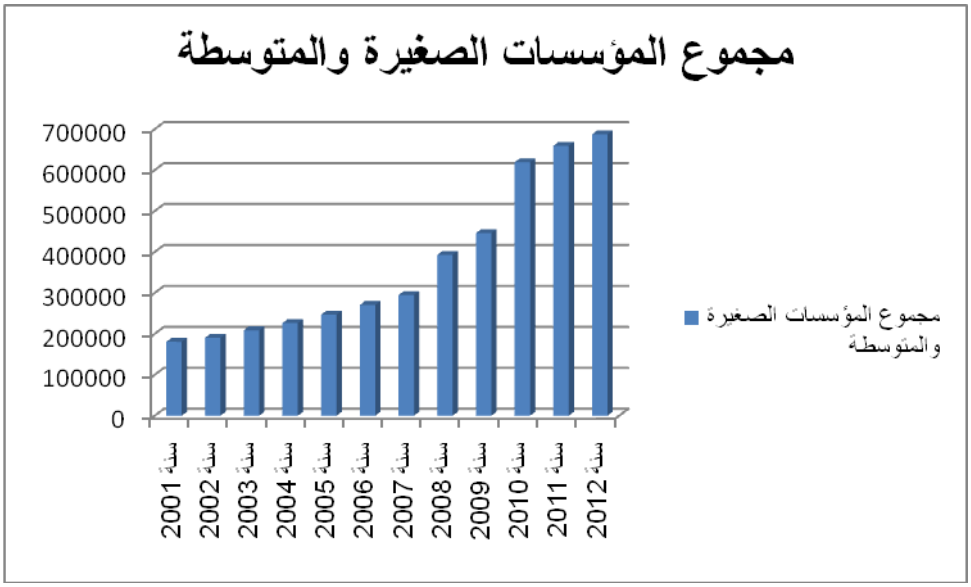

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول

التعليق:

من خلال الجدول والشكل يلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تطور بشكل كبير من2001م إلى 2012م حيث كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2001م حوالي 180681 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ليصبح في نهاية 2012م حوالي 687386 مؤسسة بمعدل نمو قدره 2,80 بالمقارنة مع سنة 2001م بمعنى أن عدد المؤسسات تزايد خلال 12سنة بـ 506 705 مؤسسة صغرة ومتوسطة، ونرجع هذا التطور نتيجة اهتمام السلطة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفضل القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم العراقيل التي تواجه هذا القطاع إلا أنه عرف تطور مع كل سنة نخص بالذكر سنتي 2008م وسنة 2009م وسنة 2010م ويرجع سبب ذلك إلى الجهود الكبيرة التي بدلتها الحكومة الجزائرية لهذا القطاع.

الفرع الثاني: المكونات الرئيسية للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتشكل القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الخاصة والعام والنشاطات الحرفية وتشكل المؤسسات الخاصة الأغلبية مقاربة مع المؤسسات العمومية بسبب الخصوصية من جهة وتوقف الدولة عن الاستثمار في المؤسسات الجديدة من جهة أخرى.

الجدول رقم (05): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة ملكيتها في الجزائر للفترة الممتدة من 2001م-2012م

البيانات / السنوات	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	
	العدد	التطور	العدد	التطور
2001	788	-	179 893	-
2002	788	00	189 552	9 659
2003	788	00	207 949	18 397
2004	778	-10	225 449	17 500
2005	874	96	245 842	20 393
2006	739	-135	269 806	23 964
2007	666	-73	293 946	24 140
2008	626	-40	392 013	98 067
2009	591	-35	445 398	53 385
2010	557	-34	618 515	173 117
2011	572	15	658 737	40 222
2012	561	-11	686 825	28 088

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع

الشكل رقم(08): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة ملكيتها في الجزائر من سنة 2001م–2012م

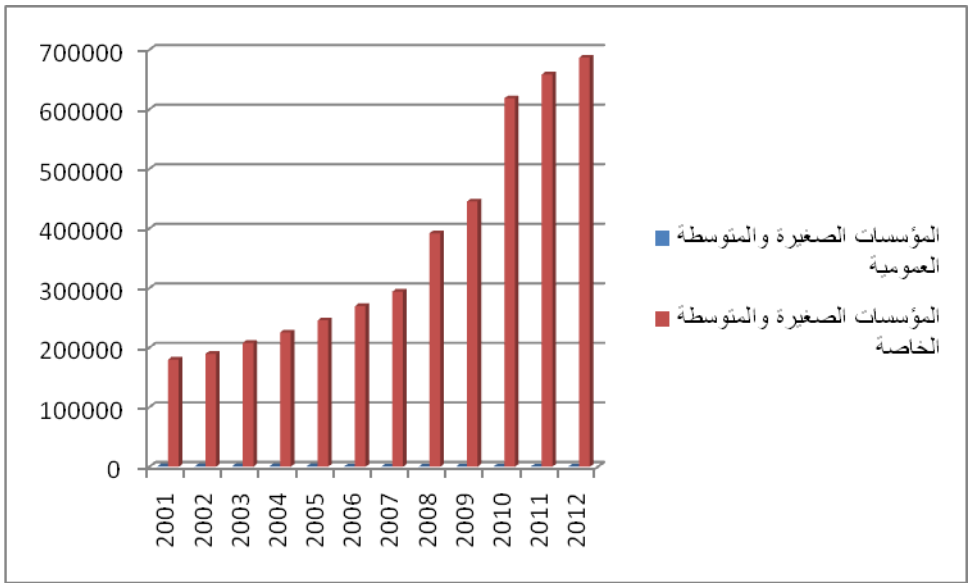

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول

التعليق:

من خلال قراءة الجدول أعلاه والشكل الموضح يتبين أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تطور مستمر في الجزائر خاصة في العشرية الأخيرة، إذ سجل أعلى معدل تطور سنة 2010م، هذا يعني أن القطاع الخاص حظي باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية، ويمكن تفسير هذا التطور بالدعم المادي والمعنوي الذي توليه الدولة وكذا اهتمامها بالدور الذي تلعبه في تنمية الاقتصاد الجزائري والتوجه نحو اقتصاد السوق الحر، هذا ما استوجب على الدولة رعاية مثل هذه المؤسسات بهدف تدعيم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لمواكبة التطور الذي تفرضه العولمة، أما فيما يخص المؤسسات العمومية فهي تعرف استقرار نسبيا وانخفاضا، يعود إلى خوصصة مؤسسات القطاع العام.

الفرع الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات

يتمركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على أنشطة رئيسية التي تهيمن على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد البناء والأشغال العمومية بنسبة 33,32% ثم المؤسسات التجارية بنسبة 17,68% أي أن قطاع الأشغال العمومية والمؤسسات التجارية تشكل النصف أي 51% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة أما النصف الأخر من النسبة فيتوزع على باقي النشاطات فنجد النقل والمواصلات بنسبة 9,09% الفندقة والإطعام بنسبة 5,87% أما الخدمات المقدمة للعائلات بنسبة 7,14%، خدمات للمؤسسات بنسبة 5,73 % أما النسبة المتبقية تتوزع على باقي الأنشطة ولكن بنسب ضعيفة. (أنظر الملحق رقم 01)

الفرع الرابع: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التوزيع الجغرافي

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر التراب الوطني إلا أن هذا التوزع غير متساوي وهذا راجع لطبيعة كل منطقة و تتوزيع هذه المؤسسات على 48 ولاية وكان ترتيب عدد المؤسسات حسب توزيع كل ولاية من ولايات الوطن يأخذ الترتيب التالي: الجزائر، تيزي وزو، وهران، بجاية، سطيف، تيبازة، بومرداس، البليدة، قسنطينة، عنابة، باتنة، الشلف، سكيكدة، برج بوعريريج، البويرة، تمنراست، المسيلة، ميلة، جيجل، غرداية، سيدي بلعباس، ورقلة، عين الدفلة، مستغانم، المدية، معسكر، الجلفة، تيارت، تبسة، غليزان، بسكرة، بشار، خنشلة، الوادي، قالمة، أم بواقي، عين تيموشنت، سوق أهراس، الأغواط، الطارف، أدرار، سعيدة، النعامة، تمنراست، البيض، تيسمسيلت، إليزي، تندوف، وكان تطور المؤسسات في كل ولاية من سنة إلى أخرى. (أنظر الملحق رقم 02)

وتتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب أربعة جهات هي: الشمال، الجنوب، الهضاب العليا، الجنوب الكبير، ونوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب كل جهة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات للفترة من 2001م-2012م

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الشمال	108278	116847	123437	138044	149964	163492	177730	193483	205857	219270	232664	241885
الهضاب العليا	53406	54109	64619	65554	72076	80072	87666	96345	105085	112335	119146	124136
الجنوب	14650	14865	15843	17455	18957	20803	22576	25033	27902	30153	32216	33661
الجنوب الكبير	3559	3731	4050	4396	4845	5439	5974	6517	7058	7561	7735	8097
المجوع	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946	321387	345902	369319	391761	407779

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع

التعليق:

يلاحظ من خلال الجدول عدم وجود توازن في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر جهات الوطن خلال اثني عشر سنة إذ نلاحظ التمركز المكثف للمؤسسات في شمال الوطن، في حين تحتل الهضاب العليا المرتبة الثانية، يليها الجنوب ثم الجنوب الكبير هذا طبعا خلال اثني عشر سنة.

المطلب الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاقتصاد الوطني الجزائري من خلال الدور الذي تلعبه في المجال الاجتماعي وذلك بالمساهمة في مكافحة البطالة باعتبارها أداة جد فعالة في خلق مناصب العمل، وكذا المجال الاقتصادي في مساهمتها الفعالة في الناتج الداخلي الخام وزيادة مستوى القيمة المضافة على المستوى الوطني، وفي هذا السياق سنقوم باستعراض مؤشرات التنمية التي ساهم فيها هذا القطاع من خلال مايلي:

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

لقد أدى تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2012م وشموليتها لكافة قطاعات النشاط على خلق مناصب شغل جديدة بمعدل معتبر وبالتالي الحد من البطالة وأوكلت الدولة مهمة توفير مناصب الشغل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أكثر منها في العامة.

الجدول رقم (07): مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات للفترة من 2001م-2012م

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القطاع الخاص	619 126	635 779	699 367	792 758	888 829	977 942	1 064 983	1 233 073	1 363 444	1 431 534	1 585 695	1 723 675
القطاع العام	98 176	94 193	88 186	79 826	76 283	61 661	57 146	52 786	51 635	48 566	48 806	52 786
الصناعة التقليدية	119 223	135 867	158 599	173 920	192 744	213 404	233 270	254 350	341 885	375 072	398 827	412 943
المجموع	836 525	865 839	946 152	1 046 504	1 157 856	1 252 707	1 355 399	1 540 209	1 756 964	1 855 172	2 033 328	2 189 404

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع

التعليق:

حسب إحصائيات سنة2012م فقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تشغل حوالي 1723675 منصب عمل في حين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بشغل 52786 فردا هذا دليل على الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في هذا المجال ضف إلى ذلك بقاء الاشتراكية التي تعاني منها المؤسسات العمومية وكذلك انخفاض عدد المؤسسات العمومية من 572 مؤسسة سنة2011م إلى 561 مؤسسة سنة 2012م هو خير دليل على الخصخصة والاتجاه الذي تسلكه الجزائر نحو اقتصاد السوق، نستنتج كذلك أن عدد مناصب الشغل الموفرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تغير وتطور مستمر من سنة إلى أخرى.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

يعرف الناتج الداخلي الخام على أنه كل ما ينتج داخل حدود البلد خلال فترة زمنية سواء من طرف سكان البلد أو الأجانب المقيمين.[1]

يمكن ملاحظة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني أنها ترتفع من سنة إلى أخرى، وهذا ما يفسر التطور الذي وصلت إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة ففي سنة 2006م كانت قيمة المساهمة 3444,11 مليون دينار وفي سنة 2010م وصلت إلى 5509,21 مليون دينار، والقطاع الخاص يساهم بنسبة أكثر من القطاع العام في الناتج الخام المحلي، كما أن نسبة القطاع الخاص في تزايد من سنة إلى أخرى بحيث وصل في سنة 2010م إلى 98،84 % وهي أكبر نسبة للمساهمة بالنسبة لهذا القطاع الذي شهد تطورا كبيرا في الفترة الأخيرة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية في البلاد، وكذا القوانين الجديدة الخاصة بالمستثمرين الخواص والتي لا تفرق بين القطاع العام والخاص، أما القطاع العام فنسبة مشاركته تقل من سنة لأخرى نتيجة المشاكل الكبيرة التي يعاني منها من البيروقراطية وكذا الديون المتراكمة عليه بالإضافة إلى خوصصة معظم الشركات العامة وتحويلها إلى شركات خاصة.(أنظر الملحق رقم 03)

الفرع الثالث: المساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

تعتبر عملية خلق القيمة المضافة من أهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم ولا شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا كبيرا في خلق قيمة مضافة فقد ساهم القطاع الخاص بنسبة اكبر بكثير من القطاع العام في جميع الأنشطة كما أن مساهمة هذا الأخير تتناقص من سنة إلى أخرى عكس القطاع الخاص الذي ترتفع نسبة المساهمة من سنة إلى أخرى بحيث وصلت في سنة 2004م حوالي 85,53%[2] هذا ما يفسر بان القطاع الخاص في زيادة مستمرة لتحقيق أعلى قيمة مضافة من نظيره القطاع العام وذلك نتيجة التوجيهات الاقتصادية الجديدة.

الجدول رقم (08): تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2001م-2012م الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القيمة المضافة	1745,5	1872,1	2096,97	2383,72	2607,1	3007,55	3407,39	3781,97	4386,53	4791,32	4983,5	5328,27

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت بشكل كبير في خلق القيمة المضافة حيث انتقلت قيمتها من 1745,5 مليار دينار جزائري إلى 5328,27 مليار دينار جزائري، أي في مدة اثني عشر سنة قدرت الزيادة بـ3582,77 مليار دينار جزائري.

[1] رشيد حمامي: **اثر تغير معدل الفائدة على أداء المؤسسات الاقتصادية "دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد، 2011-2012م، ص: 169.

[2] رضا زهواني: **تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك تقرت"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008م، ص: 31.

المبحث الثاني: آليات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بالنظر إلى وضعية الاقتصاد الجزائري والبنية الضعيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجب تسريع وتضافر الجهود وتكاملها لرفع التحدي الاقتصادي الأمر الذي يحتم على الجزائر تمويل ودعم وترقية المؤسسات الصغيرة المتوسطة وتأهيلها إن إعادة تأهيل هذه المؤسسات يعد أكثر من ضرورة لدعم ورفع القدرة التنافسية لها من أجل تحسين صورتها وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد برزت في الجزائر عدة محاولات لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أصبح رافدا حقيقيا للتنمية الدائمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال وضع منظومة متنوعة ومتكاملة لإنشاء ودعم هذا القطاع من مختلف الجوانب التي تمسه وخاصة الجانب التمويلي الذي يعتبر تحديا حقيقيا بالنسبة لهذا القطاع ونستعرض أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أفردت الحكومة الجزائرية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة خاصة تهتم بشؤونها لما لها من فرص نمو وتوفير مناصب الشغل سميت بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 94/211 المؤرخ في 1994/07/18م توسعت صلاحياتها طبقا للمرسوم 2000/190م المؤرخ في11جويلية 2000م حيث أصبحت مكلفة بما يلي:[1]

- إنشاء وتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تأهيل المؤسسات القائمة وتحديثها والدفع من تنافسيتها؛
- المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد الدراسات الاقتصادية حول هذا القطاع؛
- صياغة الأطر القانونية والنصوص التشريعية لعمل هذه المؤسسات؛
- ترقية وسائل تمويل هذه المؤسسات؛
- إعداد إستراتيجيات لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأنشأت تحت إدارة الوزارة العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية هذا القطاع منها المشاتل ومراكز التسهيل وذلك وفق المادتين 12 و13 القانون التوجيهي.

أولا– المشاتل: طبقا للمادة 12 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنشأ لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاتل، تعمل على ترقية هذه المؤسسات وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.

وفي هذا الإطار تم تجسيد على أرض الواقع العديد من المشاتل والتي وصلت إلى حوالي 15 مشتله موزعة على العديد من الولايات.

[1] عبد الحكيم عمران: **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2006-2007م، ص: 31.

ثانيا– مراكز التسهيل: أقر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنشاء العديد من مراكز الدعم والتي من بينها مراكز التسهيل،[1] وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتقوم بإجراء إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،[2] وتعتبر هيئات استقبال وتوجيه للمؤسسات المنشأة وتسعى هذه المراكز من خلال المهام الموكلة إليها إلى إقامة الدعم المالي في مجال القطاعات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسهيل عملية دعم تمويل المؤسسات وتسمح كذلك بتوجيه المؤسسات نحو اندماج أكبر في الاقتصاد الوطني والعالمي وذلك عن طريق توفير دراسات إستراتيجية وتنظيمية حول الأسواق المحلية والدولية وتجسيدا لهذا المشروع أنشأت 14 مركزا للتسهيل على مستوى 14 ولاية وهي كالتالي: الجزائر، بومرداس، تيبازة، البليدة، الشلف، وهران، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، الوادي، جيجل، الأغواط، سيدي بلعباس، غرداية.[3]

ثالثا– المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وهو جهاز إستشاري يسعى إلى ترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والهيئات الحكومية من جهة أخرى وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعتبر هذا المجلس خلاصة تجربة اعتمدتها الوزارة مند تأسيسها، حيث تهدف من خلاله إلى تحقيق الحوار والتشاور الدائم حول مختلف المسائل مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين ودراسة المسائل المتعلقة بتطوير وترقية هذه المؤسسات.[4]

الفرع الثاني: الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وكالة ترقية ودعم الاستثمارات والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الضمان المشترك للقرض المصغر، لجان الدعم وترقية الاستثمارات المحلية ووكالة التنمية الاجتماعية، الصندوق الوطني لتأمين على البطالة، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بورصات المناولة والمشاركة وصناديق الدعم، صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتعرف على كل واحدة على حدى فيمايلي:

أولا– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الصادر بتاريخ 1996/09/08م المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 الصادر بتاريخ 1998/07/13م وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حيث توضع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها.[5]

---

[1] محمد رشدي سلطاني: **التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر واقعه، أهميته وشروط تطبيقه "حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2005-2006م، ص.ص: 84-85.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 2003/02/25م المتضمن الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل ومهامها وتنظيمها، ص: 18.

[3] محمد رشدي سلطاني: المرجع نفسه، ص: 85.

[4] عثمان لخلف: **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003-2004م، ص: 282.

[5] محمد رشدي سلطاني: المرجع نفسه، ص: 89.

فالوكالة جهاز يخضع للقرارات وزارية، تساهم في رفع المستوى الاقتصادي وتنمية البلاد، دمج فعاليات المجتمع والاستفادة من طاقات الشباب بحيث تساعد في دفع وتنمية الاستثمار، إيجاد نوع من العمل الجماعي والفردي عن طريق توطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية من أجل إتمام الإطار المالي وتطبيق خطة التمويل.[1]

1. أهداف ومهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

للوكالة أهداف تسعى إلى تحقيقها من خلال المهام التي تقوم بها وهذا سنعرفه فيمايلي:

أ. الأهداف: تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتحقيق جملة من الأهداف منها:[2]

-تفعيل دور المؤسسة الصغيرة وجعلها أكثر تكاملا مع المؤسسات الأخرى؛

-التخفيف من مشكلة البطالة؛

-التعزيز والاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة؛

-خلق وتنمية روح المبادرة الفردية والإبداعية لدى الشباب.

ب. المهام: تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمهام التالية:[3]

-تسيير الأموال الممنوحة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب في إطار إنشاء المؤسسات المصغرة؛

-متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب أصحاب المشاريع؛

-تقديم الدعم المعلوماتي في الميادين الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع؛

-تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل؛

-التنسيق المستمر بين أصحاب المشاريع والمصالح الإدارية والمصرفية؛

-تقديم الإستشارات لأصحاب المشاريع في ميادين التسيير المالي وتعبئة القروض؛

-تكليف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى للمشاريع وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم في مجال التسيير والتنظيم الإداري.

ثانيا– وكالة ترقية ودعم الاستثمارات والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار

كل من الوكالتين وضعوا لتطوير الاستثمار والتعرف عليهما يكون فيمايلي:

1. وكالة ترقية ودعم الاستثمارات: أنشئت وكالة ترقية ودعم الاستثمارات كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار لسنة 1993م، حيث نص في المادة 7 منه، على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتؤسس في شكل شباك وحيد يضم كل الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشاريع وذلك أجل التقليص في أجال الإجراءات الإدارية وذلك دون تجاوز الحد الأقصى وهو 60 يوم.[4]

---

[1] سمية قنديرة: المرجع السابق، ص: 71.

[2] عبد الحكيم عمران: المرجع السابق، ص: 36.

[3] مالحة لوكادير: **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون التنمية الوطنية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012م، ص: 42.

[4] المرجع نفسه، ص.ص: 44-45.

أ. مهام وكالة ترقية ودعم الاستثمارات: تقوم وكالة ترقية ودعم الاستثمارات بأداء المهام التالية:[1]

- متابعة الاستثمارات وترقيتها؛
- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات؛
- تقديم بعض الامتيازات التي تضمن ترقية الاستثمارات؛
- تقديم التسهيلات والإعفاءات الجمركية المتعلقة باستيراد وسائل الإنتاج والمواد الأولية؛
- المتابعة والمراقبة الدائمة للاستثمارات لضمان إتمامها وفق الشروط والمواصفات المحددة.

ب. دور وكالة ترقية ودعم الاستثمارات في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد ساهمت وكالة ترقية ودعم الاستثمارات في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة 13-11-1993م إلى غاية 31-12-2001م حوالي 48231 مشروع استثمار مصرح به لدى وكالة ترقية ودعم الاستثمار، وبلغت التكلفة الإجمالية لهذه الاستثمارات 3623 مليار دينار جزائري، والتي من المتوقع أن تساهم في توفير عدد كبير من مناصب العمل.

كما بلغ عدد المشاريع التي تدخل في إطار الشراكة بين المستثمرين الوطنيين والمستثمرين الأجانب 440 مشروع بقيمة إجمالية تقدر ب 283 مليار دينار جزائري.[2]

2.الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار

قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع إستراتيجية هدفها تطوير الاستثمار بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام ووسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي تتكفل بمساعدة المستثمرين في استفاء الإجراءات اللازمة لإنجاز استثماراتهم،[3] وتجاوزا للصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية ومحاولة لاستقطاب وتوطين استثمارات الوطنية والأجنبية، قامت الدولة بإنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار في 20 أوت 2001م بموجب المرسوم رقم 01-03 المتعلق بتنمية الاستثمار[4]، كان هدفها تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي ومساعدة المستثمرين من خلال تقليص مدة منح الترخيص من 60 إلى 30 يوم.[5]

تعتبر الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف أساسا إلى تقليص أجال منح التراخيص اللازمة لإقامة المشروعات إلى 30 يوما بدلا من 60 يوما في وكالة ترقية ودعم الاستثمارات.[6]

أ.مهام الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار: تحدد المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 2001/09/24م صلاحيات الوكالة المتمثلة في:[7]

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات؛
- الاستقبال والإعلام والتوجيه والمساعدة لأصحاب المشاريع الوطنية والأجنبية؛

---

[1] عثمان لخلف: المرجع السابق، ص.ص: 284-285.

[2] عبد الحكيم عمران: المرجع السابق، ص:40.

[3] جمعي عماري: **إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011م، ص: 61.

[4] عبد الحكيم عمران: المرجع نفسه، ص: 40.

[5] جمعي عماري: المرجع نفسه، ص: 61.

[6] عبد الحكيم عمران: المرجع نفسه، ص: 40.

[7] ناجي بن حسين: **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007م، ص: 127.

– العمل على تسهيل كل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع وتجسيد الشباك الموحد اللامركزي الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛

– تقديم الامتيازات المرتبطة بالاستثمارات؛

– تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛

– ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.

ثالثا– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الضمان المشترك للقرض المصغر

للقروض المصغرة أهمية كبيرة لذلك وضعت وكالة وصندوق لتسيير هذه القروض نتعرف على كل منهما فيمايلي:

1. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004م وتهدف هذه الوكالة إلى تشجيع التشغيل الذاتي، العمل المنزلي والنشاطات الحرفية في المناطق الحضرية والريفية وتشجيع نشوء نشاطات اقتصادية وثقافية وتنمية روح المقاولية والمبادرة في إطار الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال تسيير برنامج وطني للقرض المصّغر بالتطابق مع التشريعات والتنظيمات السارية المفعول.

والقرض المصغّر هو قرض يتم تسديده في مهلة زمنية تتراوح ما بين سنة إلى 5 سنوات يسمح بشراء عتاد بسيط ومواد أولية للبدء في نشاط صغير أو حرفة، كما أن مبلغه لا يتجاوز30000 دينار في حالة التمويل الكامل من الوكالة، ويتراوح ما بين 50000 و 100000دج في حالة التمويل الثنائي، ويصل إلى 400000 دج في حالة التمويل الثلاثي أي بتدخّل البنوك التجارية الحكومية.

وحسب وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية في الخارج، والّذي تتبع وكالة إلى وزارته، فإن هذه الوكالة قدمت أكثر من 142000 قرض في الفترة ما بين 2005-2009م لقطاعات خاصة بالحرف، الفلاحة، الصناعات الصغيرة، البناء والأشغال العمومية والخدمات حيث وفّرت هذه التمويلات الممنوحة حوالي 213158 منصب شغل في تلك الفترة، وقد أصبحت هذه الوكالة أهم ممول لقطاع الصناعات التقليدية والحرف، وكذا النشاطات المنزلية، وبالتالي أصبحت تساهم بفعالية في ترقية المؤسسات المصغّرة والفردية التي أخذت تتزايد بسرعة وتحتل مكانة مهمة في نسيج قطاع المؤسسات المصغّرة والصغيرة والمتوسطة.[1]

2. صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر

يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويوطن لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ويتكفل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بما يلي:[2]

– ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لأصحاب المشاريع الحاصلين على الإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

– تغطية الديون المستحقة وفوائدها بناء على طلب من البنوك والمؤسسات المالية وذلك في حالة تعثر المشاريع أو عدم نجاحها في حدود % 85 من قيمة القرض.

– تسيير دفع الاشتراكات من المستفيدين من القرض المصغر والمؤسسات المالية.

---

[1] خالد طالبي: المرجع السابق، ص.ص: 176-177.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد06، المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 2004/01/22م المتضمن صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر، ص.ص: 14-15.

ويحل الصندوق للضمان المشترك للقروض المصغرة محل صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم99-44، المؤرخ في 13 فبراير1999م، والذي يتولى إدارته المدير العام للوكالة الوطنية للقرض المصغر بمساعدة مجلس الإدارة الذي يتكون من ممثلين عن الوزير المكلف بالمالية والمدير العام للوكالة الوطنية للقرض المصغر، وممثل عن كل بنك أو مؤسسة مالية منخرطة في الصندوق، وممثل عن المستفيدين المنخرطين في الصندوق.

ويتولى رئاسة صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة أحد ممثلي البنوك والمؤسسات المالية عن طريق الانتخاب بين أعضاء مجلس الإدارة.[1]

رابعا- لجان الدعم وترقية الاستثمارات المحلية ووكالة التنمية الاجتماعية

لجان الدعم وترقية الاستثمارات المحلية ووكالة التنمية الاجتماعية يتم التعرف على كل منهما فيمايلي:

1. لجان الدعم وترقية الاستثمارات المحلية

أنشئت سنة 1994م، وهي لجان على مستوى الجماعات المحلية، مكلّفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات، وتقدم القرارات المتعلّقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]، وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغ عدد المشاريع التي استفادت من دعم هذه اللجان وحصلت على أراضي منذ سنة 1994م إلى غاية سبتمبر 1999م حوالي13000 مشروعا في عدة قطاعات اقتصادية، من المتوقع أن يستقطب حوالي 311000 عاملا بعد تجسيدها على أرض الواقع ودخولها في مراحل التشغيل.[3]

2. وكالة التنمية الاجتماعية

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 1994م وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان، والتي كان ومن أهم وظائفها نذكر:[4]

- ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة.

- تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتاد والأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحر، وتطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة، وقد كانت مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة.

خامسا- الصندوق الوطني لتأمين على البطالة

تم إنشاء الصندوق الوطني لتأمين على البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-09 الصادر بتاريخ 26-05-1994م والمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06-07-1994م،[5] والذي أنشئ أساسا للحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية بسبب التسريح الجماعي للعمال وهذا إثر الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، والذي يتكفل بتعويض العمال المسرحين، لكن مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وتضاعف عدد العمال البطالين تم تعديل

[1] عبد الحكيم عمران: المرجع السابق، ص: 44.

[2] مالحة لوكادير: المرجع السابق، ص: 55.

[3] خالد طالبي: المرجع السابق، ص: 170.

[4] عثمان لخلف: المرجع السابق، ص.ص: 290-291.

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، ص: 4.

الصندوق الوطني لتأمين على البطالة وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03-01-2004م المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06-07-1994م. [1]

إذ تم تكليف الصندوق الوطني لتأمين على البطالة بالمساهمة في تمويل إحداث المؤسسات الصغيرة من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين مابين 35-50 سنة ومنح لهم امتيازات تتمثل في تقديم القروض بدون فائدة وامتيازات جبائية عند مرحلة إنجاز الاستثمار والاستفادة من الضمانات المقدمة من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمار للبطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر مابين 35-50 سنة، ويهدف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمار للبطالين إلى ضمان القروض المتحصلة من طرف هذه الشريحة من البطالين وفي حدود 70 من قيمة الديون المستحقة على أصحاب المشاريع في حالة عدم قدرتها على التسديد. [2]

والحقيقة أنّه لا يوجد اختلاف كبير بين طبيعة التمويل الممنوح من طرف صندوق الوطني لتأمين على البطالة ووكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، عدى في السن القانوني للاستفادة من ذلك التمويل، والذي لا يتعدى 35 سنة بالنسبة للوكالة بينما يتراوح مابين 35-50 سنة بالنسبة لصندوق حيث أن موارد صندوق التأمين على البطالة موجهة أساسًا للعمال السابقين الذين تم تسريحهم، بينما موارد وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب موجهة للشباب البطّالين الذّين لم يتمكنوا بعد من الحصول على منصب شغل ويريدون إقامة مشاريعهم الخاصة. [3]

وبهذا يكون المشرع الجزائري قد قلل من تلك المشكلات المتعلقة بالضمانات المشروطة من طرف البنوك والتي غالبا لا تكون متوفرة عند هؤلاء البطالين الذين هم من فئات اجتماعية متوسطة إذ لم نقل فقيرة.

سادسا- بورصات المناولة والمشاركة وصناديق الدعم

نتعرف على بورصات المناولة والمشاركة وصناديق الدعم فيما يلي:

1. بورصات المناولة والمشاركة

وهي جمعيات ذات غرض غير مربح تم إنشائها 1991م وتتكون من مؤسسات عمومية وخاصة إضافة إلى دعم السلطات ومساهمة الهيئات المتخصصة بأشكالها المختلفة وتعد مراكز لتقديم المعلومات التقنية والصناعية كما تعتبر بنك للمعلومات، وتتجلى أهمية بورصات المناولة والشراكة في إتاحة فرص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوسيع نشاطها وفيما تتيحه للصناعة من ازدهار فدور بورصة المناولة يتمثل في دورين أساسيين هم دور تنظيمي ودور إعلامي. [4]

2. صناديق الدعم

تساهم الدولة على مختلف المستويات بتقديم الدعم للمشروعات الاقتصادية بأشكال مختلفة وضمن قطاعات وأنشطة متعددة ومن بين أهم تلك الصناديق نذكر: [5]

- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
- الصندوق الخاص بتخفيض الفوائد؛
- الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الفلاحية؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع السابق، العدد 03، ص: 5.

[2] مالحة لوكادير: المرجع السابق، ص: 54.

[3] خالد طالبي: المرجع السابق، ص: 176.

[4] مالحة لوكادير: المرجع نفسه، ص: 56.

[5] عثمان لخلف: المرجع السابق، ص: 292.

- الصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية المائيات؛
- صندوق دعم الاستثمارات؛
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية؛
- صندوق الشراكة؛
- الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية.

سابعا– صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الصادر في 11 جويلية 2002م تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر هذا الصندوق أول أداة مالية متخصصة لفائدة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعالج أهم مشكل تعاني منه هذه المؤسسات، والمتمثل في الضمانات المطلوبة من طرف البنوك للحصول على القروض البنكية، وحسب هذا المرسوم فان صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويشرف على إدارته مدير عام ويسير هذا الصندوق مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.[1]

يشترط في المؤسسات التي تستفيد من ضمانات هذا الصندوق أن تتوفر على معايير الأهلية للاستفادة من القروض البنكية، ونسبة ضمان القروض يمكن أن يصل إلى حوالي 70 ويضمن هذا الصندوق نوعين من القروض تتمثل في قروض الاستثمار، وكذلك قروض الاستغلال ويقدم خدماته فقط للمؤسسات المنخرطة فيه والتي تدفع علاوة سنوية أقصاها 2 من مبلغ القرض وخلال فترة القرض.[2]

1. أهداف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يهدف هذا الصندوق إلى تسهيل الحصول على القروض الضرورية للاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنجزة في المجالات التالية: إنشاء المؤسسات، تجديد تجهيزات الإنتاج، توسيع المؤسسات الموجودة، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.[3]

2.آلية عمل نظام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يكمن تلخيص مراحل الحصول على ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بعد حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قرض من البنك، تقدم طلب من الصندوق لضمان القرض البنكي المتحصل عليه وفي حالة القبول يقدم الصندوق شهادة ضمان لفائدة المؤسسة مقابل دفع هذه الأخيرة علاوة سنوية خلال مدة القرض، وفي حالة عجز المؤسسة على تسديد القرض في أجال الاستحقاق يقوم الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليها مسبقا، يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية ويحول دور الدولة بهذه الآلية من مانحة الأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أن واحد.[4]

[1] عبد الحكيم عمران: المرجع السابق، ص-ص: 50-51.

[2] مالحة لوكادير: المرجع السابق، ص: 50.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الصادر بتاريخ 2002/11/13م، ص.ص: 13-14.

[4] مالحة لوكادير: المرجع نفسه، ص: 51.

ثامنا– صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم إنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04–134 المؤرخ في 19–04–2004م، والصندوق عبارة عن شركة ذات أسهم يهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة باقتناء تجهيزات المؤسسة أو توسيعها أو تجديدها،[1] ويستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك، ويتكون رأسمال الصندوق المسموح به من 30 مليار دينار، ويقدر الرأسمال المكتتب ب 20 مليار دينار منها نسبة 60 %على الخزينة ونسبة 40 %على البنوك، وتستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المساهمة فيه، كما يمكن أن تستفيد البنوك والمؤسسات المالية غير المساهمة من خدمات الصندوق حسب الشروط التي يحددها مجلس الإدارة.[2]

المخاطر المغطاة من صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل المخاطر التي يغطيها الصندوق فيما يلي:

–عدم تسديد القروض الممنوحة من قبل المؤسسة المقترضة؛

–التسوية أو التصفية القضائية للمؤسسة المقترضة.

ويكون الحد الأقصى لتغطية القروض وفوائدها بـ 80 %عندما يتعلق الأمر بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبمعدل 60 %في حالات تمويل توسيع أو تجديد الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكون الحد الأقصى للقروض القابلة للضمان خمسين (50) مليون دينار.

تاسعا– الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى مرسوم تنفيذي من أجل تزويد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بآلية قادرة على تنفيذ السياسة الحكومية في مجال تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، ومرافقتها في مسار تنافسيتها في خضم التحولات العالمية الجديدة.[3]

1. المهام الرئيسية للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[4]

- تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقييم فعالية ونجاعة تطبيق البرامج القطاعية والمتابعة الديموغرافية لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- جمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تذليل العقبات التي تقف أمام تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتأتي عملية إنشاء الوكالة لتعطي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكانة الإستراتيجية تحسبا لتأثيرات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، ص: 31.

[2] مالحة لوكادير: المرجع السابق، ص: 52.

[3] عبد الحكيم عمران: المرجع السابق، ص: 53.

[4] مالحة لوكادير: المرجع نفسه، ص: 53.

المطلب الثاني: البرامج المطبقة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قامت الجزائر لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد برامج لتأهيلها سنتطرق لها فيمايلي:

الفرع الأول: برنامج التأهيل الصناعي

يسعى برنامج التأهيل الصناعي إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية، العمومية والخاصة، لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، ومصرفية، إدارية، جبائية، اجتماعية .. الخ.

تم تطبيق البرنامج من خلال 3 عمليات للدعم التقني إلى 50 مؤسسة عمومية وخاصة وقد انطلق البرنامج سنة 2000م من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.[1]

ولتطبيق ومتابعة البرنامج تم تأسيس لجنة وطنية للتنافسية الصناعية(15) التي يرأسها الوزير المكلف بالقطاع الصناعي وتتكون من الأعضاء الممثلين لمختلف القطاعات الأخرى.

أما فيما يتعلق بالجانب المالي، فلقد تم إنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية (15) لتمويل مخططات تأهيل وفق الصيغ المنصوص عليها.

ويضع البرنامج الشروط التالية للاستفادة من التأهيل:[2]

-أن تكون المؤسسة جزائرية؛

-أن تنتمي إلى قطاع النتاج الصناعي أو تكون ممونة للخدمات المرتبطة بالصناعة؛

-أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري؛

-أن تشغل على الأقل 20 عاملا بصفة دائمة؛

-تحقق نتيجة استغلال موجبة؛

-أنها تمارس نشاطها منذ ثلاثة سنوات على الأقل.

إن إجراءات تنفيذ برنامج التأهيل الصناعي تتمثل في القيام بمجموعة من الأعمال على مستوى المؤسسة وعلى مستوى المحيط المباشر لها.

على المؤسسات التي ترغب في الاستفادة من المساعدات والإعانات المالية للقيام بعملية التأهيل أن تقوم بإجراء تشخيص إستراتيجي وإعداد مخطط تأهيل لها، وذلك بالاستعانة بمكاتب الدراسات والمستشارين لإرفاقه بطلب الإعانة لصندوق ترقية التنافسية الصناعية ويتطلب أن يتضمن التشخيص كل المعطيات الضرورية المتعلقة بالمؤسسة كتلك الخاصة بالجانب المالي، التقني، التسويقي.[3]

---

[1] نصيرة قريوش: **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي17 و18 أفريل 2006م، ص: 1053.

[2] أسماء زراية: المرجع السابق، ص.ص: 39-40.

[3] نصيرة قريوش: المرجع السابق، ص: 1054.

الفرع الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شرعت الجزائر في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق برنامج أعد خصيصا لذلك من طرف الوزارة المكلفة بالقطاع، وفقا للمادة01-18 المؤرخ في12- 12-2001م من القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنص على أنه "في إطار تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، الوزارة المكلفة لقطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تقوم بإعداد برامج تأهيل مناسبة بغية تحسين تنافسية المؤسسات، وهذا يهدف لترقية المنتوج الوطني ليتوافق مع المعايير الدولية "يتمثل البرنامج في مجموعة من إجراءات الدعم المباشر إلى المؤسسات، وإجراءات دعم المحيط المباشر له لمعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها سواء تلك النابعة من داخلها نتيجة لضعف تسيير وظائف المؤسسة لقلة الكفاءات أو تلك الناتجة عن المحيط والتي تتمثل في العراقيل الإدارية، المالية، الجبائية، الخدماتية...الخ.[1]

يمتد البرنامج لفترة اثني عشر سنة أي لغاية 2013م ويشتمل على مرحلتين هما:[2]

- مرحلة التكييف وتمتد على مدى 5 سنوات؛
- مرحلة الضبط وتمتد على مدى 7 سنوات.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التأهيل التي جاءا البرنامج تخص المؤسسات التي تمتلك إمكانيات معتبرة تساعد على النمو واكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية، أي أن عملية التأهيل لا يتعين أن تمنح لكل أنواع المؤسسات الناشئة وإنما فقط للمؤسسات التي تتوافر لها مقومات النجاح في المستقبل إذا تم مساعداتها وتأهيلها بالإضافة إلى استفاء الشروط التالية:

1- أن تكون مؤسسة جزائرية وتنشط منذ سنتين؛

2- إن تنتمي إلى قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛

3- المؤسسات التي تتميز بوضع مالي متوازن؛

4- المؤسسات التي لها قدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها؛

5- المؤسسات التي تمتلك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية.

ويتم تطبيق برنامج التأهيل بواسطة مجموعة من الهيئات أهمها:

أ – الصندوق الوطني للتأهيل: والذي يتشكل من ممثلي الوزارات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وممثلي غرف التجارة والصناعة والحرف الفلاحية وأرباب العمل والنقابات ويكون تحت إشراف وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ب –الوكالة الوطنية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] ميلود برني: المرجع السابق، ص: 47.

[2] نصيرة قريوش: المرجع السابق، ص: 1055.

الفرع الثالث: برنامج التأهيل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي

في هذا الإطار يعتبر برنامج ميدا (MEDA) من أهم برامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له، وانطلاقا من هدفه الأساسي المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والصغيرة عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها،[1] وتتمثل النشاطات التي يسعى هذا البرنامج لتحقيقها في جملة النقاط التالية:

- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم وتطوير الأدوات والوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تغطية ضمانات صندوق الضمان؛
- تعزيز قدرات جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية.

تستفيد من هذا البرنامج جل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص في قطاع الخدمات، كل مؤسسة معنية بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(مراكز التكوين، غرف تجارة، مؤسسات دعم الشركات المالية المتخصصة)، مؤسسات التأطير العمومية كالوزارات. [2]

حيث يعتمد هذا البرنامج في عملية التأهيل على عدة إجراءات تتعلق بالتسيير، وتهيئة المحيط منها:[3]

- تشخيص استراتيجي للمؤسسة الخاص بتسيير جميع وظائفها (الإنتاج، التمويل، التسويق، قوة البيع، الموارد البشرية، التكوين) وهذا بهدف معرفة موضع المؤسسة والوصول إلى نقاط القوة والضعف وبالتالي وضع مخطط تأهيل يسمح برفع مستواها التنافسي؛

- تأهيل العنصر البشري من خلال القيام بدورات تكوينية وتقديم الدعم من أجل تحسين مستوى كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛

- تأهيل المحيط لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها والوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية وكذا تحسين الجودة بتوفير محيط ملائم لتحقيق الأهداف المسطرة.

ويجب أن تتوفر في المؤسسة الشروط التالية للاستفادة من الدعم:[4]

أ – الممارسة في إحدى قطاعات النشاط التالية: المواد الغذائية والفلاحية، الصناعات المائية الصيدلة، مواد البناء؛

ب – أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل؛

ج – عدد عمال يتراوح مابين 10 إلى 250 عاملا؛

د – حفظ على الأقل 60 % من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية؛

هـ – أن يكون منتظم على الصعيد الجبائي خلال ثلاث سنوات أخرى؛

---

[1] حمزة فيشوش: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية لمواجهة العولمة في ظل اقتصاد المشاركة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص علوم تجارية فرع إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2007-2008م، ص: 111.

[2] محسن عواطف: **إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بورقلة"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007م-2008م، ص: 45.

[3] أسماء زراية: المرجع السابق، ص: 40.

[4] نصيرة قريوش: المرجع السابق، ص: 1056.

الفرع الرابع: التعاون مع البنك العالمي والإسلامي للتنمية

تم التعاون مع فرع البنك العالمي المتمثل في الشركة المالية الدولية التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات(NAED) عن طريق برنامج واحد، يعمل على وضع" بارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها وإعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط، وهدف البرنامج هو الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الاعتماد الإيجاري، وعقد تحويل الفاتورة، مع التكوين في الميدان.[1]

تأسس هذا البنك الإسلامي للتنمية في 16ديسمبر1973م بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي، هدفه دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء، وبدأ العمل الفعلي للبنك في 20 أكتوبر 1975م، وفي إطار التعاون مع هذا البنك تم منح المساعدة المالية في إطار ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ويهدف مشروع التعاون إلى:[2]

- المساهمة في تقوية وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؛
- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الخامس: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

تأسست في 1967م في فيينا، لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برامج صناعية مدمجة لكل دولة، هدفها الأساسي هو تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة، والتنافسية، وإدماج ونمو الصناعات والمؤسسات في إطار مراحل التحرير والانفتاح الاقتصادي، بدأت(ONUDI) العمل في الجزائر في 1999م ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية الذي خص 8 مؤسسات عمومية و40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (PME-PMI) كما تعمل (ONUDI) على تقديم مساعدات فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية بإحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع.[3]

الفرع السادس: التعاون الثنائي

في مقدمة برامج التعاون الثنائي، نجد التعاون مع ألمانيا مجلس تكوين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الذي في مرحلته الثالثة(2003م– 2006م) تخصص في مجال التكوين والاستشارة في التسيير، بإنهاء تكوين مجموعة من الخبراء في الميدان، كما قام بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلق جهات الوطن، كما انطلق برنامج آخر بالتعاون مع ألمانيا بعنوان:" الدعم لتحديث المؤسسات الصغيرة" لفترة (2005م–2007م) في مرحلته الأولى بهدف تطوير التنافسية لهذا النوع من المؤسسات، عن طريق تأهيل هياكلها وتقوية الكفاءة الداخلية.[4]

---

[1] محمد حسين الوادي وآخرون: **قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة**، الجزء الثالث، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م، ص:158.

[2] أسماء زراية: المرجع السابق، ص: 41.

[3] نصيرة قريوش: المرجع السابق، ص: 1057.

[4] أسماء زراية: المرجع نفسه، ص:41.

المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها في الجزائر

رغم ما تقدمه الدولة من عناية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاهتمام الكبير والمجهودات الكبيرة بشأن تطويرها وترقيتها فإنها لا تزال تشكل قطاعا هشان تعصف به جملة من المشاكل والمعوقات والتي من شأنها أن تقلص أو تلغي من فرص امتلاكها الميزة التنافسية، في هذا المبحث سنتعرف على أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وما هي أفاقها في المستقبل.

المطلب الأول: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم دعائم تقوية الاقتصاد من كل جوانبه والآلية الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن في الجزائر لازالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات التي تعرقل مسار إنشائها ونموها وتطورها ومن بين هذه المشكلات والمعوقات نذكر:

الفرع الأول: مشكلة العقار

تعتبر مشكلة العقار من بين أكبر المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصوص،[1] إذ يعاني أصحاب المشاريع الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم،[2] ذلك أن التسوية العقارية لأماكن إقامة المشروع تعد عملية أساسية في التسوية الإدارية للإجراءات الوثائقية الأخرى[3]، فالحصول على عقد ملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا من أجل الحصول على التراخيص المكملة الأخرى،[4] بالإضافة إلى مشكلة عقود الملكية هناك مشاكل أخرى منها طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار والرفض غير المبرر أحيانا للطلبات ونقص الموارد المالية لدى الجماعات المحلية لتعويض المالكين الأصليين للأراضي،[5] وكذا ارتفاع أسعار الأراضي والمباني والاختلاف حول أسعار التنازل ضف إلى ذلك غياب سوق عقاري حر شفاف وديناميكي شجع على المضاربة حتى في العقار العمومي، في الواقع هناك سوق عقاري مزدوج في الجزائر، سوق عقاري خاص وسوق عقاري عمومي مع تفاوت هام في الأسعار، و هو ما يشجع المضاربة والتوزيع غير الشفاف للأراضي وفي دراسة للبنك العالمي أثبتت مدى تأثير هذا العائق على الاستثمار الخاص في الجزائر خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن فترة انتظار المستثمر للحصول على العقار الصناعي تتراوح مابين 3 إلى 5 سنوات.[6]

---

[1] مصطفى بن ساحة: **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011م، ص: 175.

[2] نهلة بوالبردعة: **الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012م، ص: 100.

[3] عبد الحكيم عمران: المرجع السابق، ص: 26.

[4] نهلة بوالبردعة: المرجع نفسه، ص: 100.

[5] محمد رشدي سلطاني: المرجع السابق، ص: 101.

[6] جمعي عماري: المرجع السابق، ص: 57.

الفرع الثاني: صعوبة الإجراءات الإدارية والتنظيمية

تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية فتعد مراكز اتخاذ القرار والآجال الطويلة التي تستغرقها معالجة الملفات وتفشي ظاهرة الرشوة بالإضافة إلى عدم استقرار النصوص التنظيمية كلها عوامل تحد من قدرات هذه المؤسسات على العمل، وبالتالي ضياع فرص اقتصادية لها وللاقتصاد الوطني ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك ما يلي:[1]

- الذهنيات لم تتهيأ بعد لهضم وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معه بما يتطلب.
- السرعة في اتخاذ القرارات وإصدار النصوص، لم يواكبها شيء مماثل في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي.

فحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبين أن مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 6 أشهر و3سنوات حسب طبيعة النشاط، في حين يستغرق انطلاق مشروع في ألمانيا مدة تتراوح بين يوم و24أسبوعا، وفي البرازيل بين 4 و7 أسابيع، أما في إسبانيا فبين أسبوع و28 أسبوعا.[2]

الفرع الثالث: مشكلة التمويل

تعتبر مشكلة التمويل من أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باعتبار التمويل أساس نشوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونجاحها،[3] وهذا بسبب قلة الإمكانيات المالية المتوفرة لدى هذه المؤسسات لقيام المشروع أو تسويق منتجاتها أو تكوين مستخدميها،[4] أصحاب هذه المؤسسات يواجهون صعوبة في الحصول على التمويل الكافي من المؤسسات المالية عامة والقطاع المصرفي خاصة، هشاشة الجهاز المصرفي في الجزائر والذي يعتبر في حد ذاته عاجزا عن تلبية رغبات زبائنه كون أنه يعتمد على تقنيات لا تتوافق ومتطلبات العصر الحديث، فالعلاقة بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يطبعها انعدام الثقة بين الطرفين، لأن البنوك تعتبر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملية فيها مخاطرة كبيرة كون أن أغلب المؤسسات لا تتوفر على أصول عقارية يمكن أن تقدمها كضمان للقرض[5] وبهذا أنشأت الدولة صندوقا لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن حركية هذا الصندوق لازالت غير فعالة،[6] أما من جهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان البنوك تعتبر عائقا يحول دون نمو وتطور هذه المؤسسات.

وفي إحدى الدراسات التي قاما البنك الفرنسي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(BDPME) في سنة1996م، والتي شملت مجموعة كبيرة من رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية حول طبيعة العوامل التي تحد من تطور مؤسساتهم، كانت نتائج الدراسة تشير إلى أن أهم العوامل تتمثل في إشكالية التمويل وعدم وفرة القروض إضافة إلى تكاليفها المرتفعة، وهذا ما تؤكده مختلف الدراسات التي تمت في هذا الإطار في معظم الدول، و هو ما يجعل من إشكالية تمويل

---

[1] سمية قنيدرة: المرجع السابق، ص: 76.

[2] عاشور كتوش و محمد طرشي: **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17-2006/04/18م، ص: 1036.

[3] خالد طالبي: المرجع السابق، ص: 166.

[4] فنات فوزي وعمراني عبد النور قمار: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار إستراتيجي للتنمية الإقتصادية في الجزائر**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17-2006/04/18م، ص: 791.

[5] ميلود برني: المرجع السابق، ص: 31.

[6] رضا زهواني: المرجع السابق، ص: 16.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشكالية دولية تجعل من العلاقة بنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير فعال،[1] لأسباب نذكر منها:[2]

– ارتفاع معدلات الفائدة على القروض والعمولات التي تتقاضاها البنوك عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها، مع قصر فترة السداد، لذلك تشكل القروض عبئًا كبيرا على هذه المؤسسات؛

– البحث عن الاستقلالية المالية حيث نجد أن صاحب المشروع يربط مفهوم الاستقلالية في الموارد المالية باستقلالية اتخاذ القرار، وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقا أمام حرية اتخاذ القرار، ولعل تخوفه في هذا الشأن يعزى إلى وضع أمواله موضع الخطر في كل قرار يرى فيه إشراكا مع أي متعامل من خارج عن المؤسسة؛

– ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط والفضاء الاقتصادي الجديد ففي الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب الرسمي عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة، فان الواقع يسير خلاف ذلك حيث يعكس اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:[3]

أ– غياب أو نقص شديد في ميدان التمويل الطويل الأجل، ذلك أن معظم موارد البنوك في الجزائر تعتبر قصيرة الأجل، أما فيما يخص تمويل دورة الإنتاج فان البنك يمول 15 يوما من دورة الإنتاج فقط؛

ب– المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة ومن ثم فان معالجة الملفات بالنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني، تعاني من تأخر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ ونقل الملفات إلى الجزائر العاصمة؛

ت– نقص المعلومات المالية الخاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات؛

ث– ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار إضافة إلى البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية حيث تستغرق معالجة ملف طلب القرض من شهر إلى شهرين على المستوى الجهوي، ومن 3 إلى 5 أشهر على المستوى المركزي؛

ج– محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية وذلك راجع لنمط التنظيم المصرفي المتميز بقرارات مركزية؛

ح– محدودية المنتجات المصرفية؛

د– غياب هيئات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغياب تمويل تنافسي كافي؛

هـ– القروض البنكية المقدمة من البنوك العمومية لا تمنح على أساس حجم التدفقات المالية المستقبلية، بل تمنح غالبا على أساس تاريخ الزبون والضمانات المقدمة؛

و– إشكالية الضمانات التي يشترطها البنك مقابل الإقراض من أصحاب المشاريع حيث يكون في الطور الأول لا يملكون ذلك، كما أن انعدام أغلبهم للتجربة والخبرة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم.

---

[1] عبد الحكيم عمران: المرجع السابق، ص: 25.

[2] ميلود برني: المرجع السابق، ص: 32.

[3] ابتسام قارة: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر "دراسة حالة ولاية مستغانم"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص تسويق دولي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012م، ص: 166.

الفرع الرابع: مشكلة التسويق

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة التسويق في ظل منافسة قوية بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى بالإضافة إلى شدة المنافسة على المستوى الخارجي من جهة ثالثة،[1] ويعود ذلك لأسباب متمثلة في عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق لتصريف المنتجات، وذلك لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين، وعدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع،[2] ونشير في الأخير إلى أن المشكلات التسويقية تختلف باختلاف طبيعة النشاط والمنتوج وتتعلق خاصة بنقص الخبرة في هذا المجال.[3]

الفرع الخامس: ثقل العبء الضريبي والجمركي

للتحفيزات الضريبية والجمركية دور أساسي في تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي بواسطتها يتم الوصول إلى التنمية المنشودة، وبالتالي وجب تخصيص سياسات ضريبية وجمركية تحفيزية.[4]

وهي المشاكل المتعلّقة بالنظام الجمركي عموما، حيث يتّصف تعامل الجمارك الجزائرية مع المستثمرين بالبطء والتعقيد، مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ والحاويات لعدة شهور، مما ينعكس سلبًا على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة بالنّسبة لتلك التّي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد بالسوق الداخلي، كما تشكل أحيانا التعريفة الجمركية المتّبعة عبأً على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[5]

تعتبر الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي فبالرغم من سياسة الإصلاح الجبائي التي كان من أهم أهدافها التخفيف من حدة الأعباء والعراقيل البيروقراطية الكبيرة التي مست النظام الجبائي في السنوات السابقة، إلا أنه لا يزال يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار والتدابير الاستثنائية، ما خلق حالة من عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الإعلام الآلي، وعدم قدرة الإدارة الضريبية اعتماد فكرة الزبونية في علاقتها مع الغير.[6]

---

[1] نهلة بوالبردعة: المرجع السابق، ص: 105.

[2] بابا عبد القادر: **مقومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17-2006/04/18م، ص: 153.

[3] نهلة بوالبردعة: المرجع نفسه، ص: 106.

[4] مصطفى بن ساحة: المرجع السابق، ص: 176.

[5] فنات فوزي، عمراني عبد النور قمار: المرجع السابق، ص:792.

[6] ابتسام قارة: المرجع السابق، ص: 167.

الفرع السادس: صعوبة الحصول على المعلومة ونقص التطور التكنولوجي

إن غياب نظام للمعلومات يجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة في ظل التغيرات البيئية خاصة في بداياتها الأولى، فمن المؤكد أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتواجد في محيط ضعيف للغاية يتميز بنقص المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج، وكذلك نقص في المعلومات لدى أصحاب المؤسسات أو مديريها حيال الكثير من القوانين والقرارات الحكومية مثل التحفيزات الجبائية، التأمينات الاجتماعية، قوانين العمل وغيرها وهذا مما لا يساعد على تنميتها ونموها.[1]

من بين الصعوبات التي تواجهها أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مسألة الحصول على التكنولوجيا شانها في ذلك شان المورد البشري وذلك لقلة وضعف مواردها من جهة وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرا صعب المنال حتى ما يتوافر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.[2]

الفرع السابع: غياب فرص التكوين والتدريب

رغم الأهمية الإستراتيجية للعنصر البشري، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مجموعة من النقائص على مستوى العنصر البشري، والتي من بينها:[3]

- عدم توافر الإطارات ذات الكفاءة العالية على مستوى الإدارة العامة للمؤسسة.
- ضعف الوعي بالمهارات الريادية الفردية والإبتكارية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف مستوى التدريب وعدم توافقه مع احتياجات هذه المؤسسات.
- نقص الكفاءات المتخصصة في مجال التسويق وغيره من الوظائف الأخرى.
- قيام المالك أو المسير بالعديد من الوظائف الإدارية على غرار المؤسسات الكبرى أين نجد التخصص الوظيفي الإداري.

الفرع الثامن: عدم حماية المنتوج

إن تطبيق قواعد الاقتصاد الحر وفتح الأسواق أمام واردات الدول المصنعة من السلع والخدمات، والتي من العادة تكون ذات تنافسية سريعة عالية وتكنولوجيا متطورة قد تؤثر على الصناعات الصغيرة حديثة النشأة، وبالتالي صار من الواجب على الدولة الجزائرية تقديم المزيد من الحماية للمؤسسات الصغيرة، وأن لا تتذرع بالتحرير الاقتصادي لإستفاء شروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، لأن هذه الأخيرة تقبل بمبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية كدعم للصناعات الناشئة.[4]

---

[1] ميلود برني: المرجع السابق، ص: 31.

[2] نهلة بوالبردعة: المرجع السابق، ص: 108.

[3] عبد الحكيم عمران: المرجع السابق، ص: 27.

[4] سعدان شبايكي: **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل 2002م، ص:1.

المطلب الثاني: أفاق وتحديات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لاشكّ أنّ عولمة الاقتصاد، يميزها الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تساهم في تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي فضلا عن امتصاص البطالة بخلق مناصب شغل والمساهمة في التسيير، فالتيار الاقتصادي العالمي الجديد جعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك القاعدي لاقتصاد أي دولة.

لذا فالتحديات التي تواجد هذا القطاع في الجزائر كبيرة رغم مرور أكثر من عشرية على الانفتاح الاقتصادي إلاّ أن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال في طور التأسيس.[1]

وعليه لابد أن نتطلع إلى آفاق واسعة، تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك القاعدي للاقتصاد الوطني، وتساهم في تعزيز طاقاتنا في الاستثمار الوطني والشراكة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتجلى هذه الآفاق في:[2]

- نشر وتفعيل ثقافة المؤسسة.
- ترقية وتطوير التكوين في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تأهيل الموارد البشرية وتنمية المعرفة التقنية التسييرية وإشارة الخبرة؛
- تكثيف إنشاء مشاتل المؤسسات ومراكز الدراسات ومراكز الدعم؛
- ترقية وتطوير جهاز الإعلام الاقتصادي؛
- ترقية وتطوير بورصة المناولة والشراكة؛
- ترقية وتطوير آليات التمويل؛
- ترقية وتثمين التعاون الدولي والشراكة؛
- التفكير حول الدور الاجتماعي للقطاع الخاص؛
- إدراج الاهتمامات البيئية في القطاع؛
- تأهيل المؤسسات وتحيرها للمنافسات الدولية.

فبرنامج رئيس الجمهورية وبرامج الحكومة، وتوجيهات القيادة السياسية كلّها تصبّ في جعل هذه الآفاق طموحات مشروعة، لذلك فإنّ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفروعها المختلفة، منهمكة في عمل جاد ومتواصل من أجل أن تكون الوزارة في مستوى الآفاق المرجوة، وعند حسن ظن المستثمرين الوطنيين والأجانب، معتمدة في ذلك على قدرات وكفاءات وتفهم إطارات ومسؤولي جميع القطاعات الوزارية الأخرى، وكذا أصحاب المؤسسات الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مستقبلا ورغم صعوبة المهمة إلاّ أنّ ضرورتها وأهميتها تفرض على الجميع تحقيق الآفاق المنشودة.

---

[1] أحمد حجاوي: **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011م، ص: 150.

[2] محمد الصالح زويتة: **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير قسم علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006-2007م، ص.ص: 124-125.

خلاصة الفصل:

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال حيث عرفت تطورا ملحوظا من حيث العدد وازدادت أهميتها من خلال مساهمتها الفعالة في توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة، وكذا خلق قيمة مضافة، إضافة إلى مساهمتها في زيادة نسبة الناتج المحلي الوطني، إضافة إلى مجالات أخرى إنتاجية.

الدعم الكبير الذي تتلقاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوزارة المكلفة بالقطاع، ومختلف الهيئات الحكومية المؤسسات المتخصصة لدعم هذا القطاع وتتالي البرامج والقوانين الموجهة لترقيته وترقية المنطق النائية للمساهمة في تنميتها ورفع الغبن عنها، وتوطين الشباب فيها حتى تحد الدولة من النزوح نحو المدن، إضافة إلى حاضنات الأعمال.

حسب الإحصائيات لاحظنا التفاوت الكبير بين قطاعات النشاط في استقطاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى شكل التفاوت بين المناطق حيث لاحظنا تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الكبرى، وهذه الأرقام والملاحظات لا تعكس الاهتمام الكبير الذي توليه الجزائر للقطاع وهذا راجع إلى عدة أسباب حاولت إبرازها وكانت متمثلة في مشاكل السياسات الحكومية والاقتصادية (مشاكل إدارية، فنية...) ومشاكل الخبرة التنظيمية ونقص الخدمات لتضاف إليها المشاكل التسويقية والتمويلية، هذه المشاكل تستدعي وقفة لمعرفة موضع التقصير، وذكر المشاكل هنا من أهم الخطوات في سبيل التوصل إلى حلول لها مستقبلا.

الفصل الرابع

محددات الهيكل المالي لمؤسسة سوناريك" وحدة فرجيوة"

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة

المبحث الثاني: تقديم مؤسسة سوناريك محل الدراسة

المبحث الثالث: الهيكل المالي ومحدداته لمؤسسة سوناريك

تمهيد:

بعد إتمام الجانب النظري والذي مكن من معرفة الهيكل المالي ومكوناته، المحددات التي تساعد على بناءه، وكذا معرفة العوامل المحددة للهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيتم الطرق في هذا الجانب من الدراسة إلى الإجراءات المنهجية المساعدة في إتمام الدراسة، وهذا من خلال التطرق إل تقديم شامل لمؤسسة سوناريك"وحدة فرجيوة" بهدف تحديد العوامل المؤثرة على الهيكل المالي مؤسسات العينة محل الدراسة،وقد تمت الاستعانة بحساب معامل الارتباط لاختبار طبيعة العلاقة بين هيكل المالي كمتغير تابع ومختلف العوامل المفسرة له كمتغيرات مستقلة، والتي تتمثل أساسا في: معدل المردودية الاقتصادية، معدل حجم الضمانات، معدل نمو المؤسسة، حجم المؤسسة وعرض وتحليل النتائج.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة؛

المبحث الثاني: تقديم مؤسسة سوناريك"وحدة فرجيوة" محل الدراسة؛

المبحث الثالث: الهيكل المالي ومحدداته لمؤسسة سوناريك"وحدة فرجيوة".

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة

تحتل ولاية ميلة المرتبة [1]18 في مجال تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وذلك بعد القيام بعملية إحصائية لـ 7326 مؤسسة تنشط في مختلف المجالات التجارية والصناعية، ويعود سبب التوصل إلى تحقيق هذا الرقم إلى التجسيد العملي والموضوعي لبرامج التسهيل المعتمدة على عاملين هامين هما المتابعة والتحسيس بأهمية الموضوع، في هذا المبحث سيتم التعرف على واقع هذه المؤسسات في ولاية ميلة.

المطلب الأول: لمحة عن مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية ميلة

أُنشئت مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية ميلة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم19/11 المؤرخ في 20 صفر 1432 الموافق 25 جانفي 2011م الذي تضمن إنشاء مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ويحدد مهامها في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[2]

- تساهم في تنفيذ إستراتيجيات وبرامج العمل للقطاع وتقيم أثرها وتقدم حصيلة النشاطات؛
- تدرس وتقترح كل تدابير للدعم والتشجيع لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تدعم أنشطة الحركة الجمعوية المهنية والفضاءات الوسيطة والمؤسسات بالاتصال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تساهم في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية لاسيما في ميدان المناولة.

المطلب الثاني: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة 2012م ما يقدر بـ 5630 مؤسسة مصرح بها من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2012م، تمثل المؤسسات المصغرة المرتبة الأولى بـ 5115 مؤسسة بنسبة 90,853%، مقابل المؤسسات الصغيرة التي تحتل المرتبة الثانية بعدد 423 مؤسسة بنسبة تقدر بـ7,513%، أما المرتبة الثالثة فتتصدرها المؤسسات المتوسطة بعدد 92 مؤسسة بنسبة تقدر بـ1,634% والجدول التالي يوضح تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة الممتدة من 2010م إلى 2012م.

الجدول رقم(09): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة 2010-2012م

البيان / السنوات	مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة
2010	5 285	32,182
2011	5 507	33,534
2012	5 630	34,283
المجموع	16 422	100

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية ميلة

التعليق:

[1] أنظر الملحق رقم 02.

[2] مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية ميلة.

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة سنة 2012م 5630 مؤسسة مصرح بها من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي(CNAS) ويلاحظ تطور هذا النوع من المؤسسات من سنة 2010م إلى سنة 2012م بمقدار 345 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وبنسب 32,182**%** و33,534**%** ثم بنسبة34,283**%** بالترتيب من سنة إلى أخرى.

المطلب الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميلة على عدة نشاطات وعدد من المناطق وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية

تتوزع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية في ولاية ميلة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية

السنوات / طبيعة النشاط	2010	2011	2012	المجموع	النسبة
الفلاحة والصيد البحري	59	60	71	190	1.16
المياه والطاقة	2	2	2	6	0.04
المحروقات	0	1	1	2	0.01
خدمات الأشغال البترولية	1	1	1	3	0.02
المناجم والمحاجر	42	40	40	122	0.74
الحديد والصلب	86	79	79	244	1.49
مواد البناء	274	278	292	844	5.14
البناء والأشغال العمومية	1933	1944	2006	5883	35,82
كيمياء– مطاط– بلاستيك	8	6	6	20	0,12
الصناعة الغذائية	273	323	345	941	5,73
صناعة النسيج	15	19	19	53	0,32
صناعة الجلد	0	0	0	0	0
صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق	279	282	283	844	5,14
صناعة مختلفة	12	8	8	28	0,17
النقل والمواصلات	429	410	417	1256	7,65
التجارة	724	762	764	2250	13,70
الفندقة والإطعام	273	271	271	815	4,96
خدمات للمؤسسات	294	340	341	975	5,94
خدمات للعائلات	285	324	325	934	5,69
مؤسسات مالية	12	12	12	36	0,22
أعمال عقارية	10	8	8	26	0,16
خدمات للموافق الجماعة	274	337	339	950	5,77
المجموع	5285	5507	5630	16422	100

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية ميلة

التعليق:

الترتيب حسب القطاعات المهيمنة: الملاحظ أن القطاع المهيمن على نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هو قطاع البناء والأشغال العمومية بحصة تقدر بـ 35,82%، يليه قطاع التجارة بنسبة 13,70% ويعتبر هذا الترتيب نفسه مقارنة بالترتيب الوطني، في المرتبة الثالثة يأتي قطاع النقل والمواصلات بنسبة 7,60% أما في المرتبة الرابعة يأتي قطاع خدمات موجهة للمؤسسات بحصة تقدر بـ 5,94%.

الترتيب حسب شعب النشاط: تحتل شعبة البناء والأشغال العمومية المرتبة الأولى، وتأتي في المرتبة الثانية التجارة ثم تليها شعبة الخدمات (النقل والمواصلات، الفندقة والإطعام، خدمات للمؤسسات، خدمات للعائلات، خدمات للمرافق الجماعية)، ثم تليها الفلاحة وتليها شعبة الصناعة (المناجم والمحاجر، كيمياء –مطاط –بلاستيك، صناعة النسيج، صناعة مختلفة).

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة على ثلاثة عشر دائرة وهذا ما يلاحظ في الجدول التالي:

الجدول رقم(11): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر الولاية

العدد	الدوائر	سنة 2010		سنة 2011		سنة 2012	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	ميلة	1289	24,39	1317	23,92	1332	23,65
2	القرارم قوقة	362	6,85	372	6,76	382	6,78
3	سيدي مروان	159	3,01	168	3,05	173	3,07
4	واد النجاء	328	6,21	358	6,50	374	6,64
5	فرجيوة	595	11,26	588	10,68	588	10,42
6	بوحاتم	144	2,72	165	3,00	175	3,10
7	تسدان حدادة	109	2,06	125	2,27	128	2,27
8	ترعي باينان	199	3,77	226	4,10	236	4
9	عين البيضاء أحريش	87	1,65	100	1,82	111	1,97
10	الرواشد	243	4,60	252	4,58	254	4,51
11	شلغوم العيد	1040	19,68	1066	19,36	1084	19,25
12	تاجنانت	395	7,47	417	7,57	426	7,58
13	التلاغمة	335	6,34	353	6,41	367	6,51
	المجموع	5285	100	5507	100	5630	100

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية ميلة

التعليق:

توجد بولاية ميلة ثلاثة عشر دائرة تتواجد بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد هذه المؤسسات في تزايد مستمر من سنة لأخرى في كل دائرة من هذه الدوائر، اكبر المؤسسات تتواجد في دائرة ميلة بمجموع 1332 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وذلك بنسبة 23,65%.

المبحث الثاني: تقديم مؤسسة سوناريك محل الدراسة

تعتبر مؤسسة سوناريك من بين أهم المؤسسات الوطنية التي استطاعت أن تحافظ على مكانتها في الاقتصاد الوطني، وذلك للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة على المستوى الوطني وبالخصوص في ولاية ميلة فمن خلال هذا المبحث الذي يتضمن تقديم لمؤسسة سوناريك المؤسسة الأم، تقديم لمؤسسة سوناريك "وحدة فرجيوة" من خلال تقديم تعريف بها والتفصيل في هيكلها التنظيمي وفي الأخير تقييم أدائها خلال فترة الدراسة التي كانت أربع سنوات وذلك بسبب المعلومات المتحصل عليها كانت لأربع سنوات أي من سنة 2009م إلى سنة 2012م.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة سوناريك "المؤسسة الأم"

قبل التعرف على مؤسسة محل الدراسة يتم التعرف أولا عن المؤسسة الأم قبل التعرف على الفرع (الوحدة) من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الاشتراكية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة

مؤسسة سوناريك أو المؤسسة الوطنية لتحقيق الصناعات المترابطة هي مؤسسة اقتصادية عمومية وأصبحت مؤسسة ذات أسهم بموجب العقد التوثيقي المؤرخ في1989/03/05م، وقد أنشأت بموجب المرسوم رقم168/80المؤرخ في 1980/01/30م قصد إعطاء الحوافز لتنمية الوحدات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة في ميدان الصناعات الثقيلة، وهي الآن تحت وصاية وزارة المالية.

ويقع المقر الرئيسي (المديرية العامة) شارع الإدريسي بوزريعة الجزائر العاصمة، أما المقر الاجتماعي" المؤسسة الأم" فيوجد سيدي عكاشة الشلف.

الفرع الثاني: منتوجات المؤسسة

تقوم مؤسسة سوناريك بإنتاج عدة منتوجات مختلفة ومن أهم منتجات المؤسسة:

- المطابخ (آلات الطبخ) المنزلية؛
- مختلف أنواع المدافئ (بالغاز الطبيعي، غاز البوتان، المازوت، الكهرباء)؛
- المكيفات بأنواعها.

تختلف كل صناعة عن غيرها حسب مشروع كل وحدة التي قسمت إليها وهي كالأتي:

- وحدة سي مصطفى "بومرداس": تختص في إنتاج الطباخات المنزلية؛
- وحدة أقبو "بجاية": تختص في عمليات البيع (تقني تجارية)؛
- وحدة فرجيوة "ميلة": تختص في إنتاج المدافئ المنزلية والمكيفات الهوائية والمطابخ الجماعية.

المطلب الثاني: تقديم مؤسسة سوناريك "وحدة فرجيوة "

الشركة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة هي شركة عمومية صناعية تجارية خدماتية تأسست بداية سنة 1989م، حيث كانت بداية أشغال انجازها سنة 1982م تحت إشراف ولاية جيجل سابقا، بعد التقسيم الإداري لسنة 1984م أصبحت بموجبه دائرة فرجيوة تابعة لولاية ميلة فتأخر إنجاز المشروع إلى عامي1988م و1989م حيث تم تجهيزها بالتجهيزات الضرورية و التعرف عليها يكون من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: التعريف بمؤسسة سوناريك "وحدة فرجيوة" مجال الدراسة

جرت الدراسة الميدانية بمؤسسة سوناريك"وحدة فرجيوة" تقع وحدة تركيب المدافئ المنزلية في المنطقة الصناعية بفرجيوة على مسافة 2كلم من مركز المدينة على الطريق الولائي الرابط بين فرجيوة وشلغوم العيد، وما يقرب من42 كلم من الطريق الوطني رقم 05، وبالتالي فإن المركب يوجد في منطقة تقع بين ثلاث ولايات كبرى: جيجل من الشمال، قسنطينة من الشرق، وسطيف من الغرب، تتربع الوحدة على مساحة قدرها 11 هكتارا، وتضم أربع ورشات تشغل مساحة 21000م^2.

يقدر رأس مال مؤسسة سوناريك بوحدة فرجيوة بـ: 17,245600,00 دج ويقدر عدد عمالها بـ220 عاملا.

وتهدف المؤسسة أساسا إلى:

- إعطاء الحوافز لتنمية الوحدات المنتجة الصغيرة والمتوسطة في ميدان الصناعة على المستويين الجهوي والوطني؛
- تطوير وتنمية الصناعات التحويلية الحديدية؛
- تحسين المنتوج وإدماج السلع الوطنية في السوق المحلية؛
- تحسين المنتوج الوطني وتطويره حسب المواصفات العالمية؛
- الاعتناء بالكفاءات الوطنية والإطارات الشبانية وتكوينها علميا؛
- إنتاج نماذج وطنية مستقبلا؛
- تغطية السوق وتزويدها بالمواد المصنعة بالوحدة.

الفرع الثاني: منتوجات وحدة فرجيوة

تقوم مؤسسة سوناريك"وحدة فرجيوة" بإنتاج عدة منتوجات مختلفة تختلف كل صناعة عن غيرها حسب المشروع الذي تنتمي إليه وهي كالآتي:

- آلات الطبخ المنزلية؛
- مختلف أنواع المدافئ (الغاز الطبيعي، غاز البوتان، المازوت)؛
- مختلف أنواع المكيفات الهوائية.

الفرع الثالث: الهيكل العام لوحدة فرجيوة

أولا– المديرية العامة: هي الركيزة الأساسية للوحدة، حيث يعتبر المدير المسؤول في تسيير وتوجيه الإنتاج والتصنيع، باعتباره المسؤول الأول في أي عملية، ومن أهم مهامه:

- المشاركة في اختيار الأهداف العامة لموحدة؛
- مراقبة ومتابعة التنفيذ؛
- ترؤس وعقد الاجتماعات؛
- قيادة التفاوض والتعاملات؛
- المصادقة على الوثائق المهمة؛
- توفير الوسائل المعنوية والمادية والبشرية لتسيير المؤسسة؛
- العمل على سير الإنتاج.

ثانيا– مصلحة السكرتارية: وهي مكتب تابع لمدير، حيث تعمل بها السكرتيرة وهي بمثابة اليد اليمنى للمدير، ومن أهم مهامها:

- استقبال البريد الوارد والصادر وتسجيله في السجل البريدي باليوم والشهر؛
- استقبال المكالمات الهاتفية والفاكسات؛
- كتابة النصوص والتقارير على جهاز الكمبيوتر الخاص بالوحدة؛
- استقبال وتوجيه العمال والزوار إلى مكتب المدير؛
- تسجيل مواعيد المدير؛
- إنشاء صور طبق الأصل للرسائل والوثائق السرية والإشراف على قسم الأرشيف.

ثالثا– دائرة الإدارة العامة: وتنقسم إلى عدة مصالح:

1– مصلحة المستخدمين: تسهر هذه المصلحة على تقديم مختلف الخدمات إلى العمال وتتكون هذه المصلحة من مكتبين اثنين: المكتب الأول مخصص لمسؤول المصلحة والمكتب الثاني به كاتبتان تساعدان مسؤول المصلحة في كثير من المهام.

2– المصلحة الاجتماعية: يشتغل بها موظف مسؤول عن كل المهام التي تتم بها، ويعتبر هذا الموظف كوسيط اجتماعي بين العمال وصندوق الضمان الاجتماعي مهتم بكل الإجراءات التي تخص تأمين العمال من مختلف الأخطار التي قد يتعرض لها، إضافة إلى كل ما يخص المنح العائلية والتخفيضات.

3– مصلحة الأمن: تسهر هذه المصلحة على:

- نظافة المحيط؛
- المحافظة على الأمن (العمال والمؤسسة)؛
- مراقبة العمال في احترام مواعيد العمل؛
- مراقبة توجيه كل من يدخل أو يخرج من الوحدة.

رابعا– الدائرة التقنية التجارية: ونجد فيها المصالح التالية:

1– مصلحة المشتريات: ويشتغل بها موظفان الأول رئيس المصلحة والثاني مكلف بعمليات الشراء حيث تدخل هذه المصلحة في علاقات مع الموردين من خارج الوحدة من جهة ومن جهة أخرى تعمل باستمرار داخل الوحدة، كما تتكفل هذه المصلحة بالمشتريات المحلية.

2– مصلحة التسويق: وتتكون هذه المصلحة من رئيس ومساعد له، وتتكفل باستلام المنتوج في شكله النهائي من ورشات الإنتاج والقيام بعملية التسويق.

3– المصلحة التقنية: وتتشكل من مصلحة الصيانة ومصلحة المناهج ومصلحة الدراسات حيث تشرف هذه الدائرة على التسيير الحسن لجميع ورشات الوحدة، وتعمل باستمرار من اجل الاستغلال العقلاني لوسائل الإنتاج للوصول إلى حد كبير من الإنتاجية.

خامسا– دائرة الإنتاج: تعمل على تحسين نوعية الإنتاج وهذا من أجل مسايرة تطورات العصر، والتنافس مع مختلف الشركات الأخرى، كما تسعى إلى رضا الزبون من خلال جودة المنتوج.

سادسا– دائرة المالية والمحاسبة: تتشكل من مصلحتين هما:

1– مصلحة المالية: تقوم هذه المصلحة بتسديد ديون هذه الوحدة والتزاماتها المالية.

2– مصلحة المحاسبة: يتمثل العمل الأساسي لهذه المصلحة في تسجيل كل مدخلات ومخرجات الوحدة ومعاملاتها المالية مع البنوك أو أي طرف آخر، ومن خلال هذا تستطيع معرفة الحالة المالية وبالتالي إعداد الميزانية الختامية للوحدة ومعرفة إذا كانت قد حققت ربحا أ خسارة.

المطلب الثالث: أداء وحدة فرجيوة للفترة (2009-2012م)

من أجل التعرف على قطاع نشاط وحدة فرجيوة، وتحديد طبيعة سوق عمله، لابد من تحليل تطورات نشاطه، من حيث رقم الأعمال، الكميات المنتجة.

الفرع الأول: رقم أعمال وحدة فرجيوة خلال الفترة (2009-2012م)

يعتبر رقم الأعمال الترجمة الحقيقية لمجموع عمليات النشاط في أي مؤسسة اقتصادية، ويعتبر من بين أهم المؤشرات لتحليل السياسة التجارية للمؤسسة، كما أنه يعبر عن حقيقة فعالية المؤسسة، فعملية البيع هي الوسيلة الوحيدة أمام المؤسسة من اجل تحقيق العوائد التي تعد من بين الأهداف السامية التي يسعى من اجلها المسيرين داخل المؤسسة.

الجدول رقم(12): رقم أعمال وحدة فرجيوة خلال الفترة (2009-2012م) **الوحدة: دج**

السنوات	رقم الأعمال	معدل النمو
2009	109 223 170,60	--
2010	174 645 893,00	0,599
2011	136 389 098,60	-0,219
2012	294 410 631,12	1,159

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة سوناريك

التعليق:

نلاحظ أن هناك تزايد في رقم أعمال المؤسسة من سنة 2009م إلى سنة 2010م بمعدل نمو يقدر بـ 0,599 وربما يرجع ذلك لتزايد كمية الإنتاج المباعة ليتراجع من سنة 2010م إلى سنة 2011م بنسبة 21,9%، لكن في سنة 2012م تضاعف رقم الأعمال عن سنة 2011م حيث قدر هذا التضاعف بـ 532 021 158 دج ربما يرجع ذلك لزيادة أسعار البيع.

الفرع الثاني: إنتاج وحدة فرجيوة خلال الفترة (2009-2012م)

لوحدة فرجيوة نشاط إنتاجي يتميز بخصوصيات تكنولوجية دقيقة، فنوعية الإنتاج تأخذ من الأبحاث العلمية المرجعية الأساسية، لذلك فإن خصائص أي منتج لا تبقى ثابتة لمدة طويلة بل تتطور وتتغير بفعل الأبحاث والتكنولوجيا الجديدة، ووحدة فرجيوة قامت في السنوات الأخيرة بتحسين وسائل إنتاجه بما يتماشى والتطور الحاصل في التكنولوجيا، ويمكن إظهار تطور إنتاجه للفترة (2009م-2012م) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(13): إنتاج وحدة فرجيوة خلال الفترة (2009-2012م) **الوحدة: دج**

السنوات	2009	2010	2011	2012
إنتاج الدورة	399 390 370 ,00	490 529 300,00	538 727 910,00	819 116 449,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة سوناريك

التعليق:

يلاحظ من الجدول أن إنتاج الدورة يزداد من سنة إلى أخرى، حيث كانت في الثلاث سنوات الأولى تعرف زيادة بسيطة قدرت بـ 930 138 91 دج و610 198 48 دج على الترتيب بينما عرفت زيادة معتبرة في سنة 2012م قدرت بـ 539 388 280 دج مما يدل علي أن المؤسسة تبذل جهود لاستغلال كل طاقتها الإنتاجية.

المبحث الثالث: الهيكل المالي ومحدداته لمؤسسة سوناريك

يهتم هذا المبحث بدراسة وتقييم الهيكل المالي لمؤسسة سوناريك خلال الفترة المدروسة، وذلك عن طريق تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، حيث يسخر المطلب الأول إلى دراسة الهيكل المالي لوحدة والتي تتلخص في أموال الملكية أو أموال الاستدانة، أما المطلب الثاني فتم تخصيصه إلى تقييم تركيبة الهيكل المالي لوحدة فرجيوة عن طريق التحليل المالي، والمطلب الأخير نتعرف فيه على العوامل المحددة للهيكل المالي لمؤسسة سوناريك.

المطلب الأول: التحليل المالي للهيكل المالي لمؤسسة سوناريك للفترة (2009-2012م)

تقاس الصحة المالية لأي مؤسسة بمدى قدرتها على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها من جهة، وبمدى إمكانيتها على خلق عوائد مالية تساعدها في تطوير نشاطها وتوسيعه من جهة أخرى، بما يضمن لها البقاء في عالم الأعمال، ولاختبار وتقيم تركيبة الهيكل المالي وكذلك قياس مدى استعداد المؤسسة في مواجهة التزاماته عند حلول آجال استحقاقها، وقدرته على تحقيق مردودية مناسبة تساعده على القيام بنشاطه وتوسيعه، نقوم بتحليل وضعيته المالية وذلك بالاعتماد على أهم المؤشرات والنسب المالية، إضافة إلى استخدام المعلومات المحاسبية والمالية المتاحة.

الجدول رقم(14): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سوناريك جانب الأصول للفترة (2009-2012م) الوحدة: دج

البيان السنوات	2009	2010	2011	2012
الأصول غير الجارية	**484 610 312,2**	**464 640 917,07**	**450 442 200,65**	**434 363 831,1**
الأصول الجارية	**155 609 523,17**	**175 739 597,68**	**259 632 217,92**	**292 536 432,57**
قيم الاستغلال	111 757 609,95	112 204 111,45	207 290 927,21	228 500 804,71
قيم قابلة للتحقيق	29 386 867,28	40 240 628,86	49 891 655,06	53 160 273,67
قيم جاهزة	14 465 045 94	23 294 857,55	2 449 635,65	10 875 354,19
مجموع الأصول	**640 219 835,37**	**640 380 514,93**	**710 074 418,57**	**726 900 263,67**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة سوناريك

التعليق:

يلاحظ من الجدول المبين أعلاه أن أصول المؤسسة تعرف تغير ايجابي طيلة فترة المدروسة حيث يقدر نسبة نمو مجموع أصول المؤسسة خلال الفترة 2009م-2012م بحوالي 13,54% وعند محاولة التفصيل في تركيبة أصول المؤسسة حسب السنوات يلاحظ أنه في سنة 2011م هناك زيادة هامة في مجموع الأصول مقارنة بسنة 2010م تقدر بحوالي 10,88%، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى الزيادة المعتبرة في مجموع المخزونات.

مجموع أصول المؤسسة في سنة 2012م تميزت بزيادة قليلة مقارنة بسنة 2011م ربما يرجع سبب ذلك إلى إهتلاك الاستثمارات لسنة 2012م بالمقارنة مع سنة 2011م، ولكن بنسبة قليلة قدرت بـ 3,57% وكذلك الارتفاع القليل في المخزونات في سنة 2012م مقارنة مع سنة 2011م.

يمثل جانب الخصوم من الميزانية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية التركيبة العامة لهيكلها المالي، حيث ينقسم إلى قسمين أساسيين هما أموال الملكية وأموال الاستدانة، والجدول رقم 17 يبين لنا جانب خصوم مؤسسة سوناريك خلال الفترة 2009-2012م.

الجدول رقم(15): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سوناريك جانب الخصوم للفترة (2009-2012م) الوحدة: دج

البيان السنوات	2009	2010	2011	2012
خصوم غير جارية				
رؤوس الأموال الخاصة	457 466 867,39	355382000,4	501013117,49	631330944,16
ديون طويلة الأجل	88 610 977,35	91499611,27	43423547,34	43423547,34
مجموع الخصوم غير الجارية	**546 077 844,74**	**446886111,67**	**544436664,83**	**674754491,5**
خصوم جارية	**94 141 990,63**	**193498903,26**	**165637753,74**	**52145772,17**
مجموع الخصوم	**640219835,37**	**640380514,93**	**710074418,57**	**726900263,67**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة سوناريك

التعليق:

من خلال الجدول المبين أعلاه، يستخلص أن مجموع خصوم مؤسسة سوناريك تعرف تغير ايجابي على طول الفترة المدروسة حيث بلغت نسبة نموها 13,54% خلال هذه الفترة وهذا تماشيا والنمو الذي عرفته أصول المؤسسة خلال ذات الفترة، أكبر زيادة كانت في سنة 2011م مقارنة مع سنة 2010م والتي قدرت بـ 64 ,903 693 69 دج ويرجع ذلك لزيادة رأس المال الخاص وربما سداد المؤسسة نصف الديون طويلة الأجل، وبهدف التفصيل أكثر في تركيبة خصوم المؤسسة قد خصص المطلب الثاني من هذا الفصل لدراسة مصادر تمويل المؤسسة.

الفرع الأول: تحليل التوازنات المالية

إن تحليل التوازنات المالية لمؤسسة سوناريك تكون من خلال حساب رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، والخزينة.

أولا- حساب رأس المال العامل (FR)

رأس المال العامل هو ذلك الجزء (مقدار) من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.

رأس المال العامل = رؤوس الأموال الخاصة+ديون طويلة الأجل – أصول غير جارية

رأس المال العامل = الأصول الجارية – ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم(16): حساب رأس المال العامل للفترة (2009-2012م) **الوحدة:دج**

البيان السنوات	2009	2010	2011	2012
رأس المال العامل	**61 467 532,5**	**-17759305,4**	**93994464,2**	**240390660,4**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة سوناريك

التعليق:

يلاحظ من الجدول أن رأس المال العامل كان موجب خلال ثلاث سنوات التالية 2009م و2011م و2012م وهو ما يعني أن مؤسسة سوناريك حققت هامش أمان وذلك من خلال تغطية الاستخدامات الثابتة بالأموال الدائمة ليسجل أكبر زيادة في سنة 2012م وذلك بسبب الزيادة في الأموال المملوكة والانخفاض في القيم غير الجارية، أما في سنة 2010م فقد كان رأس المال العامل سالب بسبب الانخفاض الكبير في الأموال المملوكة.

ثانيا– حساب الاحتياج من رأس المال العامل (BFR)

إن حساب رأس المال العامل وحده غير كافي للحكم على نجاعة التوازنات المالية لمؤسسة سوناريك، وبالتالي يجب دراسة تكميلية والمتمثلة في حساب الاحتياج من رأس المال العامل.

الاحتياج من رأس المال العامل = (الأصول الجارية– النقدية) – (ديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

الجدول رقم(17): حساب الاحتياج من رأس المال العامل للفترة (2009–2012م) الوحدة: دج

البيان السنوات	2009	2010	2011	2012
الاحتياج من رأس المال العامل	101309271,4	16269665,5	91544828,6	229515306,1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة سوناريك

التعليق:

يلاحظ من الجدول أن الاحتياج من رأس المال العامل كان موجبا في السنوات الأربعة، حيث كان هناك انخفاض كبير في سنة 2010م بالمقارنة مع سنة 2009م قدر هذا الانخفاض بـ 85 039 605,9 دج ليرتفع سنة 2011م بمقدار 75 275 163,1 دج عن سنة 2010م، وارتفع بنسبة كبيرة سنة 2012م عن سنة 2011م قدرت بـ 150% أي أن هناك احتياجات استغلالية لمؤسسة سوناريك غير مغطاة بالموارد المالية قصيرة الأجل.

ثالثا– حساب الخزينة الصافية

تعرف الخزينة الصافية على أنها مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية أي مجموع الأموال التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة.

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – الاحتياج من رأس المال

جدول رقم (18): حساب الخزينة الصافية للفترة (2009–2012م) الوحدة: دج

البيان السنوات	2009	2010	2011	2012
الخزينة الصافية	-39841738,9	-34028970,9	2449635,6	10875354,3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة سوناريك

التعليق:

من خلال الجدول فإن الخزينة الصافية كانت سالبة لسنتي 2009م و2010م وهو ما يعني أن المؤسسة لا تملك سيولة ويرجع ذلك أساسا إلى عجز رأس المال العامل عن تغطية احتياج رأس المال العامل، أما بالنسبة لسنتي 2011م و2012م فقد كانت الخزينة الصافية موجبة وهذا يعني أن التوازن المالي قصير الأجل محقق(تمتع بسيولة) ويمكن لمؤسسة سوناريك القيام باستثمارات إضافية نظرا لامتلاكها لموارد مالية دائمة تفوق احتياجاتها.

الفرع الثاني: التحليل باستعمال النسب المالية

تعتبر عملية التحليل باستخدام النسب المالية طريقة ذات أهمية وذلك نظرا لفعالية هذه الطريقة وسهولتها وإمكانية استخراج نتائج مهمة تساعد على التعمق في تقييم الوضع المالي للمؤسسة وذلك من خلال ربط القيم المالية، دراستها، تحليل نتاجها واتخاذ القرارات اللازمة.

الجدول رقم (19): النسب المالية لمؤسسة سوناريك "وحدة فرجيوة" للفترة (2009-2012م)

البيان	العلاقة	2009	2010	2011	2012
التمويل الدائم	الأموال الدائمة / القيم الثابتة الصافية	1,13	0,96	1,21	1,55
التمويل الخاص	الأموال الخاصة / القيم الثابتة الصافية	0,94	0,76	1,11	1,45
الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	0,71	0,55	0,71	0,87
السيولة العامة	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	1,65	0,91	1,57	5,61
السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	0,15	0,12	0,01	0,21
المديونية	مجموع الديون / مجموع الخصوم	0,29	0,45	0,29	0,13

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة سوناريك

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤسسة سوناريك"وحدة فرجيوة" استطاعت تمويل الأصول غير الجارية بالخصوم غير الجارية وحققت هامش أمان أو ما يعرف برأس المال العامل وهو في ارتفاع من سنة إلى أخرى باستثناء سنة 2010م الذي كما ذكر سابقا راجع إلى انخفاض الأموال المملوكة، أما بالنسبة لنسبة التمويل الخاص تقترب من الواحد بالنسبة لسنتي 2009م و2010م وهذا يعني أن رؤوس الأموال الخاصة قد غطت جزء كبير من أصول غير جارية في حين فاقت هذه النسبة الواحد في سنتي 2011م و2012م أي أن رؤوس الأموال الخاصة غطت الأموال الثابتة وحققت هامش أمان بمعدل 0,11 و0,45 على التوالي يوجه لتغطية الأصول الجارية، أما بالنسبة للسيولة العامة فاقت الواحد في السنوات الثلاث التالية 2009م و2011م و2012م وهذا يعني أن الأصول الجارية قد غطت الخصوم الجارية أما بالنسبة لسنة 2010م فكانت أقل من الواحد لأن رأس المال العامل كان سالبا، أما نسبة السيولة الجاهزة كانت في تغير مستمر وعلى العموم يمكن القول أن مؤسسة سوناريك استطاعت توفير قدر من السيولة لمواجهة الخصوم الجارية، أما بالنسبة للمديونية فتشير إلى أن مؤسسة سوناريك لا

تعتمد كثيرا على الاستدانة وتعتمد على الأموال المملوكة حيث سجلت المعدلات التالية 0,15، 0,12، 0,01، 0,21، نسبة الاستقلالية المالية أكبر من النصف في السنوات الأربعة أي أن المؤسسة قادرة على تمويل ذاتها بذاتها ولا تعتمد بشكل كبير على الديون.

اعتمد هذا التحليل في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سوناريك، حيث اعتمد أساسا على دراسة الميزانية لأربع سنوات والتي وضحت أن الوضعية المالية متوازنة وذلك بعد التحليل بمؤشرات التوازن المالي، أما من حيث التحليل بالنسب تم التوصل أن مؤسسة سوناريك تحتوي على ذمة مالية قائمة على رأسمالها الخاص والتي تفي بالتزاماتها تجاه الغير.

المطلب الثاني: الهيكل المالي لوحدة فرجيوة للفترة (2009-2012م)

يتكون الهيكل المالي من مجموعتين وهما التمويل عن طريق أموال الملكية والتمويل عن طريق أموال الاستدانة، وفيما يأتي سنتناول أهمية وحجم كل مصدر من هذه المصادر ضمن الهيكل المالي لوحدة فرجيوة خلال القترة المدروسة.

الفرع الأول: أموال الملكية

يحتل التمويل عن طريق أموال الملكية حيزا كبيرا ضمن الهيكل المالي لوحدة فرجيوة، كما أنه يشهد تطورا ملحوظا من سنة لأخرى خلال الفترة المدروسة وسنتعرض من خلال الجدول رقم (20) للتركيبة الكلية لأموال الملكية وتطورها خلال الفترة المدروسة.

الجدول رقم(20): أموال الملكية لمؤسسة سوناريك وحدة فرجيوة للفترة(2009-2012م الوحدة: دج

البيان السنوات	2009	2010	2011	2012
رؤوس الأموال الخاصة				
حسابات الوحدات المتعددة	434 582 258 ,35	285 114 664,37	401 877 007,36	443 398 955,80
مرحل من جديد	--	22 884 609,04	70 267 336,03	99 136 110,13
مؤونات الخسائر والتكاليف	22 884 609,04	47 382 726,99	28 868 774,10	88 795 878,23
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**457 466 867,39**	**355 382 000,40**	**501 013 117,49**	**631 330 944,16**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة سوناريك

التعليق:

من خلال الجدول فن مجموع الأموال المملوكة انخفض من سنة 2009م إلى سنة 2010م وذلك بنسبة 22 % وذلك راجع لتراجع مبلغ حسابات الوحدات المتعددة بمبلغ يقدر بـ 866,99 084 102دج، أما في سنة 2011م ارتفعت مجموع الأموال المملوكة ارتفاعا كبرا قدر بنسبة 40,97% ويرجع سبب هذه الزيادة الكبير في حسابات الوحدات المتعددة، أما في سنة 2012م عرفت هي الأخرى زيادة لكن هذه الزيادة كانت بنسبة قليلة حيث كانت بنسبة 26,01% وذلك راجع لزيادة حسابات الوحدات المتعددة وكذا المؤونات.

الفرع الثاني: أموال الاستدانة

نظرا لعدم قدرة أموال الملكية وحدها على تلبية مختلف الاحتياجات المالية لوحدة فرجيوة خلال الفترة (2009-2012م) ما دفع بإدارة الوحدة إلى اللجوء لطلب موارد خارجية إضافية تتمثل في أموال الاستدانة علما أن هذه الأخيرة تأخذ العديد من الأشكال وفيما يتعلق بالوحدة فإنه يقتصر في التمويل عن طريق أموال الاستدانة بالقروض المصرفية متوسطة وطويلة الأجل، وكذلك القروض المصرفية قصيرة الأجل.

أولا- الديون طويلة الأجل

تقتصر الديون طويلة ومتوسطة الأجل لوحدة فرجيوة في الفترة المدروسة على ديون الاستثمارات والتي تختلف قيمها من سنة لأخرى، والجدول يوضح لنا تطور الديون طويلة الأجل لوحدة فرجيوة للفترة (2009-2012م).

الجدول رقم(21): الديون طويلة الأجل لوحدة فرجيوة للفترة (2009-2012م) الوحدة: دج

البيان السنة	2009	2010	2011	2012
القروض	50 284 060,00	50 284 060,00	--	--
الضرائب(المؤجلة والمتراكمة)	3 067 422,97	--	--	--
مؤونات ونواتج مسجلة مسبقا	35 259 494,38	41 215 551,27	43 423 547,34	43 423 547,34
مجموع الديون طويلة الأجل	88 610 977, 35	91 499 611,27	43 423 547,34	43 423 547,34

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة سوناريك

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ الديون طويلة الأجل سجلت ارتفاعا من سنة 2009م إلى سنة 2010م قدر هذا الارتفاع بـ 2888633,92 دج ويمكن إرجاع هذا الارتفاع مؤونات والنواتج المسجلة مسبقا أما في سنة 2011م سجلت انخفاضا كبيرا قدر بـ 48076063,93 دج أي بنسبة 52,54% وهذا نرجعه لسداد المؤسسة لالتزاماتها، أما في سنة 2012م بقيت نفس القيمة التي كانت عليها سنة 2011م وتعبر هذه القيمة عن قيمة المؤونات ونواتج مسجلة مسبقا.

ثانيا- الديون قصيرة الأجل

بعد ما تم التطرق إلى الديون طويلة الأجل، نقوم الآن بالتطرق إلى دراسة الجزء الثاني من أموال الاستدانة، وهو الديون قصيرة الأجل، والجدول يوضح لنا تطور الديون قصيرة الأجل لوحدة فرجيوة، خلال الفترة (2009-2012م).

الجدول رقم (22): الديون قصيرة الأجل لوحدة فرجيوة للفترة (2009-2012م) الوحدة: دج

البيان السنوات	2009	2010	2011	2012
الموردون والحسابات المرتبطة بهم	36428131,04	130154644,18	157329367,76	42486535,18
الضرائب	732388	427425	547776	560972,00
ديون أخرى	2674686,79	5593005,68	7760609,98	9098264,99
فوائد بنكية	54306784,8	57323828,4	--	--
مجموع الديون قصيرة الأجل	94141990,63	193498903,26	165637753,74	52145772,17

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة سوناريك

التعليق:

من الجدول نلاحظ ارتفاع الديون قصيرة الأجل من سنة 2009م إلى سنة 2010م هذا الارتفاع نعتبره ارتفاعا كبيرا لأن نسبته قدرت بـ 105,54% ونرجع هذه الزيادة إلى الانخفاض في الأموال المملوكة وارتفاع ديونها اتجاه الموردون لكن في السنتين المتتاليتين 2011م و2012م سجلت انخفاضا وخاصة في سنة 2012م سجلت انخفاضا معتبرا قدر بنسبة بـ 68,52% وذلك راجع لسدادها لأكثر من 70% من ديونها اتجاه الموردون.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في بناء الهيكل المالي لمؤسسة سوناريك خلال الفترة (2009-2012م)

إن اختيار مؤسسة سوناريك لمصادر التمويل بنسب معينة في هيكلها المالي تمليه مجموعة من العوامل، منها ما هو داخلي يتعلق بالمؤسسة نفسها، ومنها ما هو خارجي تحكمه متغيرات المحيط الاقتصادي بشكل عام، ومن خلال دراستنا لهذه المحددات نحاول قياس مدى مرونة وقدرة المؤسسة في الاستفادة من مختلف مصادر التمويل المتاحة، ومن بين أهم العوامل العامة المؤثرة في اختيار تشكيلة الأموال المناسبة للمؤسسة، كشف مراجعة الإطار النظري عن وجود العديد من المتغيرات التي ينبغي مراعاتها عند دراسة الهيكل المالي وقد اكتفينا بعرض أربعة متغيرات فقط، وهي المتغيرات التي رأينا ضرورة دراستها في الدراسة الحالية، لأننا نعتقد بأنها المحددات الأكثر تأثيرا في القرارات المتعلقة بالهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية عامة ومؤسسة سوناريك خاصة فالعديد من هذه المتغيرات و التي لم يتم عرضها بالتحليل في هذه الدراسة، و بالتالي لم يتم اختيارها كمتغيرات في الدراسة الحالية.

تعتمد الدراسة نموذجًا قياسيًا يبين العلاقة بين المتغير المعتمد (الهيكل المالي) والمتغيرات المستقلة، وهي: المردودية الاقتصادية، مستوى الضمانات، معدل نمو المؤسسة، حجم المؤسسة، ويمكن وضع النموذج كما يلي:

الشكل رقم(08): نموذج الدراسة

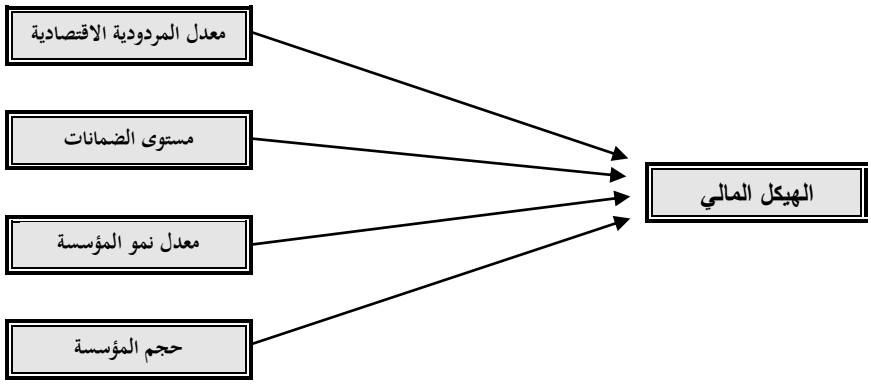

المصدر: سليمان شلاش وآخرون: **العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال"حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (1997-2001م)"**، المنارة، المجلد 14، العدد1، 2008، ص: 54.

التعليق:

الشكل يمثل نموذج الدراسة والمتمثل في الهيكل المالي كمتغير تابع ومعدل المردودية الإقتصادية، مستوى الضمانات، معدل نمو المؤسسة، حجم المؤسسات كمتغيرات مستقلة.

أولا–المتغير التابع:

يمثل الهيكل المالي المتغير التابع لنموذج الدراسة ولقد استخدمت عدة مؤشرات لقياسه، نذكر منها ما يلي:

الجدول رقم(23): نسب المديونية للفترة(2009–2012م)

البيان السنوات	2009	2010	2011	2012
نسبة المديونية الإجمالية	0,285	0,445	0,294	0,131
نسبة المديونية قصيرة الأجل	0,147	0,302	0,233	0,071
نسبة المديونية طويلة الأجل	0,138	0,142	0,061	0,059

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة سوناريك

الجدول عبارة عن نسب المديونية الثلاث التي تعتبر عن المتغير التابع أي الهيكل المالي وتأخذ العلاقات التالية:

نسبة المديونية الإجمالية (DT)= إجمالي الديون / إجمالي الميزانية

نسبة المديونية قصيرة الأجل (DCT)= الديون قصيرة الأجل / إجمالي الميزانية

نسبة المديونية طويلة الأجل (DLT)= الديون طويلة الأجل / إجمالي الميزانية

ثانيا– المتغيرات المستقلة:

يتفق الباحثون على انه ليس من السهل الإلمام بكل المتغيرات المحددة للهيكل المالي، وهذا ما يبرر عدم وجود نموذج مستقر يوضح نهائيا هذه المتغيرات لحد الآن، وإن اتفق هؤلاء الباحثون على اغلب المتغيرات نجدهم يختلفون في طرق قياسها، وذلك يرجع أساسا إلى الاختلاف في معطيات العينة والإطار الزماني والمكاني لها.

1– معدل مردودية المؤسسة: من العوامل المحددة للهيكل المالي لمؤسسة سوناريك"وحدة فرجيوة" مردودية المؤسسة والتي نصت فرضية الدراسة على الفرض التالي:

"من المتوقع وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والمردودية الاقتصادية للمؤسسة"

لقد استعملت بعض الدراسات لقياس المردودية هنا ما يعرف بالمردودية الاقتصادية وسوف يتم استخدام للتعبير عن معدل المردودية الاقتصادية النسبة الموالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الاقتصادية / إجمالي الأصول

الجدول رقم (24): معدلات المردودية الاقتصادية لمؤسسة سوناريك للفترة (2009–2012م)

البيان السنوات	2009	2010	2011	2012
المردودية الإقتصادية	**0,018**	**0,002**	**0,002**	**0,007**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة سوناريك

التعليق:

مردودية مؤسسة سوناريك"وحدة فرجيوة" تعرف تغير من سنة إلى أخرى حيث انخفضت في سنة 2010م عن سنة 2009م وبقيت ثابتة في سنة 2011م حيث قدرت بـ 0,002، لترتفع قليلا سنة 2012م.

2- مستوى الضمانات: من العوامل المحددة للهيكل المالي لمؤسسة سوناريك"وحدة فرجيوة" مستوى الضمانات والتي نصت فرضية الدراسة على الفرض التالي:

"من المنتظر وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع ومستوى الضمانات"

وسوف تستخدم في هذه الدراسة للتعبير عن مستوى الضمانات النسبة الموالية:

الضمانات= الأصول الثابتة / إجمالي الأصول

الجدول رقم (25): مستوى الضمانات مؤسسة سوناريك للفترة (2009-2012م)

البيان السنوات	2009	2010	2011	2012
الضمانات	0,76	0,73	0,63	0,60

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة سوناريك

التعليق:

مستوى الضمانات التي تقدمها مؤسسة سوناريك"وحدة فرجيوة" تنخفض من سنة إلى أخرى وأكبر انخفاض كان سنة 2011م بمقدار 0,1.

3- معدل نمو المؤسسة: من العوامل المحددة للهيكل المالي لمؤسسة سوناريك"وحدة فرجيوة" معدل نمو المؤسسة والتي نصت فرضية الدراسة على الفرض التالي:

"من المتوقع وجود علاقة طردية بين المتغير التابع ومعدل نمو المؤسسة"

وفيما يتعلق بقياس نمو المؤسسة، فقد دأبت الكثير من الدراسات على قياس معدل نمو المؤسسة باستخدام معدل نمو المبيعات أو معدل نمو الأصول، نميل لقياس معدل نمو المؤسسة بمعدل تغير رقم الأعمال من سنة إلى أخرى، وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل نمو المؤسسة= رقم الأعمال السنة الحالية –رقم أعمال السنة السابقة / رقم أعمال السنة السابقة

الجدول رقم (26): معدلات نمو مؤسسة سوناريك للفترة (2009-2012م)

البيان السنوات	2009	2010	2011	2012
رقم الأعمال	--	0,599	-0,219	1,159

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة سوناريك

التعليق:

معدل نمو مؤسسة سوناريك كان سالبا سنة 2011م حيث قدر بـ0,219- لكن ارتفع هذا المعدل في سنة 2012م ليأخذ الإشارة الموجبة وهذا يدل أن المؤسسة عرفت نمو سنة 2012م.

4- حجم المؤسسة: من العوامل المحددة للهيكل المالي لمؤسسة سوناريك"وحدة فرجيوة" حجم المؤسسة والتي نصت فرضية الدراسة على الفرض التالي:

"من المنتظر وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع وحجم المؤسسة"

ولقد استخدمت عدة مؤشرات لقياس حجم المؤسسة منها :صافي المبيعات، صافي الأصول، عدد العمال، ولغرض تبسيط الحسابات تستعمل في دراسة صافي الأصول لقياس حجم مؤسسة سوناريك"وحدة فرجيوة" كما يلي:

حجم المؤسسة =صافي الأصول

الجدول رقم (27): معدلات المردودية الاقتصادية لمؤسسة سوناريك للفترة (2009-2012م)

البيان السنوات	2009	2010	2011	2012
حجم المؤسسة	640 219 835,37	640 380 514,93	710 074 418,57	726 900 263,67

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة سوناريك

التعليق:

حجم مؤسسة سوناريك يتزايد من سنة إلى أخرى، كانت هذه الزيادة قليلة في سنة 2010م مقارنة مع سنة 2011م حيث قدرت بنسبة 0,02%، بالمقارنة مع سنة 2011م الذي عرف زيادة كبيرة مقارنة مع سنة 2010م والتي قدرت بنسبة 10,88%، قدرت نسبة الزيادة في سنة 2012م بنسبة 2.37%.

للإجابة على الفرضيات الأربعة السابقة تم استخدام البرنامج الإحصائي spss (statistical package for social sciences) وهو برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية، واستخدم لتحديد ما هي العوامل المؤثرة لتحديد الهيكل المالي لمؤسسة سوناريك وذلك كن خلال ثلاث مؤشرات وهي نسبة المديونية الإجمالية ونسبة المديونية قصيرة الأجل و نسبة المديونية طويلة الأجل.

لتحليل النتائج والوصول إلى نتيجة الدراسة نضع فرضا يساعد على تحليل النتيجة ونفرض فئات القياس على النحو التالي:

- الدرجة من 0- 0,33 وتدل على درجة ضعيفة من الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل.
- الدرجة من 0,34-0,67 وتدل على درجة متوسطة من الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل.
- الدرجة من 0,68-1 وتدل على درجة قوية من الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

مع العلم أن فئات القياس تأخذ الإشارة الموجبة كما تأخذ الإشارة السالبة فالموجبة لتناسب الطردي، السالبة لتناسب العكسي.

أولا- الارتباط بين مردودية المؤسسة والمتغير التابع بصوره الثلاث

لقياس الارتباط بين مردودية المؤسسة والمتغير التابع بصوره الثلاث أدخلت معطيات معدل المردودية الاقتصادية لمؤسسة سوناريك"وحدة فرجيوة" كما هي موضحة في الجدول رقم24 في ال spss أعطتنا النتائج التالية كما هي موضحة في الملحق رقم 11 والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(28): حساب علاقة الارتباط بين المردودية الاقتصادية للمؤسسة ونسب المديونية الثلاث

	نسبة المديونية الإجمالية	نسبة المديونية قصيرة الأجل	نسبة المديونية طويلة الأجل
المردودية الاقتصادية			
ارتباط بيرسون	**-0,292**	**-0,547**	**-0,385**
مستوى الدلالة	**0,708**	**0,453**	**0,615**
	4	**4**	**4**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

التعليق:

للوقوف على صحة الفرضة الأولى وبعد حساب المعامل وجدنا أن قيمته تساوي

0,292- بالنسبة للعلاقة بين المردودية الاقتصادية للمؤسسة ونسبة المديونية الإجمالية حيث تدل الإشارة السالبة على العلاقة العكسية بالإضافة إلى أن قيمة المعامل تساوي 0,292 تدل إلى أن العلاقة ضعيفة وبهذا نستنتج أنه توجد علاقة عكسية ضعيفة بين المردودية الاقتصادية ونسبة المديونية الإجمالية.

0,547- بالنسبة للعلاقة بين المردودية الاقتصادية للمؤسسة ونسبة المديونية قصيرة الأجل حيث تدل الإشارة السالبة على العلاقة العكسية بالإضافة إلى أن قيمة المعامل تساوي 0,547 تدل إلى أن العلاقة متوسطة وبهذا نستنتج أنه توجد علاقة عكسية متوسطة بين المردودية الاقتصادية ونسبة المديونية قصيرة الأجل.

0,385- بالنسبة للعلاقة بين المردودية الاقتصادية للمؤسسة ونسبة المديونية طويلة الأجل حيث تدل الإشارة السالبة على العلاقة العكسية بالإضافة إلى أن قيمة المعامل تساوي 0,385 تدل إلى أن العلاقة متوسطة وبهذا نستنتج أنه توجد علاقة عكسية متوسطة بين المردودية الاقتصادية ونسبة المديونية طويلة الأجل.

نستنتج أن هناك علاقة عكسية بين المردودية الاقتصادية للمؤسسة والهيكل المالي وبالتالي فانه كلما زادت نسبة المردودية الاقتصادية للمؤسسة كلما قلت نسبة المديونية.

ثانيا- الارتباط بين مستوى الضمانات والمتغير التابع بصوره الثلاث

لقياس الارتباط بين مستوى الضمانات والمتغير التابع بصوره الثلاث أدخلت معطيات مستوى الضمانات لمؤسسة سوناريك "وحدة فرجيوة" كما هي موضحة في الجدول رقم25 في ال spss أعطتنا النتائج التالية كما هي موضحة في الملحق رقم 11 والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(29): حساب علاقة الإرتباط بين مستوى الضمانات ونسب المديونية الثلاث

	نسبة المديونية الإجمالية	نسبة المديونية قصيرة الأجل	نسبة المديونية طويلة الأجل
مستوى الضمانات			
ارتباط بيرسون	0,670	0,410	0,971
مستوى الدلالة	0,330	0,590	0,029*
	4	4	4

* ارتباط دال عند مستوى 0,05.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

التعليق:

للوقوف على صحة الفرضة الثانية وبعد حساب المعامل وجدنا أن قيمته تساوي

0,670 بالنسبة للعلاقة بين حجم الضمانات ونسبة المديونية الإجمالية حيث تدل الإشارة الموجبة على العلاقة الايجابية بالإضافة إلى أن قيمة المعامل تساوي 0,670 تدل إلى أن العلاقة متوسطة وبهذا نستنتج أنه توجد علاقة ايجابية متوسطة بين حجم الضمانات ونسبة المديونية الإجمالية.

0,410 بالنسبة للعلاقة بين حجم الضمانات للمؤسسة ونسبة المديونية قصيرة الأجل حيث تدل الإشارة الموجبة على العلاقة الايجابية بالإضافة إلى أن قيمة المعامل تساوي 0,410 تدل إلى أن العلاقة متوسطة وبهذا نستنتج أنه توجد علاقة ايجابية متوسطة بين حجم الضمانات ونسبة المديونية قصيرة الأجل.

0,971 بالنسبة للعلاقة بين حجم الضمانات ونسبة المديونية طويلة الأجل حيث تدل الإشارة الموجبة على العلاقة الايجابية بالإضافة إلى أن قيمة المعامل تساوي 0,971 تدل إلى أن العلاقة قوية وبهذا نستنتج أنه توجد علاقة ولكن ايجابية قوية بين حجم الضمانات ونسبة المديونية طويلة الأجل.

توجد علاقة إحصائية معنوية بين مستوى الضمانات ونسبة المديونية طويلة الأجل وهي علاقة طردية معنوية فقد بلغ معامل الارتباط 0,971 بمستوى دلالة 0,029.

نستنتج أن هناك علاقة ايجابية بين حجم الضمانات للمؤسسة والهيكل المالي وبالتالي فانه كلما زادت حجم الضمانات المقدمة من طرف المؤسسة كلما زادت نسبة المديونية والعكس صحيح.

ثالثا- الارتباط بين معدل نمو المؤسسة والمتغير التابع بصوره الثلاث

لقياس الارتباط بين معدل نمو المؤسسة والمتغير التابع بصوره الثلاث أدخلت معطيات معدلات النمو لمؤسسة سوناريك "وحدة فرجيوة" كما هي موضحة في الجدول رقم26 في ال spss أعطتنا النتائج التالية كما هي موضحة في الملحق رقم 11 والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(30): حساب علاقة الإرتباط بين معدل نمو المؤسسة ونسب المديونية الثلاث

	نسبة المديونية الإجمالية	نسبة المديونية قصيرة الأجل	نسبة المديونية طويلة الأجل
معدل نمو المؤسسة			
ارتباط بيرسون	-0,753	-0,872	-0,323
مستوى الدلالة	0,457	0,326	0,791
	3	3	3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

التعليق:

للوقوف على صحة الفرضة الثالثة وبعد حساب المعامل وجدنا أن قيمته تساوي

0,753- بالنسبة للعلاقة بين معدل نمو المؤسسة ونسبة المديونية الإجمالية حيث تدل الإشارة السالبة على العلاقة العكسية بالإضافة إلى أن قيمة المعامل تساوي 0,753 تدل إلى أن العلاقة القوية وبهذا نستنتج أنه توجد علاقة عكسية قوية بين معدل نمو المؤسسة ونسبة المديونية الإجمالية.

0,872- بالنسبة للعلاقة بين معدل نمو المؤسسة ونسبة المديونية قصيرة الأجل حيث تدل الإشارة السالبة على العلاقة العكسية بالإضافة إلى أن قيمة المعامل تساوي 0,872 تدل إلى أن العلاقة القوية وبهذا نستنتج أنه توجد علاقة عكسية قوية بين معدل نمو المؤسسة ونسبة المديونية قصيرة الأجل.

0,323- بالنسبة للعلاقة بين معدل نمو المؤسسة ونسبة المديونية طويلة الأجل حيث تدل الإشارة الموجبة على العلاقة الايجابية بالإضافة إلى أن قيمة المعامل تساوي 0,323 تدل إلى أن العلاقة ضعيفة وبهذا نستنتج أنه توجد علاقة عكسية ضعيفة بين معدل نمو المؤسسة ونسبة المديونية طويلة الأجل.

نستنتج أن هناك علاقة عكسية بين معدل نمو المؤسسة والهيكل المالي وبالتالي فانه كلما زاد معدل نمو المؤسسة كلما قلت نسبة المديونية.

رابعا- الارتباط بين حجم المؤسسة والمتغير التابع بصوره الثلاث

لقياس الارتباط بين حجم المؤسسة والمتغير التابع بصوره الثلاث أدخلت معطيات حجم مؤسسة سوناريك "وحدة فرجيوة" كما هي موضحة في الجدول رقم27 في ال spss أعطتنا النتائج التالية كما هي موضحة في الملحق رقم 11 والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(31): حساب علاقة الإرتباط بين حجم المؤسسة ونسب المديونية الثلاث

	نسبة المديونية الإجمالية	نسبة المديونية قصيرة الأجل	نسبة المديونية طويلة الأجل
حجم المؤسسة			
ارتباط بيرسون	**-0,756**	**-0,509**	**-0,990**
مستوى الدلالة	**0,244**	**0,491**	**0,010****
	4	**4**	**4**

** ارتباط دال عند مستوى 0,01.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

التعليق:

للوقوف على صحة الفرضة الرابعة وبعد حساب المعامل وجدنا أن قيمته تساوي

0,756- بالنسبة للعلاقة بين حجم المؤسسة ونسبة المديونية الإجمالية حيث تدل الإشارة السالبة على العلاقة العكسية بالإضافة إلى أن قيمة المعامل تساوي 0,756 تدل إلى أن العلاقة قوية وبهذا نستنتج أنه توجد علاقة عكسية قوية بين حجم المؤسسة ونسبة المديونية الإجمالية.

0,509- بالنسبة للعلاقة بين حجم المؤسسة ونسبة المديونية قصيرة الأجل حيث تدل الإشارة السالبة على العلاقة العكسية بالإضافة إلى أن قيمة المعامل تساوي 0,509 تدل إلى أن العلاقة قوية وبهذا نستنتج أنه توجد علاقة عكسية قوية بين حجم المؤسسة ونسبة المديونية قصيرة الأجل.

0,990- بالنسبة للعلاقة بين حجم المؤسسة ونسبة المديونية طويلة الأجل حيث تدل الإشارة السالبة على العلاقة العكسية بالإضافة إلى أن قيمة المعامل تساوي 0,990 تدل إلى أن العلاقة قوية وبهذا نستنتج أنه توجد علاقة عكسية قوية بين حجم المؤسسة ونسبة المديونية طويلة الأجل.

توجد علاقة إحصائية معنوية بين حجم المؤسسة ونسبة المديونية طويلة الأجل وهي علاقة عكسية معنوية فقد بلغ معامل الارتباط 0,991 بمستوى دلالة 0,010.

نستنتج أن هناك علاقة عكسية بين حجم المؤسسة والهيكل المالي وبالتالي فانه كلما زاد حجم المؤسسة كلما قلت نسبة المديونية.

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات

بعد الدراسة والتحليل يتم الإجابة على فرضيات الدراسة كمايلي:

أولا– اختبار الفرضية الأولى: من خلال الجانب النظري الذي الذي وضح الهيكل المالي للمؤسسة والنظريات المفسرة له أهما نظرية التمويل السلمي التي يتم التأكيد بها على الفرضية الأولى القائلة بأن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات، وبالتالي هيكلها المالي يختلف عن هيكل باقي المؤسسات الأخرى بحكم أن لكل مؤسسة هيكلها المالي الخاص بها، حسب الخصائص التي تتميز بها وحسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، بالإضافة إلى الجانب التطبيقي الذي ساعد على التعرف على الهيكل المالي لمؤسسة صغيرة ومتوسطة وأن الخصائص التي يتميز بها تعود على خصائص المؤسسة في ذاتها وأهدافها. **وهذا ما يثبت صحة الفرضة الأولى.**

ثانيا– اختبار الفرضية الثانية: الهيكل المالي هو مزيج من مصادر التمويل والذي يمكن تقسيمه إلى قسمين أساسيين هما التمويل عن طريق الأموال المملوكة والتي تتمثل في الأرباح المحتجزة والأسهم العادية والممتازة، والتمويل عن طريق الاستدانة والمتمثلة في القروض والسندات، يبقى المفاضلة بين هذه المصادر والذي يعد من صميم التخطيط المالي للمؤسسة التي تقوم به الإدارة المالية والتي تعتمد على عنصران أساسيان هما الخطر والعائد المتوقع من كل مصدر من أجل بناء هياكل مالية توازن بين العائد والخطر. **وهذا مايثبت صحة الفرضية الثانية.**

ثالثا– اختبار الفرضية الثالثة: بعد تصميم المؤسسة للهياكل المالية المناسبة بأقل تكلفة وأكبر عائد تقوم ببناء هيكل مالي للمؤسسة هذا الأخير الذي تتحكم فيه عوامل ومحددات منها: هيكل الأصول، نمو المؤسسة، حجم المؤسسة، معدل المردودية، فبناءا على هذه المحددات يمكن للمؤسسة اختيار هيكلها الملي الذي يناسبها وهذا ما يؤكده كل من الدراسات السابقة أذكر منها دراسة تبر زغود تحت عنوان محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة يوسف قريشي بعنوان سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وغيرها من الدراسات السابقة. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

رابعا– اختبار الفرضية الرابعة: مؤسسة سوناريك مؤسسة صغيرة ومتوسطة لا تختلف عن باقي المؤسسات، لها خصائص تتميز بها وبالتالي لها هيكلها المالي تتميز به وهذا ما تطرق له في المطلب الثاني من المبحث الثالث من هذا الفصل وهذا يجعل الإجابة على الفرضيات الأربعة الفرعية أمر ضروري.

الفرضية الأولى: تم اختبار هذه الفرضية من خلال الجدول رقم 28 التي تنص على أن **"من المتوقع وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والمردودية الاقتصادية للمؤسسة"**، فمن خلال حساب معامل الارتباط لبيرسون الذي بين أن هناك علاقة عكسية متوسطة بين المردودية الاقتصادية للمؤسسة والهيكل المالي بصيغه الثلاث، ولكن النتيجة لم تكن لها دلالة إحصائية الأمر الذي يدفع إلى **إثبات الفرضية جزئيا.**

الفرضية الثانية: تم اختبار هذه الفرضية من خلال الجدول رقم 29 التي تنص على أن **"من المنتظر وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع ومستوى الضمانات"**، فمن خلال حساب معامل الارتباط لبيرسون الذي بين أن هناك علاقة طردية بين مستوى الضمانات والهيكل المالي بصيغه الثلاث ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة 0,029 الأمر الذي يدفع إلى **إثبات صحة الفرضية.**

الفرضية الثالثة: تم اختبار هذه الفرضية من خلال الجدول رقم 30 التي تنص على أن **من المتوقع وجود علاقة طردية بين المتغير التابع ومعدل نمو المؤسسة"**، فمن خلال حساب معامل الارتباط لبيرسون الذي بين أن هناك علاقة عكسية بين معدل نمو المؤسسة والهيكل المالي بصيغه الثلاث، ولكن النتيجة لم تكن لها دلالة إحصائية الأمر الذي يدفع إلى **إثبات الفرضية جزئيا**.

الفرضية الرابعة: تم اختبار هذه الفرضية من خلال الجدول رقم 31 التي تنص على أن **"من المنتظر وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع وحجم المؤسسة"**، فمن خلال حساب معامل الارتباط لبيرسون الذي بين أن هناك علاقة عكسية قوية بين حجم المؤسسة والهيكل المالي بصيغه الثلاث ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة 0,010 الأمر الذي يدفع إلى **نفي صحة الفرضية**.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمت الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للبحث المتعلقة بالعوامل المحددة للهيكل المالي لمؤسسة سوناريك"وحدة فرجيوة"، باعتبارها مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ذلك من خلال تحليل في تشخيص الوضعية المالية لهذه المؤسسة، التي توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة في وضعية مالية مريحة والتعرف على الميزانية المالية والتركيز على جانب الخصوم باعتباره يمثل الهيكل المالي للمؤسسة، هذا الأخير تتحكم في بناءه عوامل محددة، ومن بين العوامل التي نعتقد أنها الأكثر تأثير على القرارات التمويلية للمؤسسة والمتلائمة مع البيئة الجزائرية هي: معدل مردودية المؤسسة، حجم المؤسسة، مستوى الضمانات، معدل نمو المؤسسة، واستخدم أسلوب الارتباط من خلال البرنامج الإحصائيspss.

من خلال اختبار العلاقة الاحصائية بين الهيكل المالي ومجموعة المتغيرات المستقلة خلص إلى وجود علاقة طردية معنوية مع متغير مستوى الضمانات وعلاقة عكسية مع متغير حجم المؤسسة، وهذا يعني أن كل من مستوى الضمانات وحجم المؤسسة محددين رئيسيين للهيكل المالي لمؤسسة سوناريك "وحدة فرجيوة".

الخاتمة

خاتمة:

بهذا العرض نكون قد وصلنا إلى معرفة عدم وجود تعريف دقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع إلى اختلاف درجات النمو واختلاف النشاط الاقتصادي وعوامل أخرى، ويستند تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة من المعايير الكمية والنوعية، وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص عدة من أهمها مرونة الإدارة وسهولة التأسيس واستقلالية ملكية الإدارة.

أما عن واقع هذا القطاع في الجزائر فقد عرف تطور ملحوظا منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي وكان هذا التطور عبر أربعة مراحل، المرحلة الأولى من سنة 1962م إلى سنة 1982م أما المرحلة الثانية امتدت من سنة 1982-1988م، ثم المرحلة الثالثة كانت سنة 1988م إلى سنة 2001م، أخر مرحلة من سنة 2001م إلى 2012م، هذه المرحلة الأخيرة التي شهدت تطورات كبيرة، رغم ذلك مازال هذا القطاع دون المستوى المطلوب وهذا ما بينته الإحصائيات التي قدمت غير أن هناك مؤشرات قوية تدل على نجاح هذه التجربة في الجزائر نسبيا، فالمجهودات التي بدلتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدت بالفعل إلى تحسن نسبي في محيط المؤسسات، فلقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا هاما على الصعيد الداخلي من خلال مساهمتها في كل من التشغيل والناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

رغم هذه الأهمية مازال يعاني هذا القطاع من مشاكل أهمها مشكلة التمويل، وبالتالي صعوبة بناء هيكل مالي موحد خاص بها هذا الأخير الذي يعتبر مزيج من مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة لتمويل احتياجاتها التمويلية من أجل الوصول إلى هيكل مالي أمثل وهذا الأخير الذي حضي بنظريات عديدة اعتبرت كأسس مفسرة للهيكل المالي والتي من أهمها: المنظور التقليدي، نظرية مودقيلياني وميلر، نظرية التوازن، وأخيرا نظرية التمويل السلمي والتي تهدف إلى تحديد الهيكل التمويلي الأمثل الذي يحقق أعلى مستوى للاستدانة بأقل تكلفة ولا تتعرض المؤسسة لمخاطر كالإفلاس لأن بعض المؤسسات تفضل الاستدانة عوض زيادة رأس المال بسبب رغبتها في المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بها أو لزيادة مردودية المؤسسة هذا الخلاف أعطى ضرورة لوضع محددات تساعد على بناء هيكل مالي لأي مؤسسة ذلك حسب الخصائص التي تتميز بها وهذا ما تم دراسته، لتتوصل هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نلخصها فيما يلي:

- المتغيرين الذين يؤثران على الهيكل المالي لمؤسسة سوناريك وحدة فرجيوة هما حجم المؤسسة بتأثير سلبي ومستوى الضمانات بتأثير ايجابي.

- كشفت الدراسة على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند درجة الثقة 95 % بين مستوى الضمانات ومعدل الاقتراض طويل الأجل، وتأتي نتائج الدراسة الحالية متفقة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة منها أذكر دراسة يوسف قريشي بعنوان سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إذ يشير ذلك إلى دور الضمانات ضمن عقود الاقتراض المتعلقة بالمؤسسة.

- لجوء مؤسسة سوناريك إلى الإقتراض طويل الأجل ليس بهدف التوسع في العملية الاستثمارية بسبب نمو رقم أعمالها، حيث لم يكن لمتغير معدل نمو دلالة إحصائية في تفسير معدل الاقتراض طويل الأجل وبالتالي فان سياسة المؤسسة التمويلية ترتكز على تحقيق هدف البقاء وليس النمو.

– البنوك تمنح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتمويل احتياجاتها المالية بسبب نقص التمويل الذاتي (عن طريق منح التسبيقات البنكية) وذلك بقيود، فالمردودية ليست مشروطة لذلك، حيث لم يكن لمتغير معدل المردودية دلالة إحصائية في تفسير معدل الاقتراض طويل الأجل وهذا ما تأكده النتيجة المتعلقة بمستوى الضمانات ونسبة المديونية طويلة الأجل.

أما التوصيات التي يمكن تقديمها تتمثل في:

– عدم استناد في قرار منح القروض البنكية إلى معيار الضامانات القانونية وإهمال معيار أخرى موضوعية.

– محاولة اختيار هيكل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتلائم مع حجمها وقدراتها ذلك لأن الاختيار الغير سليم للهيكل المالي يؤدي إلى اختلالات مالية قد تؤدي بها إلى توقف النشاط.

– تسعير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البورصة.

– على المؤسسات الجزائرية اللجوء إلى أساليب المفاضلة بين البدائل التمويلية لاختيار أحسنها بما يحقق مردودية بأقل تكلفة.

– التحليل المعمق للوضع المالي قبل اتخاذ أي قرار.

– على مؤسسة سوناريك الاهتمام ببناء الهيكل المالي وأهم المحددات التي على أساسها يبنى هيكل مالي أمثل.

وفي الأخير تم بعون الله إتمام هذا العمل المتواضع الذي نرجو أن يكون قد وفقنا في انجازه، والله الموفق.

قائمة المراجع

أولا– المراجع باللغة العربية

I– الكتب:

1. أحمد بوراس: **تمويل المنشأت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.
2. أرشد فؤاد التميمي: **الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م.
3. أوجين بريجهام وميشيل إيرهاردت وآخرون: **الإدارة المالية النظرية والتطبيق العملي**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009م.
4. حسين محمد حسين سماح، **دراسات في الإدارة المالية الإسلامية**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011م.
5. خالد الراوي وعبد الله بركات وآخرون: **نظرية التمويل الدولي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2002م.
6. رابح خوني ورقية حساني: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، مصر، 2008م.
7. الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السابعة، 2010م.
8. طاهر محسن منصور الغالبي: **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2009م.
9. عاطف وليم أندراوس: **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية–مصر، 2007م.
10. عبد الحليم كراجه وعلي ربابعة وآخرون: **الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2006م.
11. عبد الغفار حنفي: **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية– مصر، 2007.
12. عبد القادر متولي: **الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2010م.
13. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي: **الإدارة المالية المتقدمة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م.
14. عدنان تايه النعيمي وسعدون مهدي الساقي وآخرون: **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الرابعة، 2011م.
15. عصام حسين: **أسواق الأوراق المالية (البورصة)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م.
16. علي عباس: **الإدارة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م.
17. فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العالي: **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2008م.
18. فايز سليم حداد: **الإدارة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2009م.
19. فيصل محمود الشواوره: **الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأسس النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م.
20. قاسم نايف علوان: **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2009م.

21. قاسم نايف علوان: **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012م.
22. محمد حسين الوادي وإيهاب نظمي إبراهيم وآخرون: **قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة**، الجزء الثالث، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م.
23. محمد صالح الحناوى، نيهال فريد مصطفى، جلال إبراهيم العبد: **الإدارة المالية التحليل المالي للمشروعات الجديدة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009م.
24. محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.
25. محمد عقل مفلح: **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م.
26. محمد علي أبراهيم العامري، محمد علي أبراهيم العامري: **الإدارة المالية المتقدمة**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م.
27. محمد قاسم خصاونة: **أساسيات الإدارة المالية**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2011م.
28. محمد هيكل: **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003م.
29. معروف هوشيار: **الاستثمارات والأوراق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م.
30. منير إبراهيم هندي: **أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية الأسهم والسندات**، منشأة المعارف جلال حزى وشركاه، مصر، الطبعة الثانية، 2006م.
31. نبيل جواد: **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائرية للكتاب، الجزائر، 2006.

II- أطروحات ومذكرات:

32. ابتسام قارة: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر "دراسة حالة ولاية مستغانم"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تخصص تسويق دولي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012م.
33. إبراهيم قعيد، **دور الترويج في إنجاح السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة مؤسسة روائح الورود الوادي"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009م.
34. أحمد حجاوي: **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011م.
35. أحمد غبولي: **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل واستشراف، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011م.
36. تبر زغود، **محددات سياية التمويل للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية "دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الإقتصادية بالقطاعين العام والخاص في الجزائر"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009م.

37. جمال بوثلجة: **دور التسويق الدولي في بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"دراسة ميدانية بمدبغة الميلية"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012م.

38. جمعي عماري: **إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011م.

39. حمزة فيشوش: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية لمواجهة العولمة في ظل اقتصاد المشاركة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تخصص علوم تجارية فرع إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2007-2008م.

40. خالد إدريس: **فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007-2008م.

41. خالد طالبي: **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011م.

42. رؤوف عثامنية: **التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2000- 2001م.

43. رشيد حمامي: **اثر تغير معدل الفائدة على أداء المؤسسات الاقتصادية "دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد، 2011-2012م.

44. رضا زهواني: **تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك تقرت"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008م.

45. رفاع توفيق: **محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة "دراسة حالة مؤسسة الأوراسي"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001م.

46. سليمة عزيرو: **بورصة المناولة والشراكة وعلاقتها بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة "حالة البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة ناحية الوسط"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2008-2009م.

47. سليمة غدير أحمد: **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007م،

48. سمية دربال: **سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي "دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى2010"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص :اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، 2011-2012م.

49. سمية قنيدرة: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحد من ظاهرة البطالة "دراسة ميدانية بولاية قسنطينة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010م،

50. سهام موسي: **تفعيل المواقع الالكترونية لتحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة مؤسسة قديلة لتعبئة المياه المعدنية الطبيعية بسكرة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008م.

51. سيدعلي بلحمدي: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير شعبة علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005م.

52. شوقي شادلي: **أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الجزائر"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007-2008م.

53. صلاح الدين يحي مداح: **أثر الشراكة الأورو-متوسطة على قطاع المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2009 -2010م.

54. صوراية قشيدة: **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فيناليب"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011-2012م.

55. عبد الحكيم بوحادرة: **أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة دور سياسة توزيعات الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012م.

56. عبد الحكيم عمران: **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2006-2007م.

57. عبد القادر بوعزة: **التأثير الجبائي على اختيار مصادر تمويل المؤسسة "دراسة حالة مؤسسة صيدال"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية، الجامعة المركزية بالجزائر، 2003-2004م.

58. عبد الكريم الطيف: **واقع وأفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات "حالة الاقتصاد الجزائري"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2002-2003م.

59. عبد الوهاب دادن، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008م.

60. عثمان لخلف: **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003- 2004م.

61. عياشة عثماني: **دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة شركة سيتيفيس للمشروبات(بيبسي كولا) بولاية سطيف"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011م.

62. فضيلة فني: **دور تكنولوجيا والإعلام والاتصال في تسيير المعارف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة مؤسسة فتح لصناعة الإسفنج"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008م.

63. كريمو دراجي: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع التجارب المستقبل في ظل التحولات الاقتصادية العالمية "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011-2012م.

64. ليلى بن عاشور: **محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة "دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009م.

65. ليلى لولاشي: **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري(CPA)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005م.

66. مالحة لوكادير: **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في القانون تخصص قانون التنمية الوطنية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012م.

67. محسن عواطف: **إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بورقلة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007-2008م.

68. محمد الصالح زويتة: **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير قسم علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006-2007م.

69. محمد الناصر مشري: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة "دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008-2011م.

70. محمد بن زهية: **التسيير الأمثل للمخزون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة ملبنة الحضنة بالمسيلة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2007- 2008م.

71. محمد بوشوشة: **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة "دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل بسكرة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006-2007م.

72. محمد رشدي سلطاني: **التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر واقعه أهميته وشروط تطبيقه "حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2005-2006م.

73. مرزوقي مرزوقي: **دور الابتكار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007-2008م.

74. مصطفى بن ساحة: **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011م.

75. مصعب دعاس: **قرار التمويل في إطار محددات الهيكل المالي للمنظمات الأعمال "دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 2007-2010"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة الجزائر3، 2011-2012م.

76. المهدي حجاج: **تحليل أثر الإهتلاك على الهيكلة المالية في المؤسسات الاقتصادية مع "دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير فرع المالية والمحاسبة، جامعة يحي فارس بالمدية، 2007-2008م.

77. موسى جديدي: **ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي "حالة الجزائر"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة دالي إبراهيم، 2009-2010م.

78. ميلود برني: **دور وظيفة التسويق في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية "دراسة حالة المؤسسة العامة للبسكويت SGB بسكرة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008م.

79. ناجي بن حسين: **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007م.

80. نادية أبعزيز: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية "دراسة ميدانية لولاية بومرداس"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير قسم علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، جامعة الجزائر2، 2009- 2010م.

81. نهلة بوالبردعة: **الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في القانون، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012م.

82. هاجر عدوي: **محددات الهيكل المالي للمؤسسة الإقتصادية "دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011م.

83. يوسف قريشي: **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية"**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005م.

III- الملتقيات:

84. أحمد بوسهمين وزوهير طافر وفاطمة الزهراء عادل: **إستراتيجية العناقيد الصناعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كوسيلة لتحقيق تنميتها "مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، مداخلة في إطار فعالية مداخلة الرابع حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، 27-28 أفريل 2008م، جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة.

85. بابا عبد القادر: **مقومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، يومي 17-18أفريل 2006م.

86. جاسر عبد الرزاق النسور: **المنشآت الصغيرة الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006 م، الشلف.

87. جمال بلخباط: **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006م، الشلف.

88. حنان بوطغان وفريدة بوغازي: **النظريات المفسرة لهياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 27-28 أفريل 2008م بجامعة 20 أوت 55 سكيكدة.

89. رقية سليمة: **تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و 18 أفريل 2006م.

90. سعدان شبايكي: **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية ، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل 2002م.

91. السعيد بريبش: **عبد اللطيف بلغرسة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006م، الشلف.

92. شهرزاد زغيب وليلى عيساوي: **المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر واقع وافاق**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الأغواط 8- 9 أفريل 2002م.

93. عبد الرزاق حميدي وعبد القادر عوينان: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة مع الإشارة لبعض التجارب العالمية**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي الموسوم إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنظم من قبل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

94. عبد الرزاق خليل ونورالدين هناء: **دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006م.

95. فنات فوزي وعمراني عبد النور قمار: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار إستراتيجي للتنمية الإقتصادية في الجزائر**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، يومي 17- 18أفريل 2006م.

96. كتوش عاشور وطرشي محمد: **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلى، يومي 17-18أفريل 2006م، الشلف.

97. كريمة سلطان وأمال يوب: **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الوطني الرابع حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، 27-28 أفريل 2008م، جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة.

98. مجيد إدريس هلال ومعن ثابت عارف: **دور الحاضنات الإنتاجية، في تنمية المؤسسات الصغيرة**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أفريل 2006م، الشلف.

99. محمد بوهزة والطاهر بن يعقوب: **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حالة المشروعات المحلية (سطيف)** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف.

100. محمد يعقوبي: **مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية عرض بعض التجارب**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006م، الشلف.

101. مناور حداد: **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006م، الشلف.

102. نصيرة قريوش: **أليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006م.

103. وهيبة بوعنينبة: **الإبداع وانعكاساته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الوطني الرابع حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، 27-28 أفريل 2008م، جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة.

104. يوسف قريشي، إلياس بن ساسي: **خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أفريل 2006م.

IV-المجلات:

105. كمال قاسمي: **معوقات تأهيل نظام إدارة الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة علمية دولية متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، العدد17، المجلد 2، 2008م، مكتب التوزيع والاشتراكات، رقم الإيداع 2004- 832.

V- الجريدة الرسمية:

106. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد77، الصادر بتاريخ 30 رمضان عام 1422 هـ، الموافق 15 ديسمبر 2001 م.
107. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، الصادر بتاريخ 2002/11/13م.
108. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، المرسوم التنفيذي رقم 03-79، المتضمن الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل ومهامها وتنظيمها، المؤرخ في 02/25/ 2003م.
109. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 03، الصادر بتاريخ 2004/01/11م.
110. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد06، المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المتضمن صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر المؤرخ في 2004/01/22م.
111. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، الصادر بتاريخ 1994/07/07م المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 99-37 المؤرخ في 1999/02/10م.
112. لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، الصادر بتاريخ 1999/02/13م.
113. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، الصادر في 2004م.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية

I - Mémoire

1. Hafid Belghiti: **les déterminants de la structure du capital "application pour les entreprises canadiennes et américaines de 1995 à 2005"**, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en administration des affaires, université du Québec à Montréal, 2006.

I I- Journal

1. Javad Afrasiabishanim: **AComprehensive Review on Capital Structure Theories,** School of Doctoral Studies (European Union) Journal, 2012.
2. Amarjit Gill And others: **The Déterminants of capital structure in the service in distry "evidence from united states"**, The open business journal, 2009.
3. Najet Boussaa: **Dénaturation de la PME et apport de la théorie financière moderneune application économétrique sur données de panel** , édition universit 2 DE Paris-x-Nanterre,1-10, 2000
4. Nicolas Aubertmm: **Théorie de l'agence et actionnariat salarié " l'exemple des actionnaires salariés du Crédit Agricole"**, université de droit, D'économe et des sciences d'Aix-Marseille institut d'administration des entreprises d'Aix-en-Provence des sciences de gestion, 2002.
5. Brigham Joel F And others: **Fundamentals of Financial Management**, the United States of America, 2007.

الملاحق

الملحق رقم(01): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية للفترة 2001-2012م

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع	النسبة
الفلاحة والصيد البحري	2397	2389	2694	2748	2947	3186	3401	3599	3642	3806	4006	4142	38957	1,13
المياه والطاقة	39	40	54	60	64	74	84	94	102	101	106	109	927	0,03
المحروقات	477	481	494	505	522	531	544	551	563	580	599	615	6462	0,19
خدمات الأشغال البترولية	94	102	115	148	164	188	215	231	243	272	293	308	2373	0,07
المناجم والمحاجر	439	450	482	549	600	657	722	784	867	917	958	982	8407	0,24
الحديد والصلب	6298	6394	6797	7126	7516	7906	8353	8794	9174	9556	9900	10141	97955	2,84
مواد البناء	5496	5584	5795	5949	6138	6369	6748	7154	7498	7854	8225	8487	81297	2,36
البناء والأشغال العمومية	48979	52955	62999	72869	80716	90702	100250	111978	122238	129762	135752	139875	1149075	33,32
كيمياء- مطاط- بلاستيك	1493	1599	1689	1727	1850	1967	2084	2205	2312	2446	2603	2710	24685	0,72
الصناعة الغذائية	10973	11998	12728	13673	14474	15270	16109	17045	17679	18394	19172	19758	187273	5,43
صناعة النسيج	3597	3686	3629	3734	3881	4019	4152	4291	4316	4493	4727	4910	49435	1,43
صناعة الجلد	1346	1368	1405	1459	1523	1558	1682	1667	1650	1677	1718	1747	18800	0,55
صناعة الخشب والفلين والورق	8194	8264	8565	9000	9612	10300	11059	11848	12530	13063	13701	14169	130305	3,78
صناعة مختلفة	2991	2996	3003	3061	3191	3297	3446	3564	3644	3745	3844	3937	40719	1,18
النقل والمواصلات	15980	16988	18971	20294	22119	24252	26487	28885	30871	33848	36620	38317	313632	9,09
التجارة	34908	35548	37981	37954	42183	46461	50710	55551	60138	64962	69837	73367	609600	17,68
الفندقة والإطعام	11597	12969	13939	14103	15099	16230	17178	18265	19282	20401	21251	22126	202440	5,87
خدمات للمؤسسات	8398	8599	8979	10843	12143	14134	16310	18473	20908	23541	26595	28813	197736	5,73
خدمات للعائلات	13936	14752	15097	16933	18148	19438	20829	22529	24108	25403	26977	28114	246264	7,14
مؤسسات مالية	624	633	645	718	779	853	934	1009	1105	1209	1329	1417	11255	0,33
أعمال عقارية	439	463	503	591	657	755	816	916	959	1040	1124	1197	9460	0,27
خدمات للموافق الجماعة	1198	1294	1385	1405	1516	1659	1833	1954	2073	2249	2424	2538	21528	0,62
المجموع	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946	321387	345902	369319	391761	407779	3448585	100

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع

الملحق رقم(01): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية للفترة 2001-2012م

الملحق رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التوزيع الجغرافي للفترة من 2001-2012م

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
أدرار	860	1508	1718	1886	2076	2366	2554	2731	2925	3123	3048	3198
الشلف	4741	5812	6280	6432	6882	7316	7704	8160	8888	9356	9755	10040
الأغواط	1291	1469	1765	2067	2294	2530	2738	3062	3394	3679	3912	4139
أم بواقي	1500	1701	1926	2125	2321	2610	2853	3250	3627	3975	4299	4527
باتنة	3234	3506	7947	4443	5033	5912	6659	7537	8432	9149	9866	10314
بجاية	6292	7265	7947	8979	10167	11312	12588	14009	15517	16659	17962	18872
بسكرة	2061	2168	2536	2718	2937	3233	3561	3987	4499	4889	5230	5444
بشار	2775	2956	3215	3405	4362	3682	3896	4169	4480	4757	5035	5219
البليدة	5800	5909	6549	7243	7838	8511	9349	10240	11250	12059	12938	13620
البويرة	2108	2855	3230	3616	4076	4683	5254	5868	6674	7338	8071	8462
تمنراست	631	971	1106	1173	1281	1452	1660	1820	1934	2040	2136	2228
تبسة	2947	3259	3523	3725	3911	4264	4555	4909	5229	5537	5805	5983
تلمسان	4454	4049	4540	4078	4509	5033	5609	6221	6951	7514	8056	8431
تيارت	2465	3165	3517	3787	3978	4286	4685	5013	5350	3631	5926	6020
تيزي وزو	9260	9911	10950	12003	13170	14434	16045	17840	19785	21481	23409	24068
الجزائر	19546	23001	25331	27640	30257	32872	35296	38096	41006	43265	45636	47253
الجلفة	2569	2661	3041	3329	3715	4080	4386	4793	5242	5635	5959	6185
جيجل	3420	3850	4010	4357	4694	5123	5660	6193	6721	6691	6930	7140
سطيف	6663	7272	8120	8914	9968	11088	12289	13555	14960	16096	17154	18044
سعيدة	1903	2284	2412	2540	2648	2847	3042	3282	2745	2117	2279	2396
سكيكدة	3167	4426	4398	4843	5217	5754	6410	7199	7919	8299	8760	9052
سدي بالعباس	2428	2900	3309	3697	3988	4427	4779	5259	5773	6419	6756	7015
عنابة	4613	5314	5823	6218	6660	7233	7766	8299	8933	9508	10041	10357
قالمة	1412	1936	2206	2356	2651	2990	3304	3657	4065	4371	4730	4947
قسنطينة	5630	5765	6361	6859	7499	8439	9291	10243	11049	11481	12561	13010

الملحق رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التوزيع الجغرافي للفترة من 2001-2012م

المدية	2066	2233	2617	2938	3354	3824	4279	4822	5357	5771	6214	6511
مستغانم	2688	3144	3522	3853	3769	4233	4666	5032	5517	5822	6235	6513
المسيلة	3079	3909	4259	4646	5065	5500	5922	6411	7005	7490	7945	8290
معسكر	3396	4265	4522	4700	4933	5151	5352	5593	5839	6057	6274	6495
ورقلة	2059	2264	2618	3002	3433	3931	4350	4879	5487	6020	6549	6800
وهران	12367	13500	14474	15223	16227	17255	18363	19643	16204	17323	18370	19200
البيض	956	965	1119	1213	1307	1416	1527	1685	1835	2020	2149	2189
إليزي	390	402	506	589	697	794	884	998	1144	1237	1298	1342
برج بوعريريج	3279	3910	3525	4038	4494	5130	5745	6448	7107	7587	8157	8647
بومرداس	4707	6244	6769	7479	8258	9090	10000	10897	12006	12955	13787	14463
الطارف	1601	1929	2093	2236	2433	2618	2789	2983	3241	3476	3591	3734
تندوف	700	709	720	748	791	827	876	968	1055	1161	1253	1329
تيسمسيلت	1203	1375	1507	1673	1826	1937	2048	2178	2399	2512	2108	2158
الوادي	1694	1794	2079	2342	2602	2830	3105	3511	3976	4354	4708	4995
خنشلة	2201	2452	2699	2925	3200	3528	3810	4135	4448	4766	4990	5109
سوق أهراس	2385	2430	2599	2693	2897	3138	3359	3691	3936	4133	4197	4267
تيبازة	4785	5347	6261	7143	8111	9149	10243	11526	13093	14434	15672	16350
ميلة	2156	2977	3278	3580	3994	4432	4952	5420	5996	6505	7017	7326
عين الدفلة	3435	3632	3900	4124	4372	4660	4945	5317	5676	5998	6373	6601
النعامة	1710	1206	1451	1603	1792	1937	1913	1877	2019	2140	2198	2262
عين تيموشنت	2155	2295	2405	2606	2861	3078	3343	3627	3924	4186	4332	4427
غرداية	2870	3214	3630	3921	4229	4597	4926	5425	6066	6454	6782	7064
غليزان	3063	3462	3549	3741	3965	4274	4616	4929	5224	5413	5608	5743
المجموع	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946	321387	345902	369319	391761	407779

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع

الملحق رقم (03): تطور المنتوج الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني 2001-2012م

الوحدة: دج

	2001		2002		2003		2004		2005		2006	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
ق.ع في PIB	481.5	23,6	505,0	23,12	550,6	22,9	598,65	21,80	651	21,59	704,05	20,44
ق.خ في PIB	1560.2	76,4	1679,1	76,9	1884,2	77,4	2146,75	78,2	2364,5	78,41	2740,06	79,56
المجموع PIB	2041.7	100	2184,1	100	2434,8	100	2745,4	100	3015,5	100	3444, 11	100

	2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
ق.ع في PIB	749,86	19,2	760,92	17,55	816,80	16,41	749,86	19,2	760,92	17,55	816,80	16,41
ق.خ في PIB	3153,77	80,8	3574,07	82,45	4162,02	83,59	3153,77	80,8	3574,07	82,45	4162,02	83,59
المجموع PIB	3903,63	100	4334,99	100	4978,82	100	3903,63	100	4334,99	100	4978,82	100

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع

الملحق رقم 11: مخرجات نتائج spss

Correlations

		Endettement total	Dette à court terme	Dette à long terme	Rent	Garanties	Tdcrois	Taille
Endettement total	Pearson Correlation	1	,947	,713	-,292	,670	-,424	-,756
	Sig. (2-tailed)		,053	,287	,708	,330	,721	,244
	N	4	4	4	4	4	3	4
Dette à court terme	Pearson Correlation	,947	1	,449	-,547	,410	-,601	-,509
	Sig. (2-tailed)	,053		,551	,453	,590	,590	,491
	N	4	4	4	4	4	3	4
Dette à long terme	Pearson Correlation	,713	,449	1	,385	,971*	,086	-,990**
	Sig. (2-tailed)	,287	,551		,615	,029	,945	,010
	N	4	4	4	4	4	3	4
Rent	Pearson Correlation	-,292	-,547	,385	1	,505	,807	-,377
	Sig. (2-tailed)	,708	,453	,615		,495	,402	,623
	N	4	4	4	4	4	3	4
Garanties	Pearson Correlation	,670	,410	,971*	,505	1	-,114	-,987*
	Sig. (2-tailed)	,330	,590	,029	,495		,927	,013
	N	4	4	4	4	4	3	4
Tdcrois	Pearson Correlation	-,424	-,601	,086	,807	-,114	1	,077
	Sig. (2-tailed)	,721	,590	,945	,402	,927		,951
	N	3	3	3	3	3	3	3
Taille	Pearson Correlation	-,756	-,509	-,990**	-,377	-,987*	,077	1
	Sig. (2-tailed)	,244	,491	,010	,623	,013	,951	
	N	4	4	4	4	4	3	4

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملخص

لا يقتصر بناء الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على اختيار مصادر التمويل وحساب تكلفتها بل ينبغي المبادرة لترشيد القرارات التمويلية في هذه القطاع، فيجب منح صلاحيات اكبر للإدارة المالية لاتخاذ قرارات التمويلية المتعلقة ببناء هيكل مالي ولأجل هذا الهدف تمت صياغة الإشكالية التالية: **ماهي العوامل المتحكمة في بناء الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** وتمت معالجة موضوع الدراسة من خلال أربعة فصول ثلاثة منها نظرية، والرابع يمثل دراسة حالة مؤسسة سوناريك وحدة فرجيوة وفي الأخير تم إثبات صحة الفرضيات الثلاثة الأولى، أما الفرضية الرابعة كشفت عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الضمانات والهيكل المالي، وعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة والهيكل المالي وهذا يعني أن حجم المؤسسة ومستوى الضمانات هما المحددين الرئيسيين للهيكل المالي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية:

الهيكل المالي، تكلفة التمويل، ديون، أموال خاصة، نسبة الاقتراض.

Non seulement la construction de la structure financière des PME en Algérie sur le choix des sources de financement et calcul des coûts de l'initiative visant à rationaliser les décisions de financement dans ce secteur, il devrait accorder des pouvoirs accrus à la gestion financière de les décisions de financement de la construction et structure financière pour cet objectif a été la formulation du problème : Quels sont le contrôle des facteurs dans la construction de la structure financière des petites et moyennes entreprises ?

L'objet de l'étude ont été abordées à travers quatre saisons, trois de quelle théorie, et la quatrième est une étude de cas Enfin la première validation de trois hypothèses, soit la quatrième prémisse a révélé une corrélation statistiquement significative entre le niveau de garanties et de la structure financière et une relation inverse entre la taille de l'entreprise et la structure financière et cela signifie que la taille de l'entreprise et le niveau d'assurance sont les principaux déterminants de la structure financière de l'entreprise.

Les Mots clés:

La structure financiére، les sources de financement، Dette، Fonds propres، Ratio d’endettement.